

مؤسسة المرأة الجديدة

تقدير قيمة العمل المنزلى

غير المدفوع للنساء فى مصر

د. سلوى العنترى

مقدمة

النساء فى مصر متهمات بالعزوف عن المشاركة فى النشاط الاقتصادى. البيانات والتقارير الرسمية تكرر أن مساهمة النساء فى قوة العمل لا تتجاوز 22% وأن هذه النسبة من أقل المعدلات فى العالم. المصطلح السائد عند الإشارة إلى إحدى النساء غير المشتغلات هو أنها "قاعدة فى البيت"، بما يوحي بحالة من الاسترخاء والفراغ تحياها النساء غير المشتغلات فى السوق، رغم ما يؤكد الواقع المعاش من استغراق أولئك النساء فى أعمال منزلية تستمر ساعات طوال وربما لا تمنح لهن وقتا كافيا للراحة.

وتستهدف هذه الدراسة تقدير قيمة المساهمة الفعلية للنساء فى النشاط الاقتصادى فى مصر، وذلك بقياس وتقدير قيمة ساعات العمل المنزلى غير مدفوع الأجر التى يعملنها. طبقا لنظام الحسابات القومية الذى تلتزم به جميع الدول الأعضاء فى منظمة الأمم المتحدة، يتم استبعاد العمل المنزلى غير مدفوع الأجر باعتباره لايمثل نشاطا اقتصاديا موجها للسوق، وهو ما يعنى بشكل أساسى أن جزءا كبيرا من مساهمة النساء الفعلية فى النشاط الاقتصادى، ورغم أهميته لرفاهة المجتمع ككل، يظل غير معترف به ولا يتم احتساب قيمته. كما يعنى أن المساهمة الكلية للنساء فى النشاط الاقتصادى مقومة بأقل من حقيقتها، وهو ما يؤدي بذاته إلى التأثير سلبا على المكانة الاجتماعية للنساء ومدى قدرتهن على المشاركة فى صنع القرار.

وعلى الرغم من تعدد الدراسات المتعلقة بالنساء فى سوق العمل فى مصر، فإن هناك ندرة شديدة على الصعيد الاقتصادى فى الدراسات التى تنص على لقياس وتوزيع العمل المنزلى داخل الأسرة، وهو ما يعزى فى جزء منه بكل تأكيد إلى محدودية وحداثة توافر البيانات الخاصة باستخدام الوقت فى مصر. وربما تمثلت المحاولة الأولى فى هذا الشأن فى دراسة أعدها منتدى البحوث الاقتصادية ERF وتم إصدارها فى يونيو 2010 تحت عنوان Rethinking Time Allocation of Egyptian Women. وقد ركزت تلك الدراسة

على قياس ساعات العمل المنزلى للنساء وأثر الزواج على زيادة هذا النوع من العمل وتخفيض الوقت المتاح للعمل بأجر.

وبذلك، وفي حدود علمنا، فإننا نقدم فى هذه الدراسة أول محاولة على الإطلاق لتقدير قيمة نقدية للعمل المنزلى للنساء فى مصر، ونسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى.

وتنقسم الدراسة إلى أربعة فصول، نتناول فى الفصل الأول منها مفهوم العمل المنزلى غير المدفوع وتطور الفكر الاقتصادى ونظم الإحصائيات القومية بشأن ذلك العمل، ونتناول فى الفصل الثانى التجارب العالمية لقياس وتقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع وما أسفرت عنه من نتائج، ثم نقوم فى الفصل الثالث بشرح المنهجية التى نستخدمها لقياس وتقدير قيمة العمل المنزلى للنساء فى مصر، لكى ننتقل فى الفصل الرابع إلى تطبيق تلك المنهجية وعرض وتحليل ما تسفر عنه من نتائج. ونختتم الدراسة بأهم التوصيات المترتبة على تلك النتائج.

وإننا إذ نقدم هذه المحاولة لتقدير قيمة العمل المنزلى للنساء فى مصر لنؤكد أن الاعتراف بقيمة هذا العمل لا يمكن أن يشكل دعوة لاقتصار النساء على العمل المنزلى أو العودة إلى مفاهيم تجاوزتها البشرية، سواء على صعيد التطور الاجتماعى أو الفكر والتحليل الاقتصادى، تقوم على التقسيم المسبق للعمل ومجالات النشاط، وتفترض أن العمل فى السوق بأجر هو مجال الرجال، فى حين أن العمل المنزلى هو مجال النساء.

فتقدير قيمة العمل المنزلى للنساء فى مصر تمثل فى تصورنا خطوة أساسية لتقدير إجمالى المساهمة الحقيقية للنساء المصريات فى النشاط الاقتصادى مقارنة بإجمالى مساهمة الرجال، كأساس موضوعى لتعزيز المكانة الاجتماعية للنساء وحقهن فى المشاركة فى صنع القرار وفى تحقيق التوازن بين مسؤوليات الحياة/ العمل. وإننا نأمل أن تشكل تلك المحاولة جهداً يمكن البناء عليه وتطويره على الصعيد البحثى و الحركة النسوية وعلى صعيد الإحصائيات القومية.

وأود على المستوى الشخصى أن أعرب عن تقديرى العميق لمؤسسة المرأة الجديدة

لمبادرتها بالتصدي لهذه القضية الهامة، وشكرى لمنندى البحوث الاقتصادية ERF الذى أتاح لى استخدام البيانات الخام للمسح التتبعى لسوق العمل. كما أشكر السيد/ خالد ماهر مصمم البرامج بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء على مساعدته القيمة بشأن كيفية التعامل مع بيانات المسح باستخدام برنامج STATA .

الفصل الأول
العمل المنزلى فى الفكر الاقتصادى

الفصل الأول

العمل المنزلى فى الفكر الاقتصادى

ينصرف مفهوم العمل المنزلى غير المدفوع إلى كافة الخدمات التى يتم إنتاجها واستهلاكها مجاناً داخل الأسرة، أى الخدمات التى يودها أفراد الأسرة لبعضهم البعض، سواء تعلق ذلك بأعمال العناية بالمنزل وتجهيزاته أو إعداد وتقديم الوجبات أو شراء المستلزمات المنزلية ونقل أفراد الأسرة من مكان لآخر أو رعاية وتربية الأبناء ورعاية أفراد الأسرة المرضى والمسنين، إلى غير ذلك من الأعمال التى تقع بشكل أساسى على عاتق النساء.

وعلى الرغم أن العمل المنزلى غير المدفوع يماثل العديد من الأعمال التى تؤدى فى المجتمع بأجر، مثل أعمال الخدمة المنزلية وأعمال رعاية الأطفال و المسنين وبعض أعمال التمريض.. الخ إلا أنه على العكس من الخدمات التى تؤدى بأجر فإن العمل المنزلى غير المدفوع لا يحتسب ضمن الناتج المحلى، وذلك وفقاً لنظام الحسابات القومية System of National Accounts الذى تعده الأمم المتحدة ويسرى على بلدان العالم المختلفة⁽¹⁾.

(¹) تتمثل أحدث وثيقة صادرة عن الأمم المتحدة فى هذا الشأن فى نظام الحسابات القومية 2008 والذى تم إعداده تحت رعاية الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية وصندوق النقد الدولى ومجموعة البنك الدولى، استكمالاً وتحديثاً لنظام الحسابات القومية 1993، وذلك بتكليف من اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة. وقد اعتمدت اللجنة بالإجماع فى دورتها الأربعين نظام الحسابات القومية 2008 باعتباره المعيار الإحصائى الدولى للحسابات = = القومية، وحثت كل بلدان العالم على تجميع حساباتها القومية وتقديم التقارير بشأنها وفقاً لذلك النظام.

انظر :

نظام الحسابات القومية 2008، المقدمة، النسخة العربية، الموقع الإلكتروني لوزارة

التخطيط www.mop.gov.eg

فالواقع أن نظام الحسابات القومية يعنى فقط بالسلع والخدمات التى لها قيمة سوقية، بحيث يمكن القول بأن قيمة الناتج المحلى تشتق بصورة أساسية من مجموع القيم السوقية لكل السلع التى يتم انتاجها وبيعها فى السوق وكل الخدمات التى يتم توفيرها بأجر. وحتى لو وجدت سلع وخدمات لا يتم تبادلها فعليا فى السوق، ولكن كان يمكن بيعها ولها ثمن معروف فإنها يمكن أن تدخل فى الحسابات القومية من خلال تحديد "قيمة محتسبة" لها، كما هو الحال بالنسبة لقيمة الجزء من المحصول الذى يستقيه الفلاح لاستهلاك أفراد الأسرة (الاقتصاد المعيشى)، أو القيمة الإيجارية المحتسبة للمسكن الذى يشغله المالك. أما خدمات العمل المنزلى وكافة الأنشطة التطوعية لخدمة المجتمع، فلا يتم احتسابها ضمن الناتج المحلى الإجمالى⁽¹⁾.

ويعترف نظام الحسابات القومية بأن جميع أنشطة العمل المنزلى غير المدفوع هى أنشطة منتجة بالمعنى الاقتصادى، وأن الوقت المبذول فيها يزيد من رفاهية المجتمع⁽²⁾، إلا أن هناك مجموعة من العوامل تجعل من الصعب إدراج تلك الخدمات فى الناتج المحلى الإجمالى. ويتمثل أهم تلك الأسباب فى أن إنتاج واستهلاك هذه الخدمات لا يقترن بتدفقات نقدية وبالتالي لا يساعد على تحليل ما قد يطرأ على الاقتصاد من تضخم أو انكماش. وبذلك يؤدى إدخال تلك المعاملات غير النقدية فى الصورة إلى التعتيم على حقيقة ما يحدث فى الأسواق، ويحد من قدرة صانع القرار على اتخاذ الإجراءات المناسبة. ومن ناحية أخرى فإنه يتم فى إحصاءات القوى العاملة تعريف الأشخاص النشطين اقتصاديا بأنهم أولئك الذين يشاركون فى الأنشطة الانتاجية كما تم تعريفها فى نظام الحسابات القومية، فإذا تم مد ذلك التعريف ليشمل انتاج الخدمات الشخصية المقدمة من أفراد الأسرة لاستهلاكهم الخاص فسوف يصبح جميع الأشخاص المشاركين فى مثل هذه الأنشطة "مشتغلين" مما يجعل البطالة أمرا مستحيل الوقوع من الوجهة النظرية. ومن هنا "تظهر الحاجة إلى حصر حد الإنتاج فى نظام الحسابات القومية والنظم الإحصائية الأخرى فى أنشطة السوق أو بشكل منصف بدائل قريبة لأنشطة

(1) المصدر السابق ص 63

(2) المصدر السابق ص 70

السوق"⁽¹⁾.

يترتب على هذا المفهوم للحسابات القومية أمران على قدر بالغ من الأهمية أولهما أن هناك جزء من ناتج المجتمع لا يتم أخذه في الحسبان، أى أن إجمالى الناتج فى المجتمعات المختلفة مقوم بأقل من حقيقته. والأمر الثانى، والذى يتعلق مباشرة بموضوع هذا البحث، هو أن جزءا كبيرا من مساهمة النساء الفعلية فى النشاط الاقتصادى، ورغم أهميته لرفاهة المجتمع ككل، يظل غير معترف به ولا يتم احتساب قيمته بحيث تظهر المساهمة الكلية للنساء فى النشاط الاقتصادى مقومة بأقل من حقيقتها، وهو ما يؤدى بذاته إلى التأثير سلبا على المكانة الاجتماعية للنساء ومدى قدرتهن على المشاركة فى صنع القرار.

ويمكن القول بأن قضية العمل المنزلى غير المدفوع وخاصة للنساء قد تم تناولها على صعيد الفكر الاقتصادى فى عدد من المسارات الرئيسية: القضايا المتعلقة بإعداد الإحصاءات القومية، الفكر الاقتصادى الرأسمالى، الفكر الاقتصادى الماركسى، الفكر الاقتصادى النسوى.

أولا: تطور إعداد الإحصاءات القومية والموقف من العمل المنزلى غير المدفوع للنساء:

يقترن إعلان العمل المنزلى للنساء عملا غير منتج بالتطورات التى طرأت على عملية إعداد الإحصاءات القومية فى إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية فى أواخر القرن التاسع عشر⁽²⁾. ويمكن القول بأن الأمر قد حسم فى هذا الشأن فى عام 1890، عندما تشكلت لجنة برلمانية فى إنجلترا لتحسين إعداد التعدادات السكانية. واستعانت اللجنة بالمفكر الاقتصادى الشهير "الفريد مارشال"، الذى أبدى ملاحظة رئيسية تتمثل فى أن عدد السكان "غير

(¹) نظام الحسابات القومية 2008 ص 63.

(²) انظر عرضا تفصيليا لذلك التطور فى

المشتغلين" فى تعدادات السكان فى انجلترا يزداد كثيرا عما يظهر فى تعدادات ألمانيا، وأن السبب فى ذلك هو إدراج الأشخاص الذين يعتمدون اقتصاديا على الغير (مثل الأطفال والمرضى وكبار السن و النساء المتزوجات المتفرغات للعمل المنزلى) ضمن هذه الفئة. وأن التوبىب الصحيح لهذه الفئة من السكان يجب أن يكون فى خانة "غير المستقلين/المعالين" على غرار ما يتم الأخذ به بالفعل فى تعدادات السكان فى ألمانيا. وهكذا خرج تعداد السكان فى انجلترا فى عام 1891 وقد أدرج النساء المتزوجات غير العاملات بأجر فى خانة "غير المستقلين/المعالين" مكتفيا بالإشارة إلى أنه تم استبعاد جميع الأعمال المنزلية غير المدفوعة للنساء، وأنه لو أضيفت هذه الأعمال لكانت نسبة النساء العاملات قريبة من نسبة الرجال المعالين⁽¹⁾.

هذه النظرة إلى العمل المنزلى للنساء كعمل غير منتج واعتبار النساء غير مستقلات اقتصاديا، كان قد تم تبنيها تدريجيا أيضا فى تعدادات السكان فى الولايات المتحدة الأمريكية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ليحسم الأمر بشكل نهائى فى تعداد عام 1900 الذى خرج مؤكدا أن فئة "كاسبى العيش" Breadwinners لا تشمل الأشخاص المتقاعدین أو الزوجة أو الإبنة التى تعيش فى المنزل ويقتصر عملها على المساعدة فى المهام المنزلية دون أجر. وتم إدراج الزوجات والبنات اللائى لا يعملن بأجر ضمن فئة "غير المستقلين/المعالين"⁽²⁾.

وكان من الطبيعى أن تسجل الحركة النسوية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية احتجاجها على استبعاد العمل المنزلى للنساء من التعدادات السكانية. ولعل أبرز تلك الاحتجاجات فى انجلترا قد تمثل فى سعى الاتحاد القومى لمعانة النساء National Women's Suffrage Association إلى التحالف مع

⁽¹⁾ Nancy Folbre, IBID, p. 474

⁽²⁾ Nancy Folbre, IBID, p. 477

بعض الغرف التجارية التقدمية لتبنى وجهة نظر عضوات الاتحاد التي تركز على أن "الطرح النظري بأن الزوجة التي تتحمل نصيبا عادلا من أعباء الحياة المشتركة هي (معالة) من جانب الزوج هو تدمير لكل المجتمع"⁽¹⁾.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تمثلت أبرز الاحتجاجات في مذكرة رسمية قدمتها "جمعية تقدم النساء" Association of the Advancement of Women للكونجرس الأمريكي في عام 1878 تحتج فيها على إغفال عمل 12 مليون امرأة أمريكية واعتبار ربات البيوت عمالة غير منتجة، استنادا إلى أنهن لا يتقاضين أجرا عن عملهن. وطالبت المذكرة أعضاء الكونجرس بإدراج النساء في التعداد في فئة العاملات والمنتجات⁽²⁾.

إلا أنه مع بداية القرن العشرين كان إطلاق مصطلح "غير المستقل/التابع" على النساء المتزوجات اللاتي لا يعملن بأجر خارج المنزل قد أصبح بمثابة الحقيقة العلمية المستقرة. وصارت تبعية النساء الاقتصادية تستخدم لتفسير انخفاض أجورهن؛ فالنساء لسن بحاجة لأجر يتعيشن منه، أما الرجال فلهم الحق في المطالبة بأجور أعلى لأنهم يعولون زوجاتهم. وإذا كانت الخطوة الأولى للاستبعاد الصريح للعمل المنزلي من الحسابات الاقتصادية قد جاءت على يد "الفريد مارشال" فإن هذا الاتجاه قد تبلور على يد تلميذه رائد فكر اقتصاديات الرفاهة "آرثر سيسيل بيجو" الذي عرف الدخل القومي بأنه قيمة إنتاج كل السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بشكل مباشر أو غير مباشر مقابل النقود. ولتوضيح المقصود أعطى بيجو مثاله الشهير بأنه لو أن مديرة منزل كانت تعمل لدى شاب أعزب ثم تزوجت منه لأدى هذا إلى انخفاض الدخل القومي، حيث أن الأعمال التي كانت تتقاضى عنها أجرا في السابق سيتعين عليها القيام بها مجانا بعد الزواج⁽³⁾!

(¹) Elizabeth Blackwell, Cited in William Leach, True Love and Perfect Union, New York, 1980, p. 193.

(²) Nancy Folbre, op.cit., appendix, p. 483.

(³) A. C. Pigou, Economics of Welfare, Macmillan and Co. Limited, London, 1932

ومع ذلك، وعلى الرغم من الاتجاه السائد منذ أواخر القرن التاسع عشر باستبعاد العمل المنزلى للنساء من تعدادات السكان، إلا أن بعض الاقتصاديين الذين شاركوا فى التجارب الأولى لتقدير الناتج المحلى الإجمالى فى كل من السويد وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، خلال النصف الأول من القرن العشرين، قاموا بمحاولات لإدراج العمل المنزلى غير المدفوع فى الحسابات القومية وتقدير قيمة ذلك العمل⁽¹⁾.

فى السويد قام كل من إيريك ليندال وإينار دالجرين وكارين كوك بتقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع بما يعادل 32% تقريبا من الناتج المحلى الإجمالى للسويد فى عام 1929. وفى الولايات المتحدة الأمريكية أعلن سيمون كوزنيتز من "المكتب القومى للبحث الاقتصادى" National Bureau of Economic Research أن استبعاد العمل العائلى من تقديرات الدخل القومى يحد بدرجة خطيرة من مصداقية تلك التقديرات، وأن هذه التقديرات لن تصبح سليمة إلا لو تم تحسين البيانات التى تتضمنها أو اختفاء الأسرة تماما كمنتج للسلع⁽²⁾. وقام كوزنيتز بمحاولة لتقدير قيمة الانتاج العائلى وقدره بنحو 35% من الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة الأمريكية فى عام 1929⁽³⁾. وفى انجلترا قام كولين كلارك فى

[1978], p. 32

(¹) انظر عرضا تفصيليا لأهم تلك التجارب فى

Therese Jefferson & John King, Never Intended to be a Theory About Everything: Domestic Labour in Neoclassical & Marxian Economics, Women's Economic Policy Analysis Unit, Curtin University of Technology, August 2001, p. 8 - 11

(²) حصل كوزنيتز على جائزة نوبل فى عام 1971 عن أعماله فى قياس الدخل القومى. انظر:

- Simon Kuznets, National Income and its Composition, New York, National Bureau of Economic Research, 1941. p. 11

(³) Therese Jefferson & John King, Never Intended to be a Theory About Everything, OP. Cit., p. 9

عام 1958 بتوجيه النقد لنظام الحسابات القومية السائد، مؤكداً أن الاستمرار في استبعاد الإنتاج العائلي أمر لا يمكن الدفاع عنه، وقدر قيمة هذا الإنتاج بنحو 27% من الناتج المحلي الإجمالي لانجلترا في عام 1956⁽¹⁾.

إلا أن أحدث محاولة لإدماج العمل العائلي غير المدفوع في الحسابات القومية قد جاءت في إطار التحليل المتعمق لأوجه القصور في المؤشرات الحالية لقياس الأداء الاقتصادي، وعلى رأسها الناتج المحلي الإجمالي. وتمثلت تلك المحاولة في التقرير الهام الذي أعده ثلاثة من كبار الاقتصاديين الأكاديميين المعاصرين والمعروف بتقرير لجنة ستيجليتز الصادر في عام 2008⁽²⁾. فقد أكد التقرير أنه قد آن الأوان للتحول من التركيز على قياس الإنتاج الاقتصادي إلى قياس جودة حياة البشر، موضحاً أن مستوى جودة الحياة (أو الرفاهة) يتحدد بمجموعة من العوامل تتمثل بصفة رئيسية في كل من المستويات المادية للمعيشة (الدخل والاستهلاك والثروة)، والصحة، والتعليم، والعمل، والمشاركة السياسية، والعلاقات الاجتماعية، والظروف الحالية والمستقبلية للبيئة الطبيعية. وأكد التقرير أن المقاييس التقليدية للأداء الاقتصادي، وعلى رأسها الناتج المحلي الإجمالي تقصر عن أخذ معظم هذه العوامل في الاعتبار.

(¹) Collin Clark, "The Economics of Housework", Bulletin of the Oxford University Institute of Statistics, 1958, p. 205-211

(²) تشكلت تلك اللجنة بطلب من الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في عام 2008 عند ما ظهرت بوادر الأزمة المالية العالمية، لتحديد أوجه القصور في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر على الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، وتوضيح المعلومات الإضافية التي قد تكون مطلوبة لإنتاج مؤشرات أكثر دلالة بشأن التقدم الاجتماعي. وقد تشكلت اللجنة من 25 أستاذ اقتصاد من عدد من الجامعات والمؤسسات العلمية المرموقة، تحت قيادة كل من جوزيف ستيجليتز ومارتيا سن الحائزين على جائزة نوبل في الاقتصاد و جان بول فيتوسي. انظر:

= Report by the commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress, www.stiglitz-sen-fitoussi.fr

وفى إطار التحول إلى التركيز على مستوى جودة حياة البشر أورد التقرير مجموعة هامة من التوصيات نبرز منها على وجه التحديد التوصية بمد نطاق مؤشرات قياس الناتج المحلى لتشمل الأنشطة غير الموجهة للسوق. و أوضح التقرير أن نقطة البدء فى هذا الشأن تتمثل فى توفير معلومات متسقة وقابلة للمقارنة عبر الفترات الزمنية وفيما بين الدول وبعضها البعض عن كيفية قضاء الناس لوقتهم اليومي، وتوفير حسابات مستقلة شاملة ودورية عن أنشطة القطاع العائلى⁽¹⁾.

وعلى صعيد آخر كانت الحركة النسوية العالمية قد اتجهت إلى تبني نفس المطلب بضرورة تطوير أساليب تقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع وتضمينها فى حسابات مكملة للحسابات القومية، وتبلور ذلك المطلب فى إعلان بكين لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع للمرأة فى عام 1995، الذى دعا الحكومات و المؤسسات الأكاديمية والبحثية إلى القيام بدراسات لتقييم العمل غير المدفوع للنساء ونشر النتائج، وذلك كجزء من آليات مواجهة ظاهرة تأنيث الفقر⁽²⁾.

وأسفرت عمليات تطوير إعداد الإحصاءات القومية فى النهاية عن اعتراف لجنة الإحصاء فى الأمم المتحدة بضرورة إعداد حسابات تكميلية Satellite Accounts للحسابات القومية تختص بإحصاءات العمل المنزلى غير المدفوع، على أن تحتوى تلك الحسابات على البيانات التالية⁽³⁾:

- متوسط عدد الساعات المنفقة على العمل المنزلى غير المدفوع موزعة بين النساء والرجال (مع الفصل كلما أمكن بين أعمال الخدمات المنزلية وأعمال رعاية

(¹) المصدر السابق ص 14

(²) Summary of the Beijing Declaration and Platform for Action, Minnesota advocates for Human Rights, January 1996, p. 9& 20.

(³) United Nations Statistics Division, Time Use Statistics to Measure Unpaid Work, Seminar on measuring the contribution of women and men to the economy, New York , 28 February 2013.

الطفل).

- متوسط عدد ساعات الوقت المنفق على العمل المدفوع وغير المدفوع (إجمالي عبء العمل) موزعة بين النساء والرجال.

وحددت لجنة الإحصاء في الأمم المتحدة الأعمال غير المدفوعة على النحو التالي:

- أعمال الخدمات المنزلية Housework
- أعمال الرعاية Caring
- أعمال خدمة المجتمع والأنشطة التطوعية / Community Work / volunteering

ثانياً: العمل المنزلي غير المدفوع في الفكر الاقتصادي الرأسمالي:

يمكن القول بأن الإسهام الرئيسي لرواد الحسابات القومية في إبراز القيمة النقدية للعمل المنزلي الذي تضطلع به النساء بصفة أساسية، والحاجة إلى إدماج الانتاج المنزلي في التحليل الاقتصادي، قد جاء في وقت كان يتم فيه تجاهل العمل المنزلي بالكامل من جانب الفكر الاقتصادي الرأسمالي. فطالما أن هذا العمل لا يعد عملاً منتجاً، فما المبرر لكي ينشغل به الفكر والتحليل الاقتصادي؟ وإذا كانت النساء غير مستقلات اقتصادياً ويعتمدن على الأزواج لإعالتهم فكيف يمكن الحديث من الزاوية الاقتصادية عن الفائدة التي يحصل عليها الزوج من العمل المنزلي للزوجة، ناهيك عن الفائدة التي يجنيها المجتمع ككل؟ وهكذا استقر الوضع حتى منتصف القرن العشرين على استبعاد العمل المنزلي من دائرة الفكر والتحليل الاقتصادي. وتحول الأمر إلى التفرقة بين مجالين، أحدهما هو "المجال الخاص" المتعلق بالعمل المنزلي الذي تقوم به النساء، والثاني هو "المجال العام" الذي يتعلق بالعمل في السوق بأجر، وهذا هو مجال الرجال. ويبدو أن ذلك التقسيم قد مثل الأرضية التي انطلق منها الاقتصادي البريطاني الفريد مارشال الذي دشن مصطلح "غير المستقلين/ المعالين" لتحديد وضع النساء في الإحصاءات القومية، حيث حذر مارشال من زيادة أجور النساء العاملات لأن ذلك يمكن أن

يغرى الزوجات والأمهات بإهمال واجباتهن المنزلية⁽¹⁾. أى بالطبع مجال عملهن الطبيعي!

ويرجع الفضل فى استعادة الاهتمام بالعمل المنزلى فى الفكر الاقتصادى الرأسمالى، خلال النصف الأول من القرن العشرين، إلى مجموعة رائدة من النساء الأكاديميات لعل من أبرزهن هازيل كيرك، ومارجريت ريد، واليزابيث هويت؛ حيث أكدت الأبحاث الأكاديمية لأولئك الرائدات أهمية الوقت المبذول فى الإنتاج والاستهلاك المنزلى، وانتقدت تلك الأبحاث الاتجاه السائد فى الفكر الاقتصادى للاقتصار فى تحليل مستويات المعيشة على منظور السلع والخدمات القابلة للبيع والشراء فى السوق فقط⁽²⁾.

وجاءت الخطوة الكبيرة لإدماج العمل المنزلى بشكل رسمى فى النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية فى منتصف الستينات على يد الاقتصادى الأمريكى جراى ستانلى بيكر⁽³⁾، الذى نشر مقالا فى عام 1965 بعنوان "نظرية فى توزيع الوقت" A Theory of the Allocation of Time أكد فيه أن الأسرة تعد بمثابة منشأة صغيرة يتم فيها استخدام السلع الرأسمالية والمواد الخام والعمل لتوفير خدمات التنظيف والتغذية وخلق بضائع مفيدة. ولا تختلف هذه المنشأة الصغيرة عن منشآت السوق إلا فى أن توزيع ساعات العمل فيها يخضع لاختيارات الأسرة وليس لرقابة صاحب المنشأة⁽⁴⁾.

ووفقا لبيكر فإن أفراد الأسرة يقومون باستخدام وقتهم اليومى والسلع التى يحصلون عليها

(¹) Nancy Folbre, The Unproductive Housewife: Her Evolution in Nineteenth – Century Economic Thought, Journal of culture and society, The University of Chicago, 1991, p. 467

(²) Therese Jefferson & John King, Never Intended to be a Theory About Everything, OP. Cit., p. 13

(³) حصل جراى ستانلى بيكر فى عام 1992 على جائزة نوبل فى الاقتصاد عن اسهاماته القيمة فيما يتعلق بالاقتصاد العائلى كفرع من فروع علم الاقتصاد

(⁴) Gray S. Becker, "A Theory of the Allocation of Time", Economic Journal, 1965, p.

من السوق في أنشطة متعددة وبنسب مختلفة، لكي يقوموا بانتاج السلع التي تحقق لهم إشباعا مباشرا لاحتياجاتهم⁽¹⁾.

ويمكن القول بأن مقال بيكر قد أثر بشكل واضح على الفكر والتحليل الاقتصادي طوال فترة السبعينات من القرن العشرين، على النحو الذي دفع ثيودور شولتز⁽²⁾ إلى الحديث عن مولد فرع جديد من فروع علم الاقتصاد هو "فرع الاقتصاد المنزلي" New Home Economics الذي ينشغل بدراسة قرارات الأسرة بشأن الانتاج والاستهلاك، وتربية الأطفال، والاستثمار في رأس المال البشري، وتوزيع الوقت بين العمل المنزلي والعمل بأجر⁽³⁾.

ولعل خير تعبير عن الموقف الحالي للفكر الاقتصادي الرأسمالي من العمل المنزلي هو ما طرحه أعمال أمارتيا سن الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ، والذي يؤكد على أهمية العمل في السوق بأجر كسبيل لتدعيم حرية النساء، فحرية المرأة في اتخاذ القرارات الخاصة بالإنجاب ورعاية الأطفال وتغيير تقسيم العمل المستند إلى النوع الاجتماعي، كل ذلك يرتبط بحرية العمل خارج المنزل مقابل أجر. فحصول النساء على دخل مستقل يؤدي إلى تحسين مكانتهن الاجتماعية في داخل الأسرة وفي المجتمع ككل⁽⁴⁾. ويؤكد سن أن هناك فرق بين السياسات والإجراءات التي ترمي إلى تحسين رفاهية ومستوى جودة الحياة للنساء من خلال إزالة التمييز وتحقيق ظروف حياة أفضل، والسياسات والإجراءات التي تدعم فاعلية النساء Women's Agency. في النوع الأول من السياسات تكون النساء في موقف المتلقى، أما النوع الثاني من السياسات فيجعل النساء طرفا فاعلا يسعى بنفسه إلى إنجاز التحولات

(¹) IBID, p. 495

(²) اقتصادي أمريكي حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1979

(³) Theodore Scultz, "The Value of Children: An Economic Perspective" in Therese Jefferson & John King, Never Intended to be a Theory About Everything, OP. Cit., p. 16

(⁴) Amartya Sen, Development as Freedom, New York, Anchor Books, 1999, p. 194

الاجتماعية والسياسية التي تؤدي إلى تحسين حياة كل النساء والرجال.

إلا أن هذا الربط التلقائي بين عمل النساء في السوق وبين تحريرهن وتعزيز مكانتهن الاجتماعية قد تعرض للنقد على صعيد الاقتصاديات النسوية فقد أكدت مارلين وارينج أن نظام الحسابات القومية السائد هو أداة أساسية للنظام الاقتصادي الذكوري، وأنه لقياس أثر الزيادة الكبيرة في عمل النساء في السوق على الرفاهية الاقتصادية، يتعين أن يؤخذ في الاعتبار ليس فقط الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة دخول النساء في القوى العاملة ولكن أيضا ما إذا كانت النساء العاملات ستستمر في القيام بأنشطة العمل المنزلي أم أن عبء هذه الأعمال سينتقل إلى أفراد آخرين داخل الأسرة⁽¹⁾. ولعل ذلك الطرح النسوي قد مثل خلفية لتوصيات لجنة ستيجليتز في عام 2008 بشأن إصلاح مؤشرات الأداء الاقتصادي، حيث أكدت تلك التوصيات أنه يتعين عند قياس مستوى المعيشة أن يؤخذ في الاعتبار مدى التوازن بين ساعات العمل وساعات الراحة، وأن هناك فرق بين أن تحصل على مستوى معيشة معين ببذل 1500 ساعة عمل سنويا وبين أن تحصل على نفس مستوى المعيشة ببذل 2000 ساعة عمل⁽²⁾.

ثالثا: العمل المنزلي غير المدفوع في الفكر الماركسي:

يمكن تلخيص موقف الفكر الاقتصادي الماركسي التقليدي من العمل المنزلي غير المدفوع على النحو التالي: العمل المنزلي يجسد أول أشكال القهر في تاريخ البشرية، وهو عمل غير منتج، بل هو عمل بائس وأبله ومنهك للأعصاب. والطريق إلى تحرير المرأة هو انخراطها في العمل بأجر في السوق لأن هذا هو العمل المنتج، وسوف يؤدي تطور النظام الرأسمالي إلى اختفاء العمل المنزلي نظرا "للتسليع" المتزايد لعدد من أعمال النشاط المنزلي

(¹) Marilyn Waring, If Women Counted: New Feminist Economics, Harper Collins Publishers, Paper pack Edition, 1990.

(²) Report by the Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress, OP. Cit. www.stiglitz-sen-fitoussi.fr

بحيث يتم الحصول عليها بمقابل من السوق، و ينتهى الأمر فى النظام الاشتراكى إلى تحرير النساء من تلك الأعمال التى تنتقل مسئولية القيام بها إلى الدولة.

ففى نهاية القرن التاسع عشر كتب إنجلز أن أول أشكال القهر فى تاريخ البشرية يتوافق مع ظهور القهر فى علاقة الرجل بالمرأة من خلال الزواج، وأول أشكال القهر الطبقي هو قهر النساء بواسطة الرجال. وهذان النوعان من أنواع القهر يمكن التغلب عليهما فقط فى المجتمع الاشتراكى. فمع انتقال وسائل الانتاج إلى مجال الملكية العامة ستتوقف الأسرة المنفردة عن أن تكون وحدة اقتصادية فى المجتمع، وسيتحول العمل المنزلى من عمل خاص إلى صناعة مجتمعية، ويصبح رعاية وتعليم الأطفال من الشؤون العامة⁽¹⁾.

كما أكد المفكر الاشتراكى الألمانى أوجست بيبييل أن العمل المنزلى يعبر عن التخلف وضياح الوقت، لذا فمصيره الحتمى هو الزوال، وهو أمر صار يتم بالفعل فى الدول الرأسمالية نتيجة التسليع Commodification المتزايد للحياة. فالأنشطة التى كانت تقوم بها النساء تقليديا أصبح من الممكن الحصول عليها من السوق بجودة أعلى وسعر أرخص، فضلا عن أن البيوت أصبحت مجهزة بالعديد من الأجهزة الكهربائية التى تساعد على إنجاز العمل المنزلى. وبالتالي فإن الظروف المادية لتحرير النساء women's emancipation قد تم خلقها من خلال تطور الرأسمالية نفسها، وستصل إلى غايتها بتحقيق الاشتراكية، وعندها فى النهاية سيختفى العمل المنزلى⁽²⁾.

وفى بداية القرن العشرين رأت روزا لوكسمبورج أن النساء العاملات بأجر يتمتعن بالاستقلال الاقتصادى، ويقمن بعمل منتج للمجتمع كالرجال تماما. أما عمل النساء فى تربية

(¹) Friedraich Engels, The Origin of the Family Private Property and the State, 1884, Moscow , Progress Publishes, 1972, p. 76.

(²) August Bebel, Woman under Socialism, 1879, Translated by Daniel de Leon, New York, Labor News Company, 1961, p. 187

الأطفال والخدمات المنزلية (رغم أنه يساعد الرجال على تغطية احتياجات الأسرة بأجورهم الضئيلة) فإنه لا يعد عملا منتجا. فطالما أن الرأسمالية ونظام العمل بأجر هو السائد فإن العمل الذى يولد فائض قيمة ويخلق ربحا رأسماليا هو فقط الذى يعتبر عملا منتجا. وأكدت روزا لوكسمبورج أن حصول النساء على المساواة السياسية يتعين أن يستند إلى أرضية اقتصادية صلبة تتمثل فى عملهن بأجر. فالعمل بأجر والاتحادات العمالية والديمقراطية الاشتراكية قد أدت جميعها إلى الارتقاء بالمرأة العاملة بعيدا عن وجودها الضيق الخانق، خارج المهام البائسة والبلهاء فى أعمال الإدارة المنزلية⁽¹⁾.

وقد سادت فى الاتحاد السوفييتى، خلال النصف الأول من القرن العشرين، النظرة إلى العمل المنزلى باعتباره العقبة الرئيسية أمام حصول النساء على حريتهن الكاملة. فكتب فلاديمير لينين أنه على الرغم من كل قوانين تحرير المرأة، فإنها تستمر فى أن تكون (أمة منزلية) لأن العمل المنزلى يسحقها ويخنقها ويحط من شأنها ويقيدها إلى المطبخ والحضانة، ويبدد عملها على كدح وحشى منهك للأعصاب وسفيه وساحق⁽²⁾. وكان من الطبيعى أن يصوت المؤتمر الثامن للحزب الشيوعى فى عام 1919 لصالح استبدال العمل المنزلى الفردى بترتيبات جماعية للخدمات المنزلية ورعاية الطفل. إلا أن السنوات العديدة انقضت دون أن يتحقق ذلك على أرض الواقع، وكل ما حدث هو أن النساء فى الاتحاد السوفييتى صرن مطالبات بأداء وريتهن عمل كل يوم، إحداهما بأجر فى السوق والثانية بدون أجر فى المنزل⁽³⁾.

واستمرت نفس النظرة إلى العمل المنزلى كعمل غير منتج حتى نهاية الخمسينات وبداية الستينات، وفى عام 1959 كتب المفكر الماركسى البولندى أوسكار لانج أن هناك فرق بين

(1) Rosa Luxemburg, "Women's Suffrage and Class Struggle" in Dick Howard, Selected Political Writings of Rosa Luxemburg,

1912, New York, Monthly Review Press, 1971, p. 216 - 221

(2) Therese Jefferson & John King, Never Intended to be a Theory About Everything, OP. Cit., p. 27

(3) IBID.

"الاقتصاد الطبيعي" و"الاقتصاد السلعي النقدي". فالاقتصاد الطبيعي الذي يندرج تحته العمل المنزلي يستهدف فقط الإشباع المباشر للحاجات، أما الاقتصاد السلعي النقدي فهو نشاط رشيد يقوم على العقلانية سواء فيما يتعلق بهدف النشاط أو وسائله⁽¹⁾.

رابعاً: الفكر الاقتصادي النسوي:

تمكنت الأدبيات النسوية في العلوم الاجتماعية بوجه عام من جذب الاهتمام إلى العمل المنزلي للنساء، بحيث أصبح مستقراً في بداية السبعينات من القرن العشرين أن هناك عملاً حقيقياً ظاهراً للعيان يتمثل في العمل المنزلي للنساء. وتركزت الجهود الرئيسية في هذا المجال حول عدم عدالة توزيع مهام العمل المنزلي بين النساء والرجال⁽²⁾.

إلا أن الفكر لاقتصادي النسوي بوجه خاص قد تطور كثيراً بعد ذلك لتقديم نظرية متكاملة بشأن العمل المنزلي غير المدفوع للنساء. وجاء ذلك التطور بشكل أساسي من جانب الفكر الماركسي النسوي بدءاً من سبعينات القرن العشرين، على يد كل من مارجريت بينستون، وأنيت كوهن، ويوني فوكس، وروبرتا هاميلتون، وميشيل باريت.. وغيرهن.

ففي عام 1969 انطلقت مارجريت بينستون من الفكر الماركسي التقليدي لتؤكد أن جذور وضعية النساء في المرتبة الثانية هي في الواقع جذور اقتصادية، وأن علاقة النساء بوسائل الإنتاج تختلف عن علاقة الرجال. فالعمل المنزلي ينتمي في حقيقة الأمر إلى "ما قبل الرأسمالية" لأنه يؤدي إلى إنتاج قيم استعمال بسيطة وليس "بضائع" قابلة للبيع commodities. ورأت بينستون أن النساء يعملن خارج مجال الاقتصاد النقدي، لذا فإن عملهن ليس له قيمة، وبالتالي فهو ليس عملاً حقيقياً، وهو أقرب لعمل الأقتان والفلاحين.

(¹) Oscar Lange, Political Economy, Volume I; General Problems, New York, Macmillan, 1963.

(²) Christine Delphy, Close to Home: A Materialist Analysis of Women's Oppression, University of Massachusetts, 1984, p. 16

وحددت بينستون متطلبين اثنين لكي يتحقق تحرير النساء: الأول هو الفرصة المتساوية مع الرجال للعمل خارج المنزل، والثاني هو تحويل العمل المنزلي إلى عمل يتم في المجال العام، من خلال افتراض المسؤولية الاجتماعية عن تربية الطفل وتوفير الأماكن الجماعية للطعام والمغاسل الجماعية. وأكدت بينستون أن هذين الشرطين لم يكن من المتصور توافرها في ظل الرأسمالية، من ناحية لأن العمل المنزلي غير المدفوع للنساء لم يكن مربحا بالقدر الذي يشكل حافزا لملاك وسائل الانتاج للاستثمار في ذلك المجال، ومن ناحية أخرى لأن الاقتصاد الرأسمالي لم يكن قادرا على التوسع السريع بدرجة تكفى لتوفير فرص عمل لكل النساء. وخلافا للأفكار الماركسية التقليدية رأت بينستون أن العمل المنزلي للنساء لن يختفى فى نهاية الأمر فى ظل الرأسمالية.

واعتبارا من سبعينات القرن العشرين تم بالتدريج تشكيل نظرية نسوية ماركسية بشأن العمل المنزلي تمثلت جوانبها الرئيسية فيما يلى:

أ- العمل المنزلي عمل منتج:

رأى الفكر الاقتصادى النسوى أن نظرة الماركسيين الأوائل إلى العمل المنزلي باعتباره عملا غير منتج إنما كانت تعكس التحيز الذكوري فى التيار الرئيسى للفكر الماركسى. فالعمل المنزلي مثله مثل العمل المدفوع فى النظام الرأسمالي يسفر عن انتاج قيمة مضافة، ولذا فإنه يجب أن يكون له أجر مقابل. ويمكن النظر إلى العمل المنزلي باعتباره منتجا "بشكل غير مباشر" حيث أنه يوفر مدخلات ضرورية لعملية إنتاج وإعادة إنتاج سلعة رأسمالية ضرورية هى "قوة العمل البشرى". والبضائع التى يحضرها الرجال للمنزل بعد شرائها بما يتقاضونه من أجر تحتاج إلى عمل إضافي بالمنزل كى تتحول إلى طعام وملبس ومسكن قابل للاستخدام. هذا العمل تقوم به النساء ويسهم فى تجديد انتاج القوة العاملة اللازمة للطبقة الرأسمالية⁽¹⁾.

(¹) Wally Seccombe, The Housewife and Her Labour under Capitalism, New Left Review, 1974, No. 83, p. 3- 24

والتفت الفكر النسوى الماركسى بشكل خاص إلى الدور الذى تقوم به نساء الطبقة المتوسطة فى المساهمة فى تعليم الأبناء. فنظام المدرسة يفترض مسبقاً أن هناك من يساعد الأبناء فى استذكار دروسهم فى المنزل، و تقوم الأمهات عادة بهذه المهمة التى يفيد منها مباشرة رجال الأعمال، نظراً لما يترتب عليها من إعداد للقوى العاملة التى يقومون بعد ذلك باستخدامها⁽¹⁾.

ب- العمل المنزلى يخضع لقانون القيمة:

يشير قانون القيمة ببساطة إلى الاتجاه القوى للمنتجين لتبنى أساليب الإنتاج الأكثر كفاءة (الأقل تكلفة) تحت ضغط المنافسة والخوف من الخروج من السوق. والسؤال الذى كان يطرح دائماً بشأن العمل المنزلى هو كيف يمكن تطبيق قانون القيمة عليه إذا كانت منتجات المرأة المتزوجة لا تدخل السوق أصلاً وإذا كانت ربة المنزل نفسها هى التى تدير وتنظم عملها المنزلى، وإذا كانت قضايا مثل حافز الربح أو الخوف من ضغوط المنافسة تعد أمورا غير واردة على الإطلاق؟

وكان رد الاقتصاد الماركسى النسوى أن السلع والخدمات التى يوفرها العمل المنزلى تماثل أو تكاد تماثل السلع والخدمات التى يمكن الحصول عليها من السوق، وطالما أن النساء (والرجال) يواجهون قيوداً مالية تتطلب منهم أن يكون العمل المنزلى كفواً كما هو الحال فى الإنتاج للسوق، فإن هذا يعنى أن قانون القيمة ينطبق أيضاً على العمل المنزلى⁽²⁾.

ج- العمل المنزلى ينتج فائض قيمة والنساء يتعرضن للاستغلال:

(¹) Loree A. Primeau, A Woman's Place: Unpaid work in the Home, The American Journal of Occupational Therapy, November 1992, p. 984

(²) Wally Secombe, Reflections on the Domestic Labour Debate and Prospects for Marxist-Feminist Synthesis, 1986, p. 200

حاولت الأدبيات الاقتصادية النسوية تفسير التمايز في العمل المنزلي بين النساء والرجال مستخدمة كلا من النظريات الرأسمالية والأبوية patriarchy، ورأت تلك الأدبيات أن الرجال كطبقة رأسمالية وكأزواج هم الذين يحصلون على فائض القيمة الناجم عن العمل المنزلي غير المدفوع للنساء. فالتبقة الرأسمالية تتمكن من دفع أجور منخفضة للعاملين الرجال، نظرا للدور الذى تقوم به النساء فى توفير الوجبات وخدمات النظافة وغسل الملابس ورعاية الأطفال مجانا للرجال. وبدون هذه الخدمات المجانية كان الرجال سيطلبون أجورا أعلى ويتحمل الرأسماليون بالتالى تكلفة أعلى.

ومن ناحية أخرى فإن الرجال كأزواج يحصلون على فائض القيمة الناجم عن عمل النساء بالقدر الذى يتمتعون فيه بمستوى معيشة أعلى مما كانوا سيحصلون عليه إذا تم مكافأة العمل المنزلي لزوجاتهم بشكل عادل. ويقوم الرجال عبر مؤسسة الزواج بالحد من قدرة النساء على دخول سوق العمل بأجر، وهو ما يجعل تبعية النساء للرجال اقتصاديا أمرا مؤكدا⁽¹⁾.

د- هناك علاقة ديناميكية بين الرأسمالية والعمل المنزلي:

تشير أدبيات الاقتصاد الماركسي النسوي إلى أن هناك علاقة ديناميكية بين العمل المنزلي للنساء وبين الرأسمالية. فمن ناحية يؤدي العمل غير المدفوع للنساء إلى تخفيض قيمة قوة عمل الرجال (طالما أن عمل النساء يوفر لهم منتجات مجانية أو بتكلفة منخفضة جدا) ويؤدي هذا بالتالى إلى زيادة أرباح الطبقة الرأسمالية، ويعطى لها مبررا للإبقاء على هذا العمل المنزلي المجانى.

إلا أنه على الجانب الآخر ذهبت بعض الأدبيات إلى أن النساء المحاصرات بالعمل المنزلي المجهد، واللأى يقدمن سلعا وخدمات بمستوى منخفض من الانتاجية، كان يمكن

(¹) Heidi Hartmann, the Unhappy Marriage of Marxism and Feminism: Towards a More progressive Union. In Loree A. Primeau, A Woman's Place, OP. Cit., 984

توفيرها بكفاءة أعلى من خلال السوق، أولئك النساء لا يتعرضن للاستغلال بالقدر الذى يتعرض له العمل بأجر. لذا تعمل الطبقة الرأسمالية على تسليع العمل المنزلى بما يمكنها من زيادة معدلات الاستغلال فى ذلك المجال⁽¹⁾، وربما كان هذا هو الأساس الذى استند إليه الفكر الماركسى التقليدى فى تصوره أن الرأسمالية ستتجه إلى تسليع العمل المنزلى بأسرع ما يمكن. ولم يسلم الفكر الماركسى النسوى من النقد. وجاء الهجوم الرئيسى من كاثارين حكيم، أستاذة الاقتصاد الاجتماعى البريطانىة مؤسسة نظرية "التفضيلات" preferences. وتفترض هذه النظرية أن هناك تنوع فى اختيارات نمط الحياة لكل من النساء والرجال، وأنه فى المجتمعات المتقدمة تمثل تفضيلات النساء محددات رئيسية لاختياراتهن فى الحياة، وخاصة الاختيار بين التركيز على الأنشطة المتعلقة بالأطفال والحياة الأسرية، أو التركيز على الوظيفة والأنشطة التنافسية فى العمل العام.

وتؤكد كاثارين حكيم⁽²⁾ أنه بالاستناد إلى الأدلة التى أسفرت عنها الدراسات الميدانية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين فى الدول الصناعية المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا، يتضح أنه عندما تكون الاختيارات مفتوحة أمام النساء فإن قلة منهن هى التى تتمركز اختياراتها حول العمل بأجر، وأن الأغلبية تحاول تحقيق التوازن بين متطلبات العمل ومتطلبات العناية بالأسرة. ومن أبرز النماذج فى هذا الشأن النساء اللاتى يتحولن إلى عمل لنصف الوقت بعد الإنجاب، أو تغيير نوع العمل أو حتى التوقف عن العمل أصلاً. أما فئة النساء التى تتمركز اختياراتها حول الأسرة فتمثل أقلية أيضاً ومن أبرز نماذجها النساء التى تتوقف عن العمل بعد الزواج وتعطى الأولوية للأسرة وتتفادى العمل

(¹) Therese Jefferson & John King, Never Intended to be a Theory About Everything, OP. Cit., p. 35

(²) Cathrine Hakim, Women, careers and work – life preferences, British Journal of Guidance and Counseling, August 2006, p. 287-291

بأجر إلا لو كانت الأسرة تعاني من ضائقة مالية.

وعلى صعيد آخر تؤكد كاترين حكيم أن النسبة الغالبة من الرجال تتمركز اختياراتها حول العمل يليها بدرجة أقل تحقيق التوازن بين متطلبات العمل ومتطلبات رعاية الأسرة. أما اختيار التمركز حول الأسرة فيمثل نسبة ضئيلة للغاية بين الرجال

وهكذا تتنبأ حكيم بأنه رغم دخول النساء بأعداد متزايدة لسوق العمل فإن قلة منهن هي التي ستفضل في النهاية اختيار التركيز على العمل، وأن غالبية النساء ستفضل تحقيق التوازن بين العمل بأجر والعمل المنزلي لرعاية الأسرة.

* * * *

الفصل الثانى

التجارب العالمىة

لحساب قىمة العمل المنزلى غير المدفوع

الفصل الثانى

التجارب العالمية لحساب قيمة العمل المنزلى غير المدفوع

ينصرف مفهوم العمل المنزلى غير المدفوع إلى كافة الخدمات التى يتم إنتاجها واستهلاكها مجاناً داخل الأسرة، أى الخدمات التى يودها أفراد الأسرة لبعضهم البعض، سواء تعلق ذلك بأعمال العناية بالمنزل وتجهيزاته أو إعداد وتقديم الوجبات أو شراء المستلزمات المنزلية ونقل أفراد الأسرة من مكان لآخر أو رعاية وتربية الأبناء ورعاية أفراد الأسرة المرضى والمسنين، إلى غير ذلك من الأعمال التى تقع بشكل أساسى على عاتق النساء.

وتشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن هناك العديد من دول العالم صارت تهتم بقياس وتقدير قيمة العمل غير المدفوع كجزء من إحصائياتها الرسمية. فمن بين 126 دولة شملها برنامج إحصائيات النوع الاجتماعى بالأمم المتحدة فى عام 2012 كان 48% من الدول يقوم بانتظام بإجراء مسح استخدام الوقت التى تبين توزيع ساعات اليوم للمواطنين بين العمل المدفوع وغير المدفوع والعناية الشخصية والترفيه، و42% من الدول يقوم بقياس العمل غير المدفوع ؛ إلا أن 7% فقط من الدول كان يلتزم بإدراج إحصاءات العمل غير المدفوع فى حسابات تكميلية Satellite Accounts لنظام الحسابات القومية، وذلك لاستكمال الصورة الحقيقية عن الأداء الاقتصادى والتقدم الاجتماعى⁽¹⁾. ولعله من المثير للاهتمام أن هذه المجموعة الأخيرة من الدول لا تقتصر فقط كما يتبادر إلى الأذهان على الدول الصناعية المتقدمة، بل تشمل أيضاً بعض الدول النامية، ومن بينها على سبيل المثال المكسيك التى قامت بتقييم

(¹) United Nations Statistics Division, Time Use Statistics to Measure Unpaid Work, Seminar on measuring the contribution of women and men to the economy, 28 February 2013, New York.

مساهمة النساء فى كل من العمل المدفوع وغير المدفوع وإدراج النتائج فى حسابات تكميلية رسمية فى عام 2011، كما أصبحت كولومبيا فى عام 2012 أول دولة تلتزم بتقييم أنشطة الرعاية غير المدفوعة للأطفال والمسنين والمرضى فى الاقتصاد القومى⁽¹⁾.

ويلاحظ أنه رغم الاهتمام المتزايد بإجراء مسح استخدام الوقت واستخدامها فى قياس عدد ساعات العمل غير المدفوع فإن الالتزام بتقدير قيمة ذلك العمل وإبرازه فى حسابات تكميلية للحسابات القومية لا يزال مقصورا على عدد محدود من الدول. إلا أنه مما لا شك فيه أن وجود تلك المسوح فى حد ذاتها وإجراؤها بشكل دورى يتيح للجهات البحثية البيانات الأساسية التى يمكن البناء عليها لتقدير قيمة العمل غير المدفوع ونسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى فى الدول المختلفة⁽²⁾.

وطبقا للأمم المتحدة فإن الموقف الذى توضحه إحصائيات النوع الاجتماعى لدول العالم فى عام 2012 هو أن النساء تقضين وقتا أطول من الرجال فى العمل المنزلى غير المدفوع، وأن الفجوة بينهما تزداد فى الدول النامية عنها فى الدول الصناعية المتقدمة. ثم وهو الأهم أنه بأخذ ساعات العمل المنزلى فى الاعتبار فإنه كثيرا ما يزيد إجمالى ساعات العمل اليومية للنساء عن إجمالى ساعات العمل اليومية للرجال، بحيث تعد ساعات العمل المنزلى بحق

(¹) UN commission on The Status of Women – Fifty-seventh session Review Panel, "Equal sharing of responsibilities between men and women, including care giving in the context HIV/AIDS", 12 March 2013

(²) تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن عدد الدول التى قامت بإجراء مسح استخدام الوقت فيما بين عامى 2009 و 2012 قد بلغ 34 دولة متقدمة ونامية تمثلت فى : البانيا، الجزائر، استراليا، بلجيكا، بوسنيا، الهرسك، البرازيل، بلغاريا، كندا، كولومبيا، كرواتيا، جيبوتى، استونيا، = = إيثيوبيا، فنلندا، فرنسا، جواتيمالا، المجر، الهند، إيرلندا، اليابان، ماسيدونا، المكسيك، المغرب، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، رومانيا، صربيا، اسبانيا، السويد، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة. انظر الأمم المتحدة، المصدر السابق

بمثابة وردية عمل ثانية للنساء (1).

أولاً: قياس ساعات العمل المنزلي غير المدفوع:

للحصول على المؤشرات المتعلقة بقياس ساعات العمل غير المدفوع للنساء على مستوى الدول المختلفة يمكن الاستناد إلى قاعدة بيانات الأسرة التي أعدتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁽²⁾. وقد شملت تلك البيانات 23 دولة من الدول الصناعية المتقدمة ودول أوروبا الشرقية فضلاً عن المكسيك وتركيا. وتوفر قاعدة البيانات تحليلاً لاستخدام ساعات اليوم في تلك الدول خلال الفترة 1999-2008، بحيث تم توزيع ساعات اليوم بين العمل المدفوع، والعمل غير المدفوع، والعناية الشخصية (بما فيها النوم وتناول الطعام.. الخ)، والترفيه، وتحديد النصيب النسبي لكل مجال من تلك المجالات من إجمالي ساعات اليوم. وجاءت المؤشرات المقارنة لكل من النساء والرجال في الدول المختلفة على النحو الموضح في الجدول رقم (1) ويتمثل أهم تلك المؤشرات فيما يلي:

1- فيما يتعلق بالوقت المنفق على العمل المدفوع:

يمثل الوقت المنفق على العمل المدفوع نحو 21% في المتوسط من إجمالي ساعات اليوم بالنسبة للرجال في مجموعة دول الـ OECD الأوروبية الأساسية⁽³⁾ مقابل 12% من

(1) United Nations Statistics Division, Time Use Statistics to Measure Unpaid Work, OP.Cit.

(2) OECD Family Database, "Time use for work, care, and other day-to-day activities", OECD – Social Policy Division – Directorate of Employment, Labor and Social affairs.

www.oecd.org/social/family/database

(3) تكونت منظمة الـ OECD في البداية عام 1964 من 18 دولة أوروبية بالإضافة للولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ثم اتسع عددها تدريجياً، لاسيما بعد انضمام دول أوروبا الشرقية، ليشمل الآن 34 دولة. وتتمثل الدول الـ 18 الأوروبية الأساسية في: النمسا، بلجيكا،

إجمالي ذلك الوقت بالنسبة للنساء.

وتؤكد بيانات الجدول رقم (1) أن الفجوة بين ساعات العمل المدفوع لكل من الرجال والنساء تتسع بشكل أكبر في الدول النامية عنها في الدول الصناعية المتقدمة. فيتراوح نصيب الوقت المنفق على العمل المدفوع بالنسبة للرجل بين 30% من إجمالي ساعات اليوم في المكسيك و 16% من إجمالي تلك الساعات في بلجيكا. أما بالنسبة للنساء فتتراوح تلك النسبة بين 17% من إجمالي ساعات اليوم في كوريا ولافتيا وليتوانيا مقابل 6% فقط في تركيا.

جدول رقم (1)

متوسط النصيب النسبي للوقت المنفق في العمل من إجمالي ساعات اليوم
بالنسبة للنساء والرجال في 23 دولة من دول الـ OECD خلال الفترة 1999-2008

%

الدولة	الرجال			النساء	
	عمل مدفوع	عمل غير مدفوع	إجمالي	عمل مدفوع	عمل غير مدفوع
المكسيك	30ر0	8ر0	38ر0	12ر1	31ر1
اليابان	27ر4	6ر2	33ر6	14ر4	19ر7
كوريا	26ر5	4ر3	30ر8	16ر7	16ر1
لافتيا	24ر2	10ر0	34ر2	17ر2	19ر1
ليتوانيا	22ر4	11ر3	33ر7	16ر9	12ر1
بولندا	21ر7	7ر7	29ر4	16ر1	22ر1
كندا	21ر5	11ر4	32ر9	15ر1	17ر9
استونيا	21ر0	13ر3	34ر3	14ر8	22ر8
إيطاليا	20ر8	7ر4	28ر2	9ر9	24ر4
أستراليا	20ر3	12ر7	33ر0	11ر1	22ر5
تركيا	20ر2	6ر1	26ر3	6ر1	25ر7
الولايات المتحدة	20ر2	11ر2	31ر4	14ر1	18ر2
المملكة المتحدة	20ر1	11ر1	31ر2	11ر9	20ر2
السويد	20ر1	11ر8	31ر9	14ر8	17ر0

الدانمرك، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إسبانيا، إيطاليا، لوكسمبورج، هولندا، النرويج،

البرتغال، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، إنجلترا، أيرلندا www.oecd.org

النساء			الرجال			الدولة
إجمالي	عمل غير مدفوع	عمل مدفوع	إجمالي	عمل غير مدفوع	عمل مدفوع	
32ر2	20ر7	11ر5	32ر3	12ر4	19ر9	نيوزيلندا
29ر8	16ر4	13ر4	30ر8	11ر1	19ر7	النرويج
33ر9	22ر4	11ر5	31ر7	12ر2	19ر5	أسبانيا
36ر1	22ر3	13ر8	31ر9	13ر0	18ر9	سلوفينيا
30ر8	19ر2	11ر6	28ر9	10ر2	18ر7	فرنسا
30ر3	17ر5	12ر8	29ر1	11ر0	18ر1	فنلندا
28ر9	18ر9	10ر0	28ر6	11ر2	17ر4	ألمانيا
35ر1	22ر7	12ر4	29ر4	12ر9	16ر5	بلغاريا
28ر1	18ر0	10ر1	26ر3	10ر7	15ر6	بلجيكا
32ر6	20ر4	12ر2	30ر8	9ر8	21ر0	دول OECD الأوروبية الأساسية الـ 18

جدول تم تركيبه بمعرفة الباحثة من قاعدة بيانات الأسرة لمنظمة التعاون والتنمية:

OECD Family Database: "Time use for work, care, and other day-to-day activities", OECD – Social Policy Division – Directorate of Employment, Labor and Social affairs.
www.oecd.org/social/family/database

2- فيما يتعلق بالوقت المنفق على العمل غير المدفوع:

يمتد مفهوم العمل غير المدفوع في قاعدة بيانات الأسرة بمنظمة التعاون والتنمية OECD ليشمل كلا من العمل المنزلي ورعاية الأطفال والمسنين والمرضى فضلا عن العمل التطوعي في خدمة المجتمع. ويشير الجدول رقم (1) إلى أن الوقت المخصص للعمل غير المدفوع بالنسبة للنساء في مجموعة دول الـ OECD الأوروبية الأساسية يصل إلى 20ر4% في المتوسط من إجمالي ساعات اليوم أي بما يزيد عن ضعف الوقت المنفق من الرجال على هذه الأعمال، حيث يمثل ذلك الوقت نحو 9ر8% فقط في المتوسط من إجمالي ساعات اليوم.

وهنا أيضا يظهر التفاوت الكبير بين الدول المختلفة، وإن كان الأمر هذه المرة لا يعكس فقط تفاوت المستوى الاقتصادي ولكن فيما يبدو يعكس أيضا الموروث الثقافي والاجتماعي. فيوضح الجدول أن الوقت المنفق على العمل غير المدفوع بالنسبة للنساء يصل إلى نحو أربعة أمثال الوقت المنفق على تلك الأعمال من جانب الرجال في كل من المكسيك وكوريا وتركيا، ونحو ثلاثة أضعافه في كل من اليابان وبولندا وإيطاليا، في حين تضيق الفجوة لتقتصر على مرة ونصف في كل من السويد والنرويج وفنلندا.

3- فيما يتعلق بإجمالي الوقت المنفق على العمل مدفوع وغير مدفوع:

تنفق النساء في المتوسط إجمالي ساعات عمل أكثر من الرجال في مجموعة الـ OECD الأوروبية الأساسية، حيث يصل نصيب العمل الكلي مدفوع وغير مدفوع إلى نحو 32ر6% من إجمالي ساعات اليوم بالنسبة للنساء مقابل 30ر8% للرجال. ويعكس الجدول أيضا أثر العوامل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية سواء على عبء العمل الكلي على النساء في الدول المختلفة أو مدى تفاوت ذلك العبء بينهن وبين الرجال. ففي حين تصل ساعات العمل الكلي للنساء إلى نحو 43% من ساعات اليوم في المكسيك و 39% من تلك الساعات في لتوانيا، لا تتجاوز النسبة 28ر1% من إجمالي ساعات اليوم في بلجيكا وتدور حول 29% في كل من ألمانيا والنرويج.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن التفاوت بين النساء والرجال في عبء العمل الكلي يصل إلى أعلى درجاته في الدول الأقل نموا كما هو الحال في المكسيك وتركيا ودول أوروبا الشرقية، في حين تنخفض الفجوة بين عبء العمل الكلي للنساء والرجال بوجه عام في الدول الأكثر تقدما - باستثناء إيطاليا وكندا - وتكاد تتلاشى في السويد ونيوزيلندا وألمانيا وأستراليا واليابان، سواء لوجود معدلات مشاركة ملموسة من الرجال في الأعمال المنزلية، أو لأن ساعات العمل المنزلي الأطول لدى النساء يقابلها ساعات عمل أطول في السوق من جانب الرجال.

وخلص ما سبق أن النساء يعملن في المتوسط ساعات عمل كلية تساوى أو تفوق عدد ساعات العمل الكلية للرجال، إلا أن الجزء الأكبر من عمل الرجال عمل مدفوع الأجر في حين أن الجزء الأكبر من عمل النساء عمل غير مدفوع الأجر.

ثانياً: التقييم النقدى للعمل المنزلى غير المدفوع:

نظراً للتفاوت في الجهود الرسمية لدول العالم من حيث التقييم النقدى للعمل غير المدفوع ونسبته للنتائج المحلى الإجمالى، فضلاً عن اختلاف أساليب التقييم المتبعة من دولة لأخرى على نحو يودى إلى صعوبة المقارنة، فإننا سنستند في هذا الشأن على الدراسة التى أجرتها منظمة التعاون والتنمية التى قامت فيها بتقدير القيمة النقدية للعمل غير المدفوع فى 25 دولة من الدول الأعضاء فى المنظمة، وذلك للشريحة العمرية 15 سنة – 64 سنة. وتغطى الدراسة الفترة 1998 – 2009، وتم نشرها فى عام 2010⁽¹⁾

وقد قامت الدراسة بحساب متوسط عدد ساعات العمل غير المدفوع فى كل دولة ثم تقدير قيمته النقدية وفقاً لأجر ساعة العمل فى الدولة المعنية، و استخدمت بديلين فى هذا الشأن⁽²⁾ أحدهما هو متوسط أجر ساعة العمل على مستوى الدولة، كتعبير عن أجر فرصة العمل البديلة التى كان يمكن انفاق ذلك الوقت فيها، والثانى هو متوسط أجر الساعة فى قطاع العمل غير الرسمى باعتباره يمثل الحد الأدنى للأجر الذى يدفع عادة لعمال الخدمة المنزلية، أى أجر العمل المثل غير المتخصص الذى يغطى معظم أنواع الأعمال المنزلية. ويوضح الجدول رقم (2) التقديرات التى توصلت إليها الدراسة على مستوى كل دولة.

ويشير الجدول إلى أنه باستخدام أجر فرصة العمل البديلة فى التقييم تراوحت نسبة العمل غير المدفوع إلى الناتج المحلى الإجمالى ما بين 38% فى المجر و75% من ذلك الناتج فى

(¹) OECD, Cooking, "Caring and Volunteering: Unpaid Work Around The World",

OECD Social, Employment and Migration Working Papers, No. 116, 2010.

(²) سيتم التعرض بالتفصيل للبدائل المتعارف عليها فى أساليب تقييم العمل غير المدفوع فى موضع لاحق من هذه الدراسة عند شرح منهجية التقييم التى سيتم اتباعها بالنسبة لمصر.

المملكة المتحدة.

أما عند استخدام الحد الأدنى للأجر في القطاع غير الرسمي في التقييم فقد تراوحت نسبة العمل غير المدفوع إلى الناتج المحلي الإجمالي بين % 19 في كوريا و %53 من ذلك الناتج في البرتغال.

جدول رقم (2)

تقدير قيمة العمل غير مدفوع الأجر في دول الـ OECD

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 1998 – 2009

%

الدولة	وفقا لأجر الفرصة البديلة	وفقا لأجر المثل غير المتخصص
كوريا	45	19
كندا	44	20
النرويج	48	21
بولندا	40	22
المكسيك	42	24
الولايات المتحدة	55	24
هولندا	51	24
استونيا	50	26
بأجيكيا	44	28
السويد	59	30
النمسا	48	31
المانيا	55	31
فنلندا	56	32
ايرلندا	53	32
المملكة المتحدة	75	34
فرنسا	57	34
إيطاليا	52	36
المجر	38	36
سلوفينيا	39	38
الدانمرك	62	38

الدولة	وفقا لأجر الفرصة البديلة	وفقا لأجر المثل غير المتخصص
اسبانيا	54	40
اليابان	58	41
نيوزيلندا	60	42
استراليا	60	45
البرتغال	61	53

المصدر:

OECD, Cooking, "Caring and Volunteering: Unpaid Work around the World", OECD Social, Employment and Migration Working Papers, Paper No. 116, 2010, P. 29& 30.

وترى الدراسة أنه باستخدام المتوسط البسيط لأسلوبى التقييم نحصل على نتيجة مؤداها أن قيمة العمل غير المدفوع تمثل نسبة تتراوح بين 33% و50% من قيمة الناتج المحلى الإجمالى فى دول منظمة التعاون والتنمية الخمس وعشرين محل البحث، وهى نسبة ضخمة بكل تأكيد تؤثر فى مستوى معيشة شعوب تلك الدول، ولكنها رغم ذلك لا تدرج فى حساباتها القومية.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم أن الدراسة قد أوضحت وأكدت ما سبق أن توصلت إليه المسوح والدراسات المماثلة من أن النساء يقضين عدد ساعات أطول من الرجال فى العمل غير المدفوع فإنها لم تتطرق عند تقييم هذا العمل غير المدفوع إلى توضيح نصيب كل من النساء والرجال ونسبة مساهمة كل منهم فى الناتج المحلى الإجمالى.

وبالإضافة إلى الدراسات المقارنة لحساب ساعات وتقدير قيمة العمل غير المدفوع فى إطار منظمة التعاون والتنمية، لعل من ابرز الدراسات المثيرة للاهتمام تلك التى أعدت عن العمل غير المدفوع فى الصين والتى تم إجراؤها تحت إشراف الأمم المتحدة ونشرت فى عام 2012⁽¹⁾.

(¹) UNRISD, United Nations Institute for Social Development, "Gender Pattern and Value of Unpaid Work" – findings for China's first large scale Time Use Survey,

وقد جاءت نتائج الدراسة لتؤكد ما توصلت إليه الدراسات المماثلة في دول العالم الغربي، موضحة أن العمل غير المدفوع يستهلك نحو 47ر1% من ساعات اليوم بالنسبة للنساء مقابل 20ر2% فقط من ساعات اليوم بالنسبة للرجال. كما أوضحت أن ساعات العمل الكلى (مدفوع وغير مدفوع) للنساء في الصين تصل إلى 58 ساعة في المتوسط أسبوعيا مقابل 52ر6 ساعة فقط للرجال.

وقدرت الدراسة قيمة العمل غير المدفوع كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بما يوازى ما يتراوح بين 29ر4% و 31ر3% من ذلك الناتج. ومرة أخرى لم يتم عند تقدير قيمة ذلك العمل محاولة توزيعه بين النساء والرجال وتحديد قيمة المساهمة الكلية للنساء فى النشاط الاقتصادى والتأثير على مستوى معيشة المجتمع.

ثالثا: قياس وتقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع فى مصر:

على الرغم من تعدد الدراسات المتعلقة بالمرأة فى سوق العمل فى مصر، فإن هناك على صعيد التحليل الاقتصادى ندرة شديدة فى الدراسات التى تتصدى لقياس وتقدير قيمة العمل المنزلى داخل الأسرة، وهو ما يعزى فى جزء منه بكل تأكيد إلى محدودية وحداثة توافر البيانات الخاصة باستخدام الوقت فى مصر. وربما تمثلت المحاولة الأولى فى هذا الشأن فى دراسة أعدها منتدى البحوث الاقتصادية ERF وتم إصدارها فى يونيو 2010 تحت عنوان . Rethinking Time Allocation of Egyptian Women

وقد ركزت تلك الدراسة¹ على قياس ساعات العمل المنزلى للنساء وأثر الزواج والأطفال على زيادة هذا النوع من العمل وتخفيض الوقت المتاح للعمل بأجر. وقدرت الدراسة متوسط عدد ساعات العمل المنزلى الأسبوعية للنساء غير المتزوجات بحوالى 20ر8 ساعة، مقابل 32ر5 ساعة أسبوعيا فى المتوسط للنساء المتزوجات بدون أطفال و حوالى 51ر7 ساعة

October 2012.

(¹) Rana Hendy, Rethinking Time Allocation of Egyptian Women: A Matching Analysis, Economic Research Forum, Working Paper No. 256, 2010.

أسبوعيا للمتزوجات ولديهن أطفال⁽¹⁾. ولم تتمكن الدراسة من المقارنة بين أعباء العمل المنزلى للنساء والرجال نظرا لاختصار بيانات مسوح استخدام الوقت في مصر حتى ذلك الحين على النساء والأطفال فقط دون الرجال.

أما فيما يتعلق بتقدير القيمة النقدية للعمل المنزلى غير المدفوع ونسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى أو تقدير المساهمة الكلية للنساء فى النشاط الاقتصادى فى مصر فلا توجد فى حدود علمنا أى دراسات سابقة فى هذا الشأن.

رابعا: أهم الآثار التى ترتبت على قياس وتقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع للنساء:

أدى قياس وتقدير قيمة العمل غير المدفوع وما أظهرته النتائج فى بلدان العالم المختلفة إلى توضيح المساهمة الكبيرة للعمل غير المدفوع فى مستوى معيشة المجتمع، وقيام النساء بالجزء الأكبر من هذا العمل. كما أوضحت مسوح استخدام الوقت زيادة عدد ساعات العمل الإجمالية للنساء مقارنة بالرجال، وبالتالي انخفاض عدد ساعات الراحة والترفيه التى يحصلن عليها. وقد ساعد هذا كله الحركة النسوية فى دول العالم على المطالبة بالحق فى تحقيق التوازن بين مسؤوليات الحياة/ العمل وإعادة توزيع تلك المسؤوليات بين النساء والرجال على مستوى الأسرة، فضلا عن تدعيم مطالب المساواة فى الأجور، لا سيما وأن إحدى الحجج التقليدية التى تثار عادة فى تفضيل قيام النساء بأجازات طويلة لرعاية الطفل (أو ترك العمل كلية) أن النساء يحصلن عادة على أجور أقل⁽²⁾ وبالتالي فإنه عند المفاضلة فى اتخاذ قرار أى الأبوين يترك العمل ويتفرغ لرعاية الطفل، فالأفضل للأسرة أن يستمر الرجل فى العمل لأنه هو الذى يحقق دخلا أكبر للأسرة.

وأخذا فى الاعتبار أن تربية الطفل بالتحديد تمثل عملا من أعمال الخدمات العامة، واستثمارا بشريا للمجتمع ككل وليس للأسرة فقط، فقد ظهرت أشكال من الاستجابة لبعض

(¹) Rana Hendy, IBID, p. 18.

(²) UN commission on The Status of Women – Fifty-seventh session Review Panel, "Equal sharing of responsibilities between men and women, including care giving in the context HIV/AIDS", 12 March, 20013, p. 3

مطالب النساء، تتفاوت في درجتها ومدى اتساعها من مجتمع لآخر، سواء على صعيد محاولة إعادة توزيع مسؤوليات رعاية الأطفال بين الرجال والنساء داخل الأسرة، أو تدخل الدولة لتحمل جزء من تلك الأعباء، فضلا عن توفير بيئة عمل "صديقة للأسرة"، كما تم تحقيق بعض التحسن على طريق إرساء مبدأ "أجر متساوي عن العمل المتكافئ" بين النساء والرجال، وتزايد الاتجاه إلى الاعتراف بحق النساء في اقتسام الثروة التي تم تكوينها خلال فترة الزواج باعتبارها نتاجا لجهد مشترك يمثل العمل المنزلي جزءا منه . وفيما يلي عرض موجز لأهم الخطوات التي تمت في تلك المجالات في دول العالم المختلفة:

1- العمل على إعادة توزيع وقت العمل المنزلي داخل الأسرة:

يمكن القول بأن التركيز الأساسي في هذا المجال قد انصب على تغيير القوانين والقواعد المتعلقة بأجازات رعاية الطفل، بما يزيد من انغماس الرجال في مجال رعاية الطفل والأعمال المنزلية بوجه عام.

فتجدر الإشارة إلى أن بعض الدول تقوم بمنح أجازة للأب بمناسبة ولادة طفل، وحيث أن هذه الإجازة عادة ما تكون قصيرة (ثلاثة أو أربعة أيام) فإنها غالبا ما تكون مدفوعة الأجر بنسبة 100% كما هو الحال في اليونان وكوريا وهولندا. إلا أن هناك بعض الدول التي تمتد فيها الأجازة التي يمكن أن يحصل عليها الأب بمناسبة ولادة طفل إلى نحو عشرين أسبوعا ، كما هو الحال في البرتغال، وذلك مقابل حوالي 51% من الأجر⁽¹⁾.

وبالإضافة إلى أجازة الوضع تسمح العديد من الدول بحصول الأب أو الأم أو كلاهما على أجازة مدفوعة الأجر (كلية أو جزئية) لرعاية الطفل، إلا أن الأجر المقابل لتلك الأجازات يوجه للأسرة ككل وبالتالي يتم دفعه لأحد الوالدين فقط. وفي معظم دول منظمة التعاون والتنمية OECD يتم السماح للوالدين بتقرير واختيار من منهما يحصل على الأجازة، فضلا عن إمكانية تحويلها من أحد الوالدين إلى الآخر، وهو الأمر الذي بدأت بعض دول العالم

(¹) OECD family database: OECD – Social Policy Division – Directorate of Employment, Labour and Social Affairs, "Key Characteristics of Parental Leave Systems, May 2014, p. 2 .

الثالث فى الأخذ به أيضاً؛ حيث سمحت شيلى اعتباراً من عام 2011 بإمكانية قيام الأم بتحويل نسبة تتراوح بين نصف وثلثى إجازة رعاية الطفل للأب⁽¹⁾.

إلا أنه ضمناً لئلا تنفرد النساء وحدها بتحمل هذا العبء فقد لجأت بعض الدول إلى تخصيص كوته للأب، تمثل فترة إجازة لرعاية الطفل، لا يمكن تحويلها للأم، فإما يستخدمها الأب أو تسقط. وتصل هذه الكوته فى بعض البلدان إلى ثلاثة شهور كما هو الحال فى أيسلندا². وفى السويد تم فى عام 2002 زيادة عدد أيام إجازة رعاية الطفل إلى 480 يوماً منها 60 يوماً محجوزة لكل طرف من الوالدين وغير قابلة للتحويل. ثم تم فى عام 2008 النص على مكافأة مالية أطلق عليها "مكافأة المساواة بين الجنسين" Gender equality bonus يتم منحها للأسرة عند استخدام إجازة رعاية الطفل (خارج الكوته) من جانب كل من الوالدين، وتصل المكافأة إلى حدها الأقصى إذا ما تم اقتسام تلك الإجازة بين الوالدين بالتساوى⁽³⁾.

2- تحسين القوانين الخاصة بالأجور والمعاشات للنساء ومقابل رعاية الطفل:

يتطلب تحسين وضع الأجور بالنسبة للنساء أمرين، أولهما بالطبع إزالة صور التفرقة فى الأجور والتمييز ضد المرأة، والثانى هو رفع الحد الأدنى للأجور، حيث أن العديد من الأعمال التى تتم مقابل الحد الأدنى للأجور فى غالبية دول العالم، وعلى رأسها أعمال الخدمة المنزلية، تكون فى معظم الأحيان من نصيب النساء⁽⁴⁾.

(1) UN commission on The Status of Women – Fifty-seventh session Review Panel, OP. Cit, p. 3 .

(2) OECD family database: OECD – Social Policy Division – Directorate of Employment, Labour and Social Affairs, IBID, p. 2

(3) Statistics Sweden, Women and Men in Sweden - Facts and Figures 2010, p. 41
(4) تشير إحصاءات النوع الاجتماعى فى السويد إلى أن النساء قد مثلن 87% من المشتغلين بأعمال الخدمة المنزلية والرعاية الشخصية فى عام 2008، وأن تلك الأعمال كانت تحصل على أقل أجر فى سلم متوسط الأجور بين الأعمال المختلفة. بل أن أجر النساء حتى فى أعمال الخدمة المنزلية كان يقل بدرجة طفيفة عن الرجال. انظر Statistics

ولعل من أهم الأمثلة على إجراءات تحسين وضع الأجور بالنسبة للنساء فى بعض الدول قيام البرازيل بالرفع التدريجى للحد الأدنى للأجور والتزام كل من شيلي وزامبيا بتطبيق حد أدنى للأجور فى إطار الاتجاه لتبنى توصيات منظمة العمل الدولية بشأن خدم المنازل⁽¹⁾، وإصدار السويد قانون عدم التمييز فى عام 2009، الذى يتضمن إجراءات ملزمة لضمان تساوى الأجور بين النساء والرجال فى كل المنشآت التى يعمل بها 25 عاملاً فأكثر⁽²⁾.

ومن ناحية أخرى اتجهت بعض الدول إلى زيادة مدة أجازة الوضع، كما هو الحال فى هولندا التى ضاعفت مدة تلك الأجازة من 13 أسبوعاً إلى 26 أسبوعاً⁽³⁾. كما اتجه البعض الآخر إلى منح مزايا تعويضية فى المعاش لتعويض الأيوين عن الفترات غير مدفوعة الأجر التى تم تحملها للتفرغ لرعاية الطفل، وذلك كما هو الحال فى فرنسا⁽⁴⁾.

3- الرعاية المجتمعية للأطفال قبل سن الالتحاق بالدراسة:

اتجه بعض الدول إلى محاولة تكريس اشتراك المجتمع فى تحمل بعض أعباء رعاية الطفل فى المرحلة العمرية السابقة على الالتحاق بالمدرسة، على النحو الذى يساعد على تخفيف عبء الأعمال المنزلية على النساء ويتيح لهن فرصة أكبر للالتحاق بسوق العمل. ويوضح الجدول رقم (3) الأشكال الرئيسية لتلك المشاركة المجتمعية والتى تتمثل فيما يلى:

أ- الرعاية المقدمة من خلال دور الحضانة المعتمدة للأطفال تحت سن 4 سنوات:

وتقدم هذه الخدمة فى العديد من دول العالم من خلال الحكومة مقابل مصروفات عادة ما

(1) UN commission on The Status of Women – Fifty-seventh session Review Panel, OP. Cit, p. 4.

(2) ILO, Global Employment Trends for Women 2012, p. 42.

(3) UN commission on The Status of Women – Fifty-seventh session Review Panel, OP. Cit, p. 4.

(4) UN commission on The Status of Women, IBID, p. 4.

يتم إعادة خصمها من الضرائب التي تتحملها الأسرة أو يتم إعادتها لها لاحقاً بتحويلات حكومية (دعم نقدي) أو غيرها من الوسائل التي تكفل تحمل الحكومة لنفقات تلك الرعاية، والأمثلة في هذا الشأن تشمل العديد من الدول الصناعية المتقدمة مثل بلجيكا والدانمرك وفنلندا وفرنسا و ألمانيا وأيسلندا وإيطاليا والسويد والنرويج، كما تشمل بعض دول العالم الثالث مثل المكسيك وشيلي واللتين ركزتا على توفير هذه الخدمات للأسر الفقيرة⁽¹⁾. ففي المكسيك تقدم دور الحضانة الحكومية الرعاية المجانية لأطفال العاملات بالنسبة للأسر التي يقل دخلها عن الحد الأدنى للأجور، وفي شيلي تم في عام 2009 تدشين برنامج لتوفير 3500 مركز مجاني لرعاية الأطفال لشريحة الأسر التي تمثل أقل 40% من السكان دخلاً.

ب- الرعاية النهارية للطفل بالمنزل:

في حالة عدم وجود أماكن كافية بدور الحضانة الرسمية أو رغبة الوالدين في أن يتم تربية الطفل في "بيئة منزلية"، يتم تقديم خدمات الرعاية للأطفال من خلال شخص متخصص سواء في منزل الطفل أو في منزل مقدم الخدمة، على ألا يزيد العدد في هذه الحالة عن 3-4 أطفال. ورغم ما قد يتبادر للذهن من أن مثل تلك الخدمات تقدم عادة من خلال القطاع الخاص، ففي العديد من دول العالم تقدم تلك الخدمات في أغلب الأحيان من خلال الحكومة (جدول رقم 3).

ج- مدارس رياض الأطفال:

باستثناء اليابان تحرص كل الدول الصناعية المتقدمة على أن تتولى الحكومة الدور الرئيسي في توفير خدمات الرعاية في مدارس رياض الأطفال سواء بنظام اليوم الكامل أو لبعض الوقت. و تتولى رياض الأطفال إعداد الطفل لمرحلة التعليم الرسمي من خلال برامج ذات محتوى تعليمي بنسبة 50%، ويتم الإشراف عليها من خلال تربويين متخصصين

(¹) UN commission on The Status of Women, IBID, p. 4.

جدول رقم (3)

المسئولية المجتمعية عن رعاية الأطفال ما قبل سن المدرسة
في دول منظمة التعاون والتنمية

الدولة	دور حضانة	داخل الأسرة	رياض أطفال
استراليا	خاص	خاص	عام
النمسا	خاص	عام/خاص	عام
بلجيكا	عام	عام/خاص	عام
كندا	خاص	خاص	عام
قبرص	عام	عام	عام
التشيك	خاص	عام/خاص	عام
الدانمرك	عام	عام	عام
فنلندا	عام	عام	عام
فرنسا	عام	عام	عام
استونيا	عام	عام	عام
المانيا	عام	عام	عام
اليونان	عام	عام	عام
المجر	عام	عام	عام
ايسلندا	عام	عام	عام
ايرلندا	خاص	خاص/عام	عام
ايطاليا	عام	عام	عام
اليابان	خاص	خاص	خاص

الدولة	دور حضانة	داخل الأسرة	رياض أطفال
كوريا	عام	عام/خاص	عام/خاص
لوكسمبورج	عام	عام	عام
مالطا	عام	عام	عام
المكسيك	عام	عام	عام
هولندا	خاص	خاص/عام	عام
نيوزيلندا	خاص	خاص	خاص/عام
النرويج	عام	عام	عام
بولندا	خاص	عام/خاص	عام
البرتغال	خاص	عام/خاص	عام
السلوفاك	عام	عام	عام
اسبانيا	عام	عام	عام
السويد	عام	عام	عام
سويسرا	خاص	عام/خاص	عام
تركيا	خاص	عام/خاص	عام
انجلترا	خاص	عام/خاص	عام
الولايات المتحدة	خاص	عام/خاص	عام

المصدر:

OECD family database: OECD – Social Policy Division – Directorate of Employment, Labour and Social Affairs, Typology of Children and Early Education Services, December 2010, p.

4- خدمات رعاية الطفل خارج ساعات الدراسة :

يعتبر توفير هذه الخدمات إحدى الوسائل التي لجأت إليها حكومات بعض الدول لمساعدة الأمهات (والآباء) العاملين على تحقيق التوازن بين الحياة وساعات العمل. ولا يزال هذا النوع من الخدمات في مرحله الأولى ويغطي بصفة أساسية تلاميذ المرحلة الابتدائية ، وفي أحيان قليلة يصل إلى المرحلة الإعدادية. وربما كانت إيطاليا هي الحالة الوحيدة التي تغطي فيها هذه الخدمات أيضا تلاميذ المرحلة الثانوية (جدول رقم 4).

وكما يوضح الجدول فإن خدمات الرعاية المقدمة للتلاميذ خارج ساعات الدراسة تشمل أنشطة تقدم قبل ساعات اليوم الدراسي أو بعدها، كما يمكن أن تتسع لتشمل أيضا في كثير من الأحيان تنظيم أنشطة يمارسها التلاميذ خلال الأجازات، وذلك كما هو الحال في النمسا وكندا والدانمرك والمجر و مالطة وكوريا ونيوزيلندا والبرتغال ورومانيا والسلوفاك والمملكة المتحدة.

جدول رقم (4)

أهم نظم خدمات رعاية الطفل خارج ساعات الدراسة
في دول منظمة التعاون والتنمية

الدولة	سن الطفل	نوع الخدمات
النمسا	3 - 11	حزمة أنشطة قبل وبعد ساعات الدراسة وفي الأجازات
بلجيكا	0 - 6	حزمة أنشطة قبل وبعد ساعات الدراسة وفي الأجازات
كندا	5 - 9	حزمة أنشطة قبل وبعد ساعات الدراسة وفي الأجازات

الدولة	سن الطفل	نوع الخدمات
قبرص	3 - 12	أنشطة بعد ساعات الدراسة
التشيك	3 - 14	أنشطة بعد ساعات الدراسة
الدانمرك	6 - 11	حزمة أنشطة قبل وبعد ساعات الدراسة وفى الأجازات
استونيا	6 - 11	أنشطة بعد ساعات الدراسة
فنلندا	7 - 11	أنشطة قبل وبعد ساعات الدراسة
فرنسا	3 - 11	أنشطة قبل وبعد ساعات الدراسة
المانيا	5 - 11	أنشطة قبل وبعد ساعات الدراسة
اليونان	5 - 11	أنشطة قبل وبعد ساعات الدراسة
المجر	6 - 11	حزمة أنشطة قبل وبعد ساعات الدراسة وفى الأجازات
ايطاليا	6 - 17	أنشطة بعد ساعات الدراسة
مالطة	3 - 11	حزمة أنشطة قبل وبعد ساعات الدراسة وفى الأجازات
اليابان	6 - 11	أنشطة خلال الأجازات
كوريا	6 - 11	أنشطة بعد ساعات الدراسة وخلال الأجازات
هولندا	4 - 12	أنشطة قبل وبعد ساعات الدراسة
نيوزيلندا	5 - 11	حزمة أنشطة قبل وبعد ساعات الدراسة وفى الأجازات
بولندا	3 - 11	غ. م
البرتغال	3 - 11	حزمة أنشطة قبل وبعد ساعات الدراسة وفى

الدولة	سن الطفل	نوع الخدمات
		الأجازات
رومانيا	11 - 3	حزمة أنشطة قبل وبعد ساعات الدراسة وفى الأجازات
سلوفاك	14 - 6	حزمة أنشطة قبل وبعد ساعات الدراسة وفى الأجازات
اسبانيا	11 - 3	أنشطة قبل ساعات الدراسة بشكل أساسى
السويد	11 - 6	أنشطة قبل وبعد ساعات الدراسة
المملكة المتحدة	14 - 0	حزمة أنشطة قبل وبعد ساعات الدراسة وفى الأجازات

المصدر:

OECD family database: OECD – Social Policy Division – Directorate of Employment, Labour and Social Affairs, Out – of – school – hours Care Services, p. 3

5- اقتسام الثروة بين الزوجين عند الانفصال:

شهدت عشرينات القرن الماضى البدايات الأولى لتأسيس مبدأ اقتسام الثروة بين الزوجين، عند الانفصال، وذلك فى كل من الاتحاد السوفييتى والدول الاسكندنافية⁽¹⁾. وتمثل الهدف آنذاك فى السعى لحماية الطرف الضعيف فى مؤسسة الزواج، أى الزوجة، فى ظل فكر سائد يعتبر أن الأزواج هم كاسبو العيش وأن الزوجات غير مستقلات اقتصاديا. ومع

(¹) EJCL, Electronic Journal of Comparative Law, Matrimonial Property in Europe – A Link between Sociology and Family Law, Vol. 12, December 2008, p. 2
www.ejcl.org

تزايد دخول النساء سوق العمل بأجر واتجاه الفكر الاقتصادي إلى الاعتراف بأهمية العمل المنزلي وأثره على رفاهية الأسرة، وتصاعد مطالبة الحركة النسوية بضرورة أخذ هذا العمل في الاعتبار وحساب وإعلان قيمة مساهمته في الناتج المحلي، أصبح مستقرا في قوانين الدول التي أقرت مبدأ اقتسام الثروة بين الزوجين عند الانفصال أن تلك الثروة هي نتاج عمل مشترك للزوجين، يمثل العمل المنزلي جزءا أساسيا منه.

ويلاحظ أن الاتجاه المتزايد إلى إعمال مبدأ اقتسام الثروة بين الزوجين في دول العالم المختلفة يتخذ صوراً مختلفة يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

أ- نظم تقسيم الثروة بين الزوجين في أوروبا:

• نظام الملكية المنفصلة للزوجين **Separate Property System**:

تعتبر المملكة المتحدة النموذج الأشهر لهذا النظام والذي يستقل فيه كل من الزوجين بأملكه الخاصة خلال فترة الزواج، ويترك للمحكمة تقدير كيفية اقتسام تلك الأملاك بينهما عند الانفصال. وقد حدد القانون الأسس التي يجب أن تستند إليها تقديرات المحكمة عند التقسيم ومن بينها "المساهمات التي قام بها كل طرف لتحقيق رفاهية الأسرة، بما في ذلك المساهمات المتمثلة في العناية بالمنزل أو رعاية الأسرة". وعلى الرغم أن نسبة التقسيم بين الطرفين أمر متروك للمحكمة، فإن الاتجاه الغالب في الأحكام هو التقسيم بنسبة 50% لكل من الطرفين. ففي حكم صادر خلال عام 2001 أكد القاضي أنه " يجب دائما تطبيق التقسيم المتساوي للملكية إلا إذا - وفقط في حدود - ما لو كان هناك سببا وجيها لذلك. وتم تأكيد هذا الأمر بحكم شهير في عام 2002 أشار إلى أنه "من غير المقبول أن تحدد قيمة أكبر لمساهمة كاسب العيش مقارنة بصانع المنزل"⁽¹⁾.

(¹) EJCL, Electronic Journal of Comparative Law, Matrimonial Property in Europe, OP. cit., p. 3

• نظام الملكية المشتركة المؤجلة **Deferred Community of Property**:

تتمثل أشهر النماذج لتطبيق ذلك النظام فى كل من النرويج والدانمرك والسويد وألمانيا والنمسا واليونان. وعلى الرغم من خصوصية القوانين المطبقة فى كل بلد من تلك البلاد فى هذا الشأن إلا أنها تشترك جميعها فى سمة عامة هى الفصل فى الملكية بين الزوجين خلال سريان الزواج، وتقسيم الثروة بينهما بالتساوى عند الانفصال. الاستثناء الذى يرد على مبدأ المناصفة يتمثل بوجه عام فى استبعاد ما يكون قد آل إلى أحد الزوجين بالميراث أو الهبة أو ما يتعلق بممارسته لمهنته، أو حالة الزواج قصير المدة.

فى النرويج على سبيل المثال ينص قانون الزواج الصادر فى عام 1991 على الاعتراف بالملكية المشتركة للزوجين للمنزل الذى يتم شراؤه خلال فترة الزواج، على أساس أن هناك مساهمة غير مباشرة للزوجة فى تمويل هذه الملكية من خلال رعايتها للأطفال وقيامها بأعمال الخدمة المنزلية، و/أو المساهمة فى نفقات الأسرة. وهذا يكفى لإثبات حقها حتى ولو كان الزوج قد اشترى ذلك المنزل بأمواله الخاصة⁽¹⁾.

وفى ألمانيا يقوم كل من الزوجين عند الانفصال بتقديم بيان بالزيادة التى طرأت على ثروته وأملكه فيما بين بدء وانتهاء الزواج، ويتم تقسيم تلك الزيادة بينهما بالتساوى⁽²⁾.

وفى اليونان يكون لكل من الزوجين عند الانفصال الحق فى المطالبة بتوزيع الأرباح الناجمة عن ملكية الطرف الآخر التى يرى أنه قد ساهم فى تحقيقها. ويأخذ القانون بعين الاعتبار كل أنواع المساهمات المباشرة وغير المباشرة والتى يمكن أن تشمل الأعمال المنزلية، المساعدات المهنية للطرف الآخر، الدعم النفسى للطرف الآخر، خلق مناخ عائلى مريح يمكن الطرف الآخر من تأدية مهنته بكفاءة أعلى، توفير أفكار تساعد على تطوير عمل الطرف الآخر، وتحسين العلاقات الاجتماعية التى تؤثر بشكل مواتى على الطرف الآخر.

(1) IBID, p. 4.

(2) IBID, p. 5.

وتتمثل نقطة البدء فى القانون فى افتراض أن مساهمة كل طرف تصل إلى ثلث أرباح ومكاسب الطرف الآخر⁽¹⁾.

• نظام الملكية المشتركة المحدودة **Limited Community of Property**:

تعد فرنسا وإيطاليا وأسبانيا وكرواتيا من أشهر النماذج لذلك النظام الذى يقوم على الملكية المشتركة للزوجين للثروة خلال فترة الزواج، ثم تقسيم تلك الثروة بينهما عند الانفصال.

ففى فرنسا يطبق مبدأ الملكية المشتركة على الزوجين مجتمعين، وعند الانفصال يكون للمحكمة سلطة تقسيم تلك الملكية المشتركة على النحو الذى يحقق المساواة فى مستوى المعيشة لكلا الطرفين. ويبيح القانون تحويل الملكية العقارية من أحد الزوجين للآخر كشكل من أشكال التعويض⁽²⁾.

وفى إيطاليا ينص القانون على ملكية الزوجين المشتركة، خلال فترة الزواج، لكافة الأموال المنقولة وغير المنقولة للأسرة، بغض النظر عما إذا كان قد تم شراؤها بشكل مشترك أم منفرد، مع استبعاد الأملاك التى آلت إلى أحد الزوجين بالميراث أو الهبة أو التى تتعلق بممارسته لمهنته. وعند الانفصال تنتهى الملكية المشتركة ويكون لكل طرف الحق فى 50% من أصول الأسرة.

وفى أسبانيا ينص القانون على الملكية المشتركة للزوجين، وعند الانفصال يتم توفير تعويض مادي للطرف الذى يكون قد تولى القيام بالأعمال المنزلية أو عمل لدى الطرف الآخر دون أجر أو بأجر منخفض⁽³⁾.

أما فى كرواتيا فينص قانون الأسرة الصادر فى عام 2003 على الملكية المشتركة لكل

⁽¹⁾ IBID, p. 6.

⁽²⁾ IBID, p. 6.

⁽³⁾ IBID, p. 7.

الأملك التي حصل عليها أحد الزوجين من خلال العمل أثناء فترة الزواج والدخول الناجمة عن تلك الأملك. وينص القانون على أن العمل المقصود يمكن أن يكون فردياً أو مشتركاً، مباشراً أو غير مباشر، وأن العمل غير المباشر يشمل العناية بالأطفال وأعمال الخدمة المنزلية وتوفير الدعم المعنوي. وفي حالة الانفصال يتم اقتسام الثروة بين الزوجين بالتساوي ما لم يكونا قد اتفقا على غير ذلك.

• نظام الملكية المشتركة العامة **Universal Community of Property**:

تتفرد هولندا بتطبيق هذا النظام الذي يقوم على أن الملكية المشتركة للزوجين خلال الزواج تشمل كل الأصول التي تم اقتناؤها قبل وأثناء الزواج، باستثناء ما آل إلى احد الزوجين بالميراث أو الوصية أو معاش التأمينات الاجتماعية. وما لم يكن هناك اتفاق مسبق على غير ذلك فلكل من الزوجين الحق في نصيب متساو من الثروة المشتركة عند انتهاء الزواج⁽¹⁾.

ب- نظم تقسيم الثروة بين الزوجين في كندا:

لكل مقاطعة في كندا قانونها الخاص فيما يتعلق بتقسيم الثروة بين الزوجين. وتنطلق تلك القوانين من افتراض أن الأملك والديون التي حصل عليها أي من الزوجين خلال فترة الزواج يجب اقتسامها بالتساوي بينهما⁽²⁾.

ج - نظم تقسيم الثروة بين الزوجين في اتحاد جنوب أفريقيا:

وفقاً للقانون 88 لسنة 1984 وتعديلاته بشأن ملكية ثروة الزوجية، فإنه يمكن اتفاق الزوجين على أنه عند انتهاء الزواج يحق للطرف الذي لم تتعرض ثروته للزيادة أو حققت

(¹) IBID, p. 8.

(²) Family Justice Service, Matrimonial Property – General Information, Alberta, Canada

www.albertacourts.ab.ca/fjs/selfhelp/FJS_Property_married_12.pdf

زيادة طفيفة خلال فترة الزواج أن يطالب الطرف الآخر بنسبة 50% من الفرق في الزيادة بين الثروتين⁽¹⁾.

د- نظم تقسيم الثروة بين الزوجين في ماليزيا:

هناك قانونان لتنظيم تقسيم الثروة بين الزوجين في ماليزيا أحدهما خاص بغير المسلمين والآخر خاص بالمسلمين. إلا أن الدراسات تشير إلى أن الاختلاف بين القانونين يتعلق بشكل أساسي بالمصطلحات المستخدمة في كل منهما (مثل استخدام كلمة طلاق العربية للإشارة إلى انفصال الزوجين) وليس في طبيعة وفحوى النصوص القانونية⁽²⁾.

وطبقا للنظامين القانونيين فإنه عند انفصال الزوجين يكون للمحكمة سلطة تقسيم الأصول التي آلت إليهما خلال الزواج نتيجة جهود أحد الطرفين منفردا، أو بيع هذه الأصول وتقسيم عائد البيع بين الطرفين. وتراعى المحكمة في ذلك المساهمات التي قدمها الطرف الذي لم يحز الأصل في تحقيق رفاهية الأسرة، عبر العناية بالمنزل والعناية بالأسرة. والمحكمة لها الحرية في نمط التقسيم، إلا أنه في كل الأحوال يحصل الطرف الذي حاز الملكية بعمله المنفرد على نصيب أكبر.

هـ - نظم تقسيم الثروة بين الزوجين في تونس والمغرب:

(¹) Matrimonial Property Act 88 of 1984 , Judicial Matters amendment Act 66 of 2008.

www.justice.gov.za/legislation/acts/1984-008.pdf

(²) Dr. Norliah Ibrahim et al., The Rights of the Wife to Claim on a division of Matrimonial Property after Dissolution of Marriage: Malaysian perspective, Faculty of Law, International Islamic University of Malaysia.

www.childjustice.org/index.php/component/edocoman/?task=document.viewdoc&id=226&Itemid=468

ينطلق النظام المتعلق بتقسيم ثروة الزوجين في كلا البلدين من مبدأ الذمة المالية المنفصلة للزوجين مع السماح بإبرام اتفاق بين الزوجين ينص على هذا التقسيم. ففي تونس أقر القانون الصادر في عام 1998 الملكية المشتركة للثروة، ولكن بشرط اتفاق الزوجين على ذلك عند إبرام عقد الزواج أو بموجب اتفاق مستقل. وعند الطلاق يتم تحديد الأملاك المشتركة وحصرها وقسمتها بين الزوجين⁽¹⁾. وفي المغرب تنص مدونة الأسرة الصادرة في فبراير 2004 على استقلال الذمة المالية للزوجين، ولا يتم اقتسام الثروة بينهما بعد الطلاق إلا بموجب اتفاق موثق بينهما مستقل عن عقد الزواج⁽²⁾.

* * * *

(¹) قانون عدد 94 لسنة 1998 مؤرخ في 9 نوفمبر 1998 يتعلق بنظام الاشتراك في الأملاك بين الزوجين

www.e-justice.tn/fileadmin/fichiers_site_arabe/droits_homme/legisl_nat/femmes/L_1988_94.pdf

(²) مدونة الأسرة، القانون رقم 3-70 لسنة 2004

www.ugtm.ma/siteugtm/pdf/codefamille_ar.pdf

الفصل الثالث

منهجية قياس وتقدير

قيمة العمل المنزلى للنساء فى مصر

الفصل الثالث

منهجية قياس وتقدير قيمة العمل المنزلى للنساء فى مصر

تتمثل نقطة البدء لقياس وتقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع لأى مجتمع فى حساب ساعات ذلك العمل ثم تقدير قيمة نقدية لها وفقا لأجر ساعة العمل المماثل فى السوق. وللتوصل إلى حساب عدد ساعات العمل المنزلى يتم الاعتماد على بيانات مسوح استخدام الوقت التى تعدها الأجهزة الإحصائية الرسمية لحساب متوسط ساعات العمل المنزلى اليومية، وبالتالى السنوية، وتطبيقها على أعداد السكان من النساء والرجال فى الشريحة العمرية التى تقع فى سن العمل. وبعد التوصل إلى حساب عدد ساعات العمل المنزلى غير المدفوع، يتم تقدير قيمة نقدية لها وفقا لأجر الساعة المماثل فى السوق. وفيما يلى شرح لجوانب تطبيق تلك المنهجية على الحالة المصرية:

أولاً: مفهوم العمل المنزلى غير المدفوع:

طبقا للجنة الإحصاء فى الأمم المتحدة، تتمثل الأعمال غير المدفوعة فيما يلى:

- أعمال الخدمات المنزلية Housework
- أعمال الرعاية Caring
- أعمال خدمة المجتمع والأنشطة التطوعية / Community Work
volunteering

وقد لا حظنا تبني هذا المفهوم فى الدراسات والإحصائيات المختلفة التى تقوم بقياس وتقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع سواء فى الدول الصناعية المتقدمة أو فى بعض دول العالم الثالث وعلى رأسها الصين¹. إلا أن بيانات مسوح الوقت فى مصر لا تتطرق إلى أعمال

(¹) انظر فى ذلك كلا من:

خدمة البيئة والأنشطة الاجتماعية. لذا ونظرا لغياب البيانات الضرورية عن تلك الأنشطة فإن مفهوم العمل المنزلي غير المدفوع في هذه الدراسة يقتصر على أنشطة الخدمة المنزلية وأنشطة الرعاية.

ومن ناحية أخرى فإنه طبقا لنظام الحسابات القومية لا يسرى مفهوم العمل المنزلي غير المدفوع على أية أنشطة اقتصادية يتم ممارستها في المنزل لأغراض السوق (حياكة ملابس بأجر، إعداد وجبات طعام بغرض البيع، ورش عمل أسرية، تربية الحيوانات والدواجن بغرض البيع في السوق...الخ). كما لا يدخل في نطاق العمل المنزلي غير المدفوع الجزء الذي يتم احتجازه من الانتاج الزراعي والحيواني المعد للبيع في السوق، ليستهلك مباشرة داخل الأسرة (الاقتصاد المعيشي subsistence).

وفي ضوء ما سبق فقد قمنا بتحديد المجموعات الرئيسية لأشكال العمل المنزلي غير

- نظام الحسابات القومية 2008، المقدمة، النسخة العربية، الموقع الإلكتروني

لوزارة التخطيط www.mop.gov.eg

- United Nations Statistics Division, Time Use Statistics to Measure Unpaid Work, Seminar on measuring the contribution of women and men to the economy, 28 February 2013, New York.
- OECD, what is household's Non – Market Production worth?, OECD economic Studies No. 18, spring 1992.
- OECD, Cooking, "Caring and Volunteering: Unpaid Work Around The World", OECD Social, Employment and Migration Working Papers, No. 116, 2010.
- Malika Hamdad, Valuing Households' Unpaid Work in Canada, 1992 and 1998: Trends and Sources of Change, Statistics Canada, May 2003
- Statistics Sweden, Men and Women in Sweden: Facts and Figures 2010.
- UNRISD, United Nations Institute for Social Development, "Gender Pattern and Value of Unpaid Work" – findings for China's first large scale Time Use Survey, October 2012.

المدفوع الذى يدخل فى نطاق هذه الدراسة فيما يلى:

- إعداد الطعام والشراب
- تنظيف وترتيب والعناية بالمنزل
- غسل الأواني
- غسل والعناية بالملابس (كى، خياطة وإصلاح)
- العناية بالحديقة والنباتات
- جلب المياه
- جلب أو إعداد الوقود
- تربية الدواجن لأغراض الاستهلاك المنزلى
- إعداد الزبد والجبن لأغراض الاستهلاك المنزلى
- أعمال صيانة المنزل
- تنظيف وصيانة وإصلاح السلع المعمرة للأسرة
- شراء مستلزمات الأسرة والمنزل
- رعاية أفراد الأسرة المسنين و/ أو المرضى
- رعاية الأطفال

ثانيا: بيانات استخدام الوقت فى مصر:

تتوفر بيانات استخدام الوقت فى الدول المختلفة من خلال مسح دورية تقوم بها الأجهزة الإحصائية الرسمية. وفى مصر لم يبدأ توفير تلك البيانات إلا فى عام 1998 من خلال "المسح التتبعى لسوق العمل فى مصر ELMPS"، وهو المسح الذى صار يتم تنفيذه دوريا بالتعاون بين كل من منتدى البحوث الاقتصادية ERF والجهاز المركزى للتعبيئة العامة والإحصاء. وقد اقتصرت البيانات المتعلقة باستخدام الوقت فى مسحى 1998 و 2006 على النساء والأطفال فقط دون الرجال. أما الدورة الجديدة للمسح التتبعى لسوق العمل 2012 فقد

شملت كلا من النساء والرجال والأطفال. وهذه هي البيانات التي سيتم الاعتماد عليها في تقدير ساعات العمل المنزلي غير المدفوع، والعمل للسوق، وساعات العمل الكلية للنساء والرجال في مصر، وذلك في الشريحة العمرية التي تقع في تعريف قوة العمل (15 – أقل من 65 عاماً).

وتجدر الإشارة إلى أن المسح يغطي عينة تتكون من أكثر من 12 ألف أسرة تتضمن 49186 شخصاً. وتغطي هذه العينة كافة المحافظات المصرية ويمثل فيها كل من الريف والحضر، كما يوفر المسح بيانات المبحوثين طبقاً للنوع، والمستوى التعليمي، والسن، والحالة الاجتماعية، وموقف التوظيف/البطالة، ونوع العمل، والدخل، ومؤشرات الثروة (المستوى الاقتصادي)⁽¹⁾. وتتوافق السمات الرئيسية لذلك المسح بوجه عام مع المسوح المماثلة في العديد من الدول الصناعية المتقدمة، من حيث حجم العينة و الشريحة العمرية المستهدفة و مراعاة أثر أيام العطلات الرسمية وكثافة العمل المنزلي (مثل رعاية الطفل أثناء القيام بأحد أعمال الخدمة المنزلية) فضلاً عن طبيعة الاستقصاء المستخدم والذي يتمثل في سؤال المبحوث عن الوقت المنفق في كل نشاط من أنشطة العمل المنزلي خلال فترة زمنية معينة.

وطبقاً لاستمارة الاستقصاء يتم توجيه الأسئلة وتسجيل البيانات الخاصة بالأعمال المنزلية غير المدفوعة موزعة على 7 مجموعات رئيسية، تتمثل فيما يلي:

- أنشطة الزراعة وتربية طيور أو مواشى أو أغنام لغرض استهلاك الأسرة بما فيها حش حشيش، جمع محصول، عمل زبد، سمن أو جبن.
- التسوق للمنزل بما فيه شراء الطعام وملابس الأسرة ومستلزمات المنزل أو توصيل احد أفراد الأسرة لأنشطتهم.
- أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة في المنزل.

(¹) Ragui Assaad and Caroline Kraft, The Egypt Market Panel Survey: Introducing The 2012 Round, ERF, working Paper 758, June 2013

- أنشطة منزلية بما فيها إعداد الطعام، غسيل الأطباق والمواعين، غسيل الملابس وكيها، تنظيف البيت.
- جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن أو أى أغراض أخرى.
- التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى.
- القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب القيام بأنشطة أخرى فى نفس الوقت.

ورغم أن هذا التقسيم يشمل كافة أنواع العمل المنزلى التى نستهدف تقييمها إلا أنه يثير بعض الصعوبات البحثية لعل من أهمها:

- 1- عدم الفصل بين رعاية الأطفال ورعاية كبار السن
- 2- عدم تفصيل أنواع تلك الرعاية بحث يمكن فصل الوقت المخصص للمساعدة فى الواجبات المدرسية.
- 3- دمج توصيل أعضاء الأسرة لأنشطتهم مع بند التسوق للمنزل ومستلزماته بما يعنى عدم القدرة على فصل الوقت المنفق على الاصطحاب للمدرسة أو ممارسة أنشطة أو الاصطحاب لمستشفى لتلقى علاج متكرر.
- 4- عدم الفصل بين جلب المياه وبين المهام الأخرى فى نفس البند

وفى تصورنا أن وجود البيانات على هذا النحو يحد من قدرة الباحث على دراسة العلاقة بين تراجع دور الدولة فى توفير الخدمات العامة الأساسية فيما يتعلق بالتعليم والصحة وتوفير المياه النقية وبين زيادة عبء العمل المنزلى وخاصة فى الريف.

كما يثير هذا التقسيم مشكلة تتعلق باختيار أجر السوق الذى يتم استخدامه فى تقييم ساعات العمل المنفق على رعاية الأطفال وكبار السن: هل أجر مربية أطفال؟ هل أجر جليسة مسنين؟ وكيف يتم تقييم الجزء المتعلق بالمساعدة فى الواجبات المدرسية والذى لا توجد بيانات منفصلة بشأنه؟

ثالثاً: سمات عينة الدراسة للشريحة العمرية 15 – أقل من 65 سنة:

تنصب الدراسة على تقدير قيمة العمل المدفوع في الشريحة العمرية التي تقع في تعريف قوة العمل، أي فيما بين 15 – أقل من 65 سنة. وقد تم الاعتماد على بيانات المسح التتبعي لسوق العمل في مصر 2012 لاستخراج بيانات استخدام الوقت لهذه الشريحة العمرية التي شكلت عينة بلغ عدد مفرداتها 30065 ألف فرد توزعت على النحو التالي:

1- توزيع العينة حسب النوع

فرداً

النوع	العدد	%
ذكور	14848	49ر4
إناث	15217	50ر6
جملة	30065	100ر0

2- توزيع العينة بين الريف والحضر

فرداً

النوع	ريف		حضر		جملة
	العدد	%	العدد	%	
ذكور	8157	49ر6	6691	49ر1	14848
إناث	8284	50ر4	6933	50ر9	15217
جملة	16441	100	13624	100	30065
النصيب النسبي	54ر7		45ر3		100

3- توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية

فردا

جملة		إناث		ذكور		البيان
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
7ر8	2335	7ر4	11121	8ر2	1214	أقل من سن الزواج
21ر0	6304	14ر1	2150	28ر0	4154	لم يسبق له الزواج
0ر2	72	0ر3	43	0ر2	29	عقد قران
66ر1	19863	69ر4	10564	62ر6	9299	متزوج
1ر2	369	1ر8	279	0ر6	90	مطلق
3ر7	1122	7ر0	1060	0ر4	62	أرمل
100	30065	100	15217	100	14848	الإجمالي

4- توزيع المتزوجين حسب حجم الأسرة

تم اختيار توزيع المتزوجين حسب عدد أفراد الأسرة بدلا من عدد الأبناء لأن البيانات الموجودة في المسح عن عدد الأبناء تخص النساء فقط وبالتالي لا تتيح المقارنة مع الرجال من حيث عدد ساعات العمل المنزلي، كما أن تلك البيانات تنصب على النساء المتزوجات من سن 18 حتى سن 49 عاما فقط وبالتالي لا تشمل كل الشريحة العمرية التي ينصب عليها البحث.

فردا

جملة		إناث		ذكور		حجم الأسرة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
0ر3	68	0ر5	57	0ر1	11	فرد واحد
10ر8	2152	11ر4	1202	10ر2	950	2
18ر1	3591	18ر4	1944	17ر7	1647	3
24ر7	4909	24ر3	2567	25ر2	2342	4
20ر9	4142	20ر4	2152	21ر4	1990	5
25ر2	5001	25ر0	2642	25ر4	2359	أكثر من 5
100	19863	100	10564	100	9299	الإجمالي

5- توزيع العينة حسب مستويات المعيشة

تتضمن بيانات المسح تقسيما للمبحوثين إلى خمسة مجموعات متدرجة من أسفل إلى أعلى وفقا لمؤشر الثروة wealth score بحيث تمثل كل مجموعة 20% من مجموع المبحوثين. ولترجمة هذه المستويات الخمسة إلى فقراء ومستوى متوسط و أثرياء، قمت من جانبي بالاسترشاد بالتقسيم العشري للسكان حسب مستويات الإنفاق الواردة في بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2013/2012 الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أخذا في الاعتبار أن ذلك البحث يقدر نسبة السكان تحت خط الفقر بنحو 3ر26%. ويتوزع التقسيم العشري للسكان حسب مستويات الإنفاق على النحو التالي:

شريحة السكان	النسبة من إجمالي الإنفاق
أقل 10% من السكان	4ر1
10% - أقل من 20%	5ر4
20% - أقل من 30%	6ر3
30% - أقل من 40%	7ر0
40% - أقل من 50%	7ر8
50% - أقل من 60%	8ر7
60% - أقل من 70%	9ر8
70% - أقل من 80%	11ر3
80% - أقل من 90%	13ر9
90% - 100%	25ر7

وإذا افترضنا أن الوضع الأمثل هو حصول كل شريحة سكانية على نصيب مماثل من الإنفاق، وأخذاً في الاعتبار نتائج التوزيع العشري بعاليه، فقد قمنا بترجمة مستويات المعيشة الخمسة الواردة بالمسح والتي يتم توزيع مفردات العينة عليها على النحو التالي :

فقراء	أدنى 20% من مفردات المسح
فقراء- تحت المتوسط	20% - أقل من 40% من مفردات المسح
الشريحة الدنيا للمستوى المتوسط	40% - أقل من 60% من مفردات المسح
المتوسط	60% - أقل من 80% من مفردات المسح
فوق المتوسط - مرتفع	80% - 100% من مفردات المسح

6- توزيع العينة حسب التوظيف من عدمه

فردا

جملة		إناث		ذكور		البيان
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
46ر3	13911	17ر3	2629	76	11282	مشتغلون
53ر7	16154	82ر7	12588	24	3566	غير مشتغلين
100	30065	100	15217	100	14848	الإجمالي

رابعا: أساليب تقدير القيمة النقدية لساعات العمل المنزلى غير مدفوع الأجر:

لتقدير القيمة النقدية لساعات العمل المنزلى هناك ثلاثة أساليب رئيسية متعارف عليها عالميا لكل منها أساسه النظرى و العملى، وحدوده العلمية والتطبيقية⁽¹⁾. وتتمثل تلك الأساليب الثلاثة فيما يلى:

أ- تكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost

⁽¹⁾ لمزيد من التفصيل بشأن أساليب تقييم العمل المنزلى غير المدفوع انظر:

- Ann Chadeau, What is Households' Non-Market Production Worth? OECD Economic Studies No. 18, Spring 1992.
- Johnna Varjonen et al., Satellite Accounts on Household Production: Eurostat Methodology and Experiences to Apply it, Statistics Finland, Working Papers 1/2014.
- Gianna C. Giannelli et al., GDP and the Value of Caretaking: How Much does Europe Care? IZA, Discussion Paper No. 5046, July 2010.
- UNRISD, United Nations Institute for Social Development, "Gender Pattern and Value of Unpaid Work" – findings for China's first large scale Time Use Survey, October 2012.
- Malika Hamdad, Valuing Households' Unpaid Work in Canada, 1992 and 1998: Trends and Sources of Change, Statistics Canada, May 2003.
- World Bank, Valuing Women's Work, World Human Development Report 1992, Chapter 4.

ينطلق هذا الأسلوب من فرض أساسى هو أن الوقت الذى يتم إنفاقه فى العمل المنزلى غير المدفوع كان يمكن إنفاقه بدلا من ذلك فى عمل (وظيفة) بأجر. وبالتالي فإنه يمكن تقدير القيمة النقدية لساعات العمل المنزلى وفقا لأجر ساعة العمل البديل الذى كان يمكن الالتحاق به.

وعلى الصعيد النظرى تتمثل أهم الانتقادات الموجهة لهذا الأسلوب فى أنه يودى إلى تحديد أجور غير متساوية مقابل أعمال متكافئة. فعلى الرغم أن ساعة العمل المنفق على تنظيف المنزل أو إعداد الطعام تتطلب فى الغالب نفس الجهد والمهارات سواء أدتها مهندسة أو عاملة بسيطة فإنه وفقا لتكلفة الفرصة البديلة سيتم تقدير أجر أعلى للمهندسة، فيصبح هناك أجر غير متساوى لساعة العمل المتكافئ.

ومن ناحية أخرى فإنه على الرغم أن تكلفة الفرصة البديلة يمكن أن تبدو أسلوبا منطقيا لتقدير قيمة العمل المنزلى فى حالة المرأة التى اضطرت للتضحية بدخلها والاستقالة أو الحصول على أجازة بدون مرتب كى تقوم برعاية الأسرة فإن الأمر يزداد صعوبة عند استخدام هذا الأسلوب لتقدير قيمة العمل المنزلى لأشخاص خارج قوة العمل (فى سن المعاش على سبيل المثال) أو لم يسبق لهم الالتحاق بعمل ذى أجر يمكن الاستناد إليه فى التقييم، حيث يقتضى الأمر هنا وضع فرض تحكمى لنوع وطبيعة العمل الذى يتناسب مع مؤهلات وقدرات كل شخص وبالتالي أجر ساعة العمل البديل الذى كان يفترض أن يحصل عليه.

وبالإضافة إلى هذه الانتقادات فإنه لا شك فى أن هذا الأسلوب من أساليب التقييم يفترض بداءة أن "فرصة العمل البديل" الذى يتناسب مع مؤهلات ومهارات وإمكانيات كل شخص متوافرة ومتاحة بشكل فوري ودائم، وهو الأمر الذى يجافى الواقع بوجه عام و يتناقض مع الوضع الحالى فى مصر على وجه الخصوص حيث ترتفع معدلات البطالة ولاسيما بين النساء.

ب- تكلفة العمل المثل المتخصص Specialist Market Replacement Cost

يفترض هذا الأسلوب أن كل خدمة من خدمات العمل المنزلى غير المدفوع كان يمكن الحصول عليها إما بشرائها من السوق أو تأجير شخص للقيام بها، وأن الحصول على هذه الخدمات مجانا داخل الأسرة يعنى توفير المبالغ التى كان يتعين تحملها فى حالة اللجوء إلى السوق. وعلى ذلك فإنه يتم حساب قيمة كل نوع من أعمال العمل المنزلى وفقا لمتوسط أجر العمل المماثل فى السوق، فيتم حساب قيمة ساعة العمل المنفق فى طبخ الوجبات وفقا لمتوسط أجر ساعة عمل طبّاخ فى مطعم، ويتم تقدير قيمة ساعة العمل المنفق فى توصيل الأبناء إلى المدرسة بمتوسط أجر ساعة العمل لسائق خاص، و يتم تقدير قيمة ساعة العمل المنزلى المنفق فى غسيل وكى الملابس بأجر ساعة العمل لعمال فى مغسلة .. وهكذا.

ويتمثل النقد الرئيسى الموجه لهذا الأسلوب من أساليب التقييم فى أنه يفترض أن انتاجية عضو الأسرة بالنسبة للخدمة التى يؤديها مجانا بالمنزل تتساوى مع انتاجية العامل المحترف الذى يؤدى نفس الخدمة فى السوق وأن كلاهما يعمل فى ظروف متماثلة، وهو الأمر الذى قد لا يكون منطقيا بالنسبة للعديد من الأعمال المنزلية، على الأقل من حيث توقيت ساعات العمل والرقابة عليه.

ومن ناحية أخرى فإنه على الصعيد العملى يتطلب تطبيق هذا الأسلوب معرفة متوسط أجر السوق لمجموعة ضخمة من الخدمات التفصيلية التى يتم توفيرها مجانا فى نطاق الأسرة، وهو الأمر الذى يصعب وجود بيانات تفصيلية بشأنه.

ج- تكلفة العمل المثل غير المتخصص **Generalist Market Replacement Cost**

للتغلب على صعوبة عدم تماثل الانتاجية واختلاف ظروف العمل فى الأسرة عنها بالنسبة للعامل المحترف فى السوق ، يتم اللجوء إلى تقييم كل مجموعة الأعمال المتعلقة بالطبخ والتنظيف والغسيل والكى والعناية بالمنزل وشراء المستلزمات ... الخ وفقا لمتوسط أجر السوق لمديرة المنزل **Housekeeper** ، على أساس أن عملها يتمثل حرفيا فى أداء الغالبية العظمى من تلك الخدمات (باستثناء المساعدات التعليمية). وقد يتم استخدام متوسط أجر المربية لتقييم ساعات العمل المنفق فى رعاية الأطفال ومتوسط أجر جليسة المسنين لتقييم

ساعات العمل المنفق في رعاية كبار السن.

وعلى الصعيد النظرى تطرح بعض الآراء أهمية تخصيص أجر أعلى للمساعدات التعليمية باعتبارها تمثل عملا متخصصا من ناحية، ولما تشكل من تقديم خدمة عامة للمجتمع ككل ممثلة في تكوين رأس المال البشرى، من ناحية أخرى.

الأسلوب الذى تم اختياره لتقييم العمل المنزلى غير المدفوع في مصر:

تشير تجارب الدول والدراسات المختلفة في تقدير قيمة العمل المنزلى إلى أن اختيار الأجر الذى يتم استخدامه في التقييم يتوقف في النهاية على البيانات المتاحة. إلا أنه في كل الأحوال يتم استبعاد أسلوب الممثل المتخصص نظرا لما يتطلبه من بيانات تفصيلية عن الأجر في قائمة كبيرة من الأعمال. وفي الحالة المصرية، وفي ضوء البيانات المتاحة تم اختيار مايلى:

1- بالنسبة لأجر تكلفة الفرصة البديلة:

تم استخدام متوسط الأجر على المستوى القومى لكل من النساء والرجال كتعبير عن تكلفة الفرصة البديلة.

2 - بالنسبة لأجر الممثل غير المتخصص:

اتساقا مع ما تشير إليه الأدبيات النظرية والتطبيقية من أهمية التمييز بين كل من أعمال الخدمة المنزلية من جهة وأعمال رعاية الأطفال والمرضى والمسنين من ناحية أخرى، فإنه عند البحث عن أجر الممثل غير المتخصص لكل مجموعة من هذه الأعمال في ضوء البيانات المتاحة لاحظنا مايلى:

أ- عدم وجود بيانات رسمية عن أجور وساعات عمل خدم المنازل ومربية الأطفال وجليسة المسنين.

ب- تتضمن بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عن ساعات العمل

والأجور وفقا للأنشطة الاقتصادية بيانا عن أجور قطاع "خدمات أفراد الخدمة المنزلية للأسر الخاصة"، وهى الأجور التى يمكن استخدامها لتقدير قيمة أعمال الخدمة المنزلية. إلا أن البيان متاح من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عن هذا القطاع يقف عند عام 2007⁽¹⁾.

ج- البيانات الأحدث عن ساعات العمل والأجور حسب قطاعات النشاط لا تفصل قطاع "خدمات أفراد الخدمة المنزلية للأسر الخاصة" وتدمجه فى قطاع "أنشطة الخدمات الأخرى" الذى يشمل أيضا "المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية" و "أنشطة غير كاملة التوصيف"⁽²⁾. أو مع "أنشطة الخدمات الشخصية الأخرى"⁽³⁾.

د- الأمر الأهم أن مستوى الأجور لبند "أنشطة الخدمات الشخصية الأخرى" يعد متدنيا جدا (أقل من 3 جنيهات فى الساعة) مقارنة بمتوسط التكلفة المتعارف عليها فى الواقع لأعمال الخدمة المنزلية⁴.

هـ- هناك بيانات متاحة عن أجور نشاط "التعليم" إلا أننا نرى عدم استخدامها كممثل لأعمال رعاية الأطفال والمرضى والمسنين، من ناحية لأن هذا النشاط يقتصر على الخدمات التعليمية المتخصصة ولا يعبر عن كل أعمال رعاية الأطفال والمرضى والمسنين، ومن ناحية أخرى لأن البيان متاح عن القطاع الخاص فقط.

وفى ضوء ما سبق فقد رأينا اختيار الأجور التالية كتعبير عن أسلوب المثل غير المتخصص:

(1) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى لجمهورية مصر

العربية 2013، احصاءات العمل، جدول رقم 4-9-1

(2) المصدر السابق جدول 4-9-2

(3) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات التوظيف والأجور

وساعات العمل عام 2012 جدول رقم 2، و 2013، جدول رقم 1-1

(4) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات التوظيف والأجور

وساعات العمل عام 2012 جدول رقم 2

1- أجر خدمات الغذاء والإقامة، كممثل لأجر أعمال الخدمة المنزلية.

2- أجر خدمات الصحة وأنشطة العمل الاجتماعي، كممثل لأجر أعمال رعاية الأطفال والمرضى والمسنين.

ملحق الفصل الثالث

السمات الرئيسية لمسح استخدام الوقت في مصر 2012

مقارنة بالمسوح المعدة وفقا للمعايير الأوروبية

الدولة	فترة المسح	الشريحة العمرية لأفراد العينة	حجم العينة (فردا)	عدد السكان وقت المسح (مليون)	طبيعة الاستقصاء
مصر	مارس- يونيو 2012	6 - 64	49186	82ر550	أسئلة عن الأنشطة المنزلية خلال الأسبوع السابق*
بلجيكا	يناير 2005-يناير 2006	6 فأكثر	12824	8ر800	
المانيا	ابريل 2001-ابريل 2002	10 فأكثر	12655	73ر641	أسئلة عن يومين فى الأسبوع احدهما فى العطلة الأسبوعية
اسبانيا	ابريل 2001 - ابريل 2002	10 فأكثر	46774	37ر636	أسئلة عن يوم واحد فقط
فرنسا	فبراير 1998-	15 فأكثر	15441	47ر231	سجل لكل

الدولة	فترة المسح	الشريحة العمرية لأفراد العينة	حجم العينة (فردا)	عدد السكان وقت المسح (مليون)	طبيعة الاستقصاء
	فبراير 1999 فيما عدا 4- 18 أغسطس و 21 ديسمبر - 4 يناير				الأعمال خلال يوم كامل
لاتفيا	فبراير - أغسطس 2003، أكتوبر - نوفمبر 2003	10 فأكثر	3804	2ر115	غ. م
ليتوانيا	يناير - ديسمبر 2003	10 فأكثر	4768	3ر454	غ. م
المجر	سبتمبر 1999 - سبتمبر 2002	15 - 84	10792	8ر206	غ. م
بولندا	أول يونيو 2003- نهاية مايو 2004	15 فأكثر	20264	30ر904	غ. م
سلوفينيا	ابريل 2000 - مارس 2001	10 فأكثر	6190	1ر990	غ. م
فنلندا	مارس 99 - مارس 2000	10 فأكثر	5332	4ر451	غ. م
السويد	اكتوبر 2000- سبتمبر 2001	20 - 84	3998	6ر538	غ. م

الدولة	فترة المسح	الشريحة العمرية لأفراد العينة	حجم العينة (فردا)	عدد السكان وقت المسح (مليون)	طبيعة الاستقصاء
المملكة المتحدة	يونيو 2000 - سبتمبر 2001	8 فأكثر	10366	53ر016	غ. م
النرويج	فبراير 2000 - فبراير 2001	9 - 79	3211	3ر674	أسئلة عن يومين متتاليين
الدانمرك	مارس - أكتوبر 2001	16 - 74	2739	4ر298	أسئلة عن يومين متتاليين
هولندا	يناير - ديسمبر 2003	12 فأكثر	6338	13ر574	سجل لكل الأعمال خلال يوم كامل
رومانيا	أغسطس و سبتمبر 2000	10 فأكثر	17751	20ر072	غ. م

* سوف أقوم الآن بالسؤال عن المهام الأسرية وأنشطة بغرض استهلاك أو خدمة أسرتك التي قمت بها في فترة الـ 7 أيام الماضية والوقت الذي استغرقته للقيام بهذه المهام (استمارة الاستقصاء الفردية، الفصل 4 قسم 3ر4 المهام الأسرية في الـ 7 أيام الماضية).

مصادر الجدول:

- Ragui Assaad and Caroline Kraft, The Egypt Market Panel Survey: Introducing The 2012 Round, ERF, working Paper 758, June 2013
- OECD family database: OECD – Social Policy Division – Directorate of Employment, Labour and Social Affairs, Time Use for Work, Care and Other Activities, 2011, p. 8

الفصل الرابع

تطبيق المنهجية وتحليل النتائج

الفصل الرابع

تطبيق المنهجية وتحليل النتائج

وفقا للمنهجية السابق عرضها فى الفصل الثالث من هذه الدراسة تم حساب المتوسط المرجح لساعات العمل المنزلى غير المدفوع و ساعات العمل للسوق بالنسبة لأفراد العينة، وذلك كمرحلة أولى قبل الانتقال إلى التطبيق على السكان فى مصر ثم إلى التقييم النقدى لإجمالى عدد ساعات العمل المنزلى.

أولاً: النتائج المستخلصة من العينة:

1- مدى تقبل الرجال للقيام بالأعمال المنزلية:

يشير تحليل إجابات المبحوثين فى العينة من الرجال والنساء فى الشريحة العمرية التى تقع فى سن العمل (15 – أقل من 65) إلى الانخفاض الكبير فى نسبة الذين أجابوا بنعم من الرجال عند سؤالهم عما إذا كانوا قد قاموا بأعمال منزلية خلال الأسبوع السابق، مقارنة بنسبة النساء الذين ردوا بالإيجاب. وظهرت الفجوة فى تقبل القيام بالأعمال المنزلية بين النساء والرجال فى كل أنواع العمل المنزلى، إلا أنها كانت أكبر ما يمكن فيما يتعلق بأعمال الخدمة المنزلية (إعداد الطعام، غسيل الأطباق والمواعين، غسيل الملابس وكيها، تنظيف البيت .. الخ) حيث اقتصرت نسبة الذين ردوا بالإيجاب على 4ر4% من الرجال المبحوثين مقابل 88ر6% من النساء، وذلك على النحو الموضح فى الجدول رقم (1).

وتظهر الفجوة الكبيرة بين النساء والرجال فى تقبل القيام بالأعمال المنزلية أيضا فيما يتعلق برعاية الأطفال والمرضى والمسنين داخل الأسرة، حيث اقتصرت نسبة الذين ردوا

بالإيجاب من الرجال على ما يتراوح بين 4%- 5% مقابل 32% من النساء.

المجالان الرئيسيان الذي يبدو أن هناك تقبل من الرجال للمشاركة فيهما من بين أنواع العمل المنزلي هما التسوق للمنزل (بما فيه شراء الطعام وملابس الأسرة ومستلزمات المنزل أو توصيل أحد أفراد الأسرة لأنشطتهم) و الأنشطة الزراعية لغرض استهلاك الأسرة، حيث تصل نسبة الذين ردوا بالإيجاب من الرجال فيما يتعلق بأنشطة التسوق إلى نحو 35% من المبحوثين مقابل 62% من النساء. أما فيما يتعلق بأنشطة "الزراعة وتربية طيور أو مواشى أو أغنام لغرض استهلاك الأسرة بما فيها حش حشيش، جمع محصول، عمل زبد، سمن أو جبن" فقد بلغت نسبة الذين ردوا بالإيجاب بين الرجال نحو 9% من المبحوثين مقابل 16% من النساء

جدول رقم (1)

عدد ونسبة الرجال والنساء

الذين أجابوا بنعم على القيام بأعمال منزلية

نساء		رجال		نوع العمل
%	العدد	%	العدد	
16ر0	2440	8ر8	1303	أنشطة الزراعة وتربية طيور أو مواشى أو أغنام لغرض استهلاك الأسرة بما فيها حش حشيش، جمع محصول، عمل زبد، سمن أو جبن
62ر3	9482	34ر7	5151	التسوق للمنزل بما فيه شراء الطعام وملابس الأسرة ومستلزمات المنزل أو توصيل احد أفراد الأسرة لأنشطتهم
1ر9	285	4ر9	723	أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة فى المنزل

88ر6	13487	4ر4	651	أنشطة منزلية بما فيها إعداد الطعام، غسيل الأطباق والمواعين، غسيل الملابس وكيها، تنظيف البيت
5ر4	819	1ر1	160	جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن أو أى أغراض أخرى
32ر2	4895	5ر3	778	التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى
32ر3	4915	4ر0	599	القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب القيام بأنشطة أخرى فى نفس الوقت
15217		14848		إجمالى عدد مفردات العينة

حسب بمعرفة الباحثة من بيانات المسح التتبعى لسوق العمل فى مصر ELMPS لعام

2012

إذن لا مفاجأة. النظرة الأولى لإجابات المبحوثين تشير إلى ما يؤكد الواقع المعاش فى المجتمع المصرى من ضعف نسبة الرجال الذين يساهمون فى الأعمال المنزلية مقارنة بالنساء. ويبقى توضيح الصورة فيما يتعلق بعدد ساعات العمل الإجمالية لكل منهما وتوزيعها بين العمل المنزلى غير المدفوع والعمل للسوق بأجر.

2- متوسط عدد ساعات العمل المدفوع وغير المدفوع لكل من النساء والرجال:

تم استخدام بيانات العينة لاستخراج المتوسط المرجح لساعات العمل الأسبوعية لأفراد العينة من الرجال والنساء. وجاءت النتائج لتؤكد مجموعة من الظواهر الأساسية التى تشير إليها عادة بيانات استخدام الوقت فى المجتمعات المختلفة:

أ. الفجوة الكبيرة بين عدد ساعات العمل المنزلى لكل من النساء والرجال. فطبقاً للعينة

يبلغ متوسط عدد ساعات العمل المنزلى الأسبوعية للنساء فى مصر 25ر30 ساعة

مقابل 4ر19 ساعة فقط للرجال.

ب. أن أعمال الخدمة المنزلية تستأثر بالجزء الأكبر من وقت النساء المبذول في العمل المنزلي غير المدفوع، حيث تستأثر أنشطة الخدمة المنزلية بنحو 47% من إجمالي ذلك الوقت بواقع 14 ساعة أسبوعياً (مقابل نحو 27ر0 ساعة للرجال).

ج. أن أعمال رعاية الأطفال وكبار السن والمرضى لازالت مسئولية النساء بالدرجة الأولى، حيث يبلغ متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية للنساء في ذلك المجال 47ر10 ساعة مقابل ساعة واحدة أسبوعياً للرجال. ونشير هنا إلى أنه عند سؤال المبحوثات عن يقوم برعاية أطفالهن عند تغييبهن في العمل جاءت الإجابات لتوضح أنه في 56% من الحالات يعهد بهذه المهمة لنساء الأسرة ممثلين في الأم والحماة والإبنة والأخت والجدة⁽¹⁾.

جدول رقم (2)

متوسط ساعات العمل الأسبوعية للنساء والرجال

ساعة

نساء	رجال	نوع العمل
25ر30	19ر4	1- العمل المنزلي غير المدفوع
23ر1	10ر1	أنشطة الزراعة وتربية طيور أو مواشى أو أغنام لغرض استهلاك الأسرة بما فيها حش حشيش، جمع محصول، عمل زبد، سمن أو جبن
8ر4	96ر1	التسوق للمنزل بما فيه شراء الطعام وملابس الأسرة ومستلزمات المنزل أو توصيل احد أفراد الأسرة لأنشطتهم
19ر0	20ر0	أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة في المنزل
97ر13	27ر0	أنشطة منزلية بما فيها إعداد الطعام، غسيل الأطباق والمواعين، غسيل الملابس وكيها، تنظيف البيت

⁽¹⁾ نتائج إجابة السؤال 8113 للمبحوثات من سن 15 إلى سن 49 ، الفصل الثامن، القسم 1ر8 عمل الإناث بأجر، استمارة الاستقصاء الفردى، المسح التتبعى لسوق العمل فى مصر 2012.

0ر31	0ر05	جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن أو أى أغراض أخرى
5ر18	0ر32	التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى
5ر29	0ر29	القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب القيام بأنشطة أخرى فى نفس الوقت
6ر42	37ر01	2- العمل للسوق
36ر67	41ر20	الإجمالى
15217	14848	عدد المفردات

تم بناء الجدول وحساب المتوسطات بمعرفة الباحثة من بيانات المسح التتبعي لسوق العمل فى مصر ELMPS لعام 2012.

وبالإضافة إلى النتائج المشتركة بين الحالة المصرية و دراسات استخدام الوقت فى الدول المختلفة، يوضح الجدول رقم (2) مجموعة من النتائج المثيرة للاهتمام. فيلاحظ مثلا رغم التقارب فى متوسط ساعات العمل المبذولة من كل من النساء والرجال فيما يتعلق بأنشطة الزراعة وتربية الحيوانات وإعداد منتجات الألبان لغرض استهلاك الأسرة، فإنه لايزال هناك زيادة طفيفة فى مجهود النساء حيث يبلغ المتوسط 1ر23 ساعة أسبوعيا مقابل 1ر10 ساعة للرجال. وتعكس تلك النتيجة إلى حد كبير الواقع المشاهد فى الريف المصرى على وجه الخصوص من قيام النساء بشكل أساسى بالأنشطة المتعلقة بتربية الدواجن ورعاية الأغنام وحلب الماشية وإعداد منتجات الألبان اللازمة لاستهلاك الأسرة إلى جانب المساهمة فى بعض أنشطة الزراعة، فى حين يقوم الرجال بشكل أساسى بالنشاط الزراعى إلى جانب المساهمة فى بعض أنشطة تربية الماشية.

كما يوضح الجدول رقم (2) التقارب الشديد بين الوقت المبذول من جانب كل من النساء والرجال فى مصر فيما يتعلق بأعمال البناء لمنزل الأسرة أو أعمال الصيانة فى المنزل (19ر0 ساعة فى الأسبوع للنساء مقابل 20ر0 ساعة للرجال) رغم التصور السائد بأن هذه الأعمال تكون عادة من نصيب الرجال، وخلافا لما تشير إليه الدراسات المماثلة فى

المجتمعات الغربية من اضطلاع الرجال بشكل أساسى بمثل تلك الأعمال⁽¹⁾.

أما فيما يتعلق بالعمل فى السوق⁽²⁾ فتشير بيانات العينة إلى أن متوسط عدد ساعات ذلك العمل تصل إلى 37ر01 ساعة أسبوعياً للرجال مقابل 6ر42 ساعة فقط للنساء. وتعكس هذه النتيجة أمرين هاميين فى الواقع المصرى، أولهما كما يتبادر للذهن يتمثل فى انخفاض نسبة المشتغلات من النساء (18% من النساء فى سن قوة العمل) مقارنة بالرجال (70% من الرجال فى سن قوة العمل)⁽³⁾ والثانى هو ارتفاع النصيب النسبى للنساء العاملات فى الجهاز الحكومى والقطاع العام من إجمالى النساء المشتغلات (39% من المشتغلات مقارنة بنحو 23% من المشتغلين الرجال)⁽⁴⁾، أخذاً فى الاعتبار انخفاض متوسط ساعات العمل فى هذين القطاعين بالمقارنة بالقطاع الخاص⁽⁵⁾.

وهنا لا بد من التوقف عند التفسير الذى تقدمه البيانات الرسمية لانخفاض نسبة النساء

(¹) انظر على سبيل المثال:

- Rachel Krantz – Kent, Measuring Time Spent in Unpaid Household Work:
Results from the American Time Use Survey, Monthly Labor Review, July
2009, p. 49

(²) طبقاً لاستمارة الاستقصاء فى المسح التتبعى لسوق العمل فى مصر 2012 ينصرف مفهوم العمل فى السوق إلى كل عمل بغرض البيع أو التسويق/ الحصول على اجر/ أو مشروع أسرى بهدف البيع أو التسويق. انظر استمارة الاستقصاء الفردى، الفصل 4 قسم 1ر4 السؤال 4103، والقسم 4ر4 السؤال 4402.

(³) محسوب من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاء السنوى لجمهورية مصر العربية، احصاءات العمل، جدول 4-1، و إحصاءات السكان، جدول رقم (2 – 5)

(⁴) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المرأة والرجل فى مصر 2011، ص 144
(⁵) يبلغ متوسط ساعات العمل الأسبوعية للنساء 53 ساعة فى القطاع العام و 57 ساعة فى القطاع الخاص. انظر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية 2013، احصاءات العمل، جدول رقم 4-9-2

المشتغلات والذي يتمثل في عزوف النساء في مصر عن العمل وتفضيلهن "البقاء في المنزل لرعاية عائلاتهن بعد الزواج"⁽¹⁾. فوفقا لبيانات العينة، عندما تم توجيه السؤال للمبحوثات اللاتي توقفن عن العمل بأجر عن السبب الرئيسي لعدم استمرارهن، جاء في مقدمة الأسباب رفض الزوج أو الخطيب (8ر44% من الحالات) في حين شكلت رعاية الأطفال سببا لعدم الاستمرار في العمل في 5ر15% فقط من الحالات، وشكل عدم وجود عمل مناسب وأجر مناسب أو عدم وجود عمل أصلا سببا للبقاء في المنزل دون عمل في نحو 7ر17% من الحالات⁽²⁾. وعندما سئلت هؤلاء النساء عما إذا كن يرغبن في العودة للعمل يوما ما، أجاب أكثر من 60% بالإيجاب وإن كان قد تم ربط ذلك في بعض الأحيان بوجود حاجة للعمل أو الظروف أو نوع العمل المتاح⁽³⁾.

ويؤكد هذا كله أكذوبة عزوف النساء في مصر عن العمل، ويشير إلى أن القهر الذكوري عبر مؤسسة الزواج هو السبب الرئيسي لعدم استمرارهن في العمل بأجر، فضلا عن صعوبة العثور على عمل بأجر مناسب أو حتى أى عمل، وهو الأمر الذي يعكس مشكلات الركود الاقتصادي وظروف العمل غير الملائمة ولاسيما في القطاع الخاص، فضلا عن التمييز ضد المرأة في فرص العمل.

ففيما يتعلق بظروف العمل غير الملائمة على سبيل المثال تشير إجابات المبحوثات عن عدد الأسابيع مدفوعة الأجر التي حصلن عليها كأجازة وضع عند إنجاب الطفل الأول إلى أنه في 18% من الحالات لم يتم الحصول على أى أجازة وضع مدفوعة الأجر، كما تراوحت تلك الأجازة بين أسبوعين وستة أسابيع في نحو 17% من الحالات⁽⁴⁾. ومن ناحية أخرى تشير

(1) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المرأة والرجل في مصر 2011، ص 126

(2) نتائج إجابة السؤال 8120_1 للمبحوثات من سن 15 إلى سن 49 في المسح التتبعي لسوق العمل في مصر 2012

(3) نتائج إجابة السؤال 8121 للمبحوثات من سن 15 إلى سن 49 في المسح التتبعي لسوق العمل في مصر 2012

(4) نتائج إجابة السؤال 8109 للمبحوثات من سن 15 إلى سن 49 في المسح التتبعي لسوق

إجابات المبحوثات المشتغلات إلى أن أكثر من 47% منهن يعملن بدون تأمينات اجتماعية وبدون تأمين صحي⁽¹⁾، و5ر17% منهن يعملن بدون عقود⁽²⁾، كما أن مدة العقود تبلغ سنة فأقل في أكثر من 75% من الحالات⁽³⁾. فضلا عن أن أكثر من 70% منهن لا يتمتعن بعضوية أية نقابة مهنية أو عمالية⁽⁴⁾.

أما فيما يتعلق بالتمييز ضد النساء فالبيانات والتقارير الرسمية تؤكد أن أجور الرجال في القطاع الخاص تزيد عن أجور النساء بنسبة 22%⁽⁵⁾، وتتعرف بأن "معظم المنشآت في القطاع الخاص تشترط عند الإعلان لشغل وظائف أن يكون المتقدمون من الرجال"⁽⁶⁾. كما تؤكد تلك التقارير أن نسبة البطالة بين النساء تبلغ حوالى 24ر1% مقابل 9ر3% للرجال⁽⁷⁾.

ورغم كل عوامل القهر الذكورى وظروف العمل الطاردة للنساء وغير الملائمة للواجبات الأسرية، تؤكد إجابات المبحوثات فى المسح التتبعى لسوق العمل 2012 كما سلفت الإشارة سعى النساء المستمر للتوفيق بين واجبات العمل ومتطلبات رعاية الأطفال، حتى لو استدعى ذلك التوقف لفترة من الوقت عن العمل مع الاستعداد للعودة حينما تسنح الفرصة.

العمل فى مصر 2012

(1) نتائج إجابة السؤال 5129 والسؤال 5157 للمبحوثات من سن 15 إلى سن 65 فى المسح التتبعى لسوق العمل فى مصر 2012

(2) نتائج إجابة السؤال 5142 للمبحوثات من سن 15 إلى سن 65 فى المسح التتبعى لسوق العمل فى مصر 2012

(3) نتائج إجابة السؤال 5144 للمبحوثات من سن 15 إلى سن 65 فى المسح التتبعى لسوق العمل فى مصر 2012

(4) نتائج إجابة السؤال 5155 للمبحوثات من سن 15 إلى سن 65 فى المسح التتبعى لسوق العمل فى مصر 2012

(5) انظر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المرأة والرجل فى مصر 2011، ص 157.

(6) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المرأة والرجل فى مصر 2011، ص 154

(7) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، نتائج بحث القوى العاملة لعام 2012، ص 3

أما فيما يتعلق بعبء العمل الكلى، فيشير الجدول رقم (2) إلى أنه من واقع العينة تعمل النساء فى مصر فى المتوسط حوالى 36ر67 ساعة عمل فى الأسبوع مقابل 41ر20 ساعة عمل فى المتوسط للرجال. أى أن متوسط ساعات العمل الكلى للنساء يمثل 89% من متوسط ساعات ذلك العمل للرجال، وهو ما يعزى للفرق فى نسبة النساء المشتغلات من جهة، وارتفاع النصيب النسبى للمشتغلات فى الجهاز الحكومى والقطاع العام، وما يعكسه كل ذلك فى السياق المصرى، على النحو السابق توضيحه من جهة أخرى.

3- توزيع متوسط عدد ساعات العمل بين النساء و الرجال فى كل من الريف والحضر:

طبقا لبيانات الباحثين فى العينة، تتفق النساء فى كل من الريف والحضر ساعات عمل منزلى تماثل عدة أضعاف الوقت الذى ينفقه الرجال على تلك الأعمال. ففى الريف يبلغ متوسط عدد ساعات العمل المنزلى للنساء 30ر75 ساعة فى الأسبوع مقابل 4ر50 ساعة فقط للرجال. وفى الحضر يبلغ متوسط عدد ساعات العمل المنزلى للنساء 29ر68 ساعة فى الأسبوع مقابل 3ر84 ساعة فقط للرجال، وذلك كما يتضح من الجدول رقم (3).

جدول رقم (3)

متوسط ساعات العمل فى الأسبوع بالريف والحضر

ساعة

حضر		ريف		نوع العمل
نساء	رجال	نساء	رجال	
29ر68	3ر84	30ر75	4ر50	1- العمل المنزلى غير المدفوع
0ر41	0ر27	1ر91	1ر78	أنشطة الزراعة وتربية طيور أو مواشى أو أغنام لغرض استهلاك الأسرة بما فيها حش حشيش، جمع محصول، عمل زبد، سمن أو جبن

حضر		ريف		نوع العمل
نساء	رجال	نساء	رجال	
4ر55	2ر16	3ر69	1ر80	التسوق للمنزل بما فيه شراء الطعام وملابس الأسرة ومستلزمات المنزل أو توصيل احد أفراد الأسرة لأنشطتهم
0ر20	0ر22	0ر19	0ر19	أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة في المنزل
14ر35	0ر41	13ر66	0ر16	أنشطة منزلية بما فيها إعداد الطعام، غسل الأطباق والمواعين، غسل الملابس وكيفية، تنظيف البيت
0ر13	0ر02	0ر46	0ر07	جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن أو أى أغراض أخرى
4ر94	0ر39	5ر39	0ر27	التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى
5ر10	0ر37	5ر45	0ر23	القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب القيام بأنشطة أخرى فى نفس الوقت
7ر89	36ر91	5ر19	37ر10	2- عمل السوق
37ر57	40ر75	35ر94	43ر60	الإجمالى
6933	6691	8284	8157	عدد المفردات

تم بناء الجدول وحساب المتوسطات بمعرفة الباحثة من بيانات المسح التتبعي لسوق العمل فى مصر ELMPS لعام 2012.

ويظهر الجدول بعض الاختلافات فى طبيعة العمل المنزلى غير المدفوع فى كل من الريف والحضر. فكما هو متوقع يبلغ متوسط ساعات الوقت المنفق على أنشطة الزراعة وتربية الحيوانات وإعداد منتجات الألبان لغرض استهلاك الأسرة فى الريف ما لا يقل عن 5 أضعاف الوقت المنفق على تلك المهام فى الحضر. كما يبلغ متوسط الوقت المنفق فى الريف على أنشطة "جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن أو أى أغراض أخرى" ضعف الوقت المنفق على تلك المهام فى الحضر. وفى تصورنا أن استمرار وجود تلك المهام أصلا فى

المجتمع المصرى يعكس فى جزء منه ما تكشفه البيانات الرسمية من أن 92ر2% من المنازل فى الريف و7ر4% من المنازل فى الحضر لا زالت تفتقر إلى مصدر للمياه النقية⁽¹⁾.

على صعيد آخر يوضح الجدول رقم (3) أن النساء فى الريف يمضين فى المتوسط عدد ساعات أطول قليلا من نساء الحضر فى رعاية الأطفال والمرضى وكبار السن (84ر10 ساعة فى الريف مقابل 04ر10 ساعة فى الحضر). وفى تصورنا أن تفسير هذا الفرق الطفيف يتطلب معرفة التوزيع التفصيلي لتلك الساعات بين رعاية الأطفال من جهة، ورعاية المسنين والمرضى من جهة ثانية، بما يساعد على فهم أسباب الفرق سواء من حيث طبيعة العادات والتقاليد السائدة، أو مدى توافر الخدمات الطبية وخدمات رعاية الأطفال. كما يتطلب تفسير الفرق أن يؤخذ فى الاعتبار طبيعة خدمات الرعاية المقدمة للأطفال ونصيب المساعدات التعليمية منها، وما قد يكون من فرق بين الوقت المنفق على هذا الجزء من العمل المنزلى فى كل من الريف والحضر. وغنى عن القول أن بيانات المسح التتبعي لسوق العمل لا توفر كل هذه التفاصيل.

أما فيما يتعلق بعبء العمل الكلى فتشير بيانات العينة إلى أن النساء فى الريف يعملن فى المتوسط حوالى 36 ساعة فى الأسبوع مقابل نحو 6ر43 ساعة للرجال. أما فى الحضر فيصل متوسط عدد ساعات العمل الكلية للنساء إلى نحو 6ر37 ساعة أسبوعيا مقابل نحو 75ر40 ساعة أسبوعيا للرجال. وتمثل تلك النتيجة ظاهرة جديرة بالتأمل لأنها تعنى أن متوسط ساعات العمل الكلية للنساء فى الريف المصرى أقل من الرجال من جهة، وأقل من متوسط ساعات العمل الكلية لنساء الحضر من جهة أخرى. وفى تصورنا أن تلك النتائج تعكس تحيزا لأدنى فيما يتعلق بتقدير ساعات العمل للسوق للنساء فى الريف. فطبقا للبيانات المستخرجة من المسح يقدر متوسط تلك الساعات بنحو 2ر5 ساعة أسبوعيا مقابل نحو 9ر7

(¹) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاء السنوى لجمهورية مصر العربية 2013، إحصائيات الإسكان، جدول 7-6-1

ساعة للنساء فى الحضـر.

وفى تصورنا أن هذا التفاوت فى تقدير ساعات عمل النساء للسوق فى كل من الريف والحضر يمكن أن يعزى إلى ارتفاع نسبة النساء العاملات فى القطاع غير الرسمى فى الريف مقارنة بالحضر من ناحية، وإلى حقيقة أن النسبة الكبرى من النساء العاملات فى القطاع غير الرسمى فى الريف يعملن بدون أجر، من ناحية أخرى. فتشير بيانات الجهاز المركزى للتعبيئة العامة والإحصاء إلى أن 70% من النساء فى الريف تعملن فى القطاع غير الرسمى، مقابل 12ر6% من النساء فى الحضـر⁽¹⁾. ومن بين النساء العاملات فى القطاع غير الرسمى فى الريف 6ر6% "يعتبرن بصفة أساسية عاملات بدون أجر يساهمن بطرق شتى فى الأنشطة العائلية والانتاجية والأسرية" وذلك مقابل 41ر3% فقط من النساء العاملات فى القطاع غير الرسمى فى الحضـر⁽²⁾.

وربما لم يتمكن النمط الحالى لأسئلة الاستقصاء فى المسح من أخذ هذا الشق من عمل النساء بالكامل فى الاعتبار. فتشير البيانات المستخرجة لعينة البحث إلى أن نسبة العاملات بدون تأمينات اجتماعية فى الريف تبلغ نحو 66% من النساء وأن نسبة العاملات بدون عقود عمل أكثر قليلا من 22%. وفى تصورنا أن هذه التقديرات تقل كثيرا عما توضحه الأرقام الرسمية من أن نسبة العاملات فى القطاع غير الرسمى فى الريف تصل إلى 70% كما سلفت الإشارة.

ويلاحظ ان الأسئلة المطروحة فى المسح تحدد مفهوم العمل للسوق فى "كل عمل بغرض البيع أو التسويق/ الحصول على أجر/ أو مشروع أسرى بهدف البيع أو التسويق". ورغم سلامة المفهوم فإنه عندما يكون الجزء الأكبر من العمل لدى الأسرة وبدون أجر فربما

(1) الجهاز المركزى للتعبيئة العامة والإحصاء، المرأة والرجل فى مصر 2011، ص 147.

(2) الجهاز المركزى للتعبيئة العامة والإحصاء، المصدر السابق ص 148.

يحدث اللبس لدى المبحوث فيما إذا كان هذا يمثل حقيقة عملا للسوق⁽¹⁾. ناهيك عن أن العمل بالزراعة في الريف المصرى يسود فيه الأسلوب المعروف "بالمزاملة" حيث تقوم النساء بمساعدة الأسر الأخرى في القرية في بعض أنشطتهم الزراعية الموسمية، مقابل قيام نساء الأسر الأخرى بعمل نفس الشئ مع أسرهن. هذا الشق من عمل النساء شائع في الريف المصرى⁽²⁾، وفي تصورنا أن المجالات المحددة لعمل السوق في المسح يقصر عن أخذه في الاعتبار⁽³⁾، وأنه لو تم احتسابه، وحصر كامل عمل النساء في القطاع غير الرسمي وبدون

(1) أقر القائمون بتنظيم المسح بإمكانية حدوث هذا اللبس وحاولوا تنبيه القائمين على إجراء المقابلات إلى الأخطاء التي يمكن أن ترد في هذا المجال "يحتمل نقص شمول الحصر لعمالة المرأة التي تعمل لحسابها خاصة في الأنشطة التي تزاول داخل المنزل مثل: تجارة الخضروات، الفاكهة، الحلوى، منتجات الألبان، البيض... الخ حياكة الملابس، التطريز، شغل التريكو والإبرة للغير.. الخ. الصناعات اليدوية مثل صناعة الأقفاص، السجاد، غزل الصوف أو القطن.. الخ".

=
كما أقر القائمون بالمسح بأنه " يجب التحقق عما إذا كان الطالب/ الطالبة أو الأنتى المتفرغة لأعمال المنزل زاولت أيا من الأعمال خلال أسبوع البحث لبعض الوقت لحساب الأسرة أو لمساعدة أحد أفرادها في إنتاج سلعة أو خدمة بغرض البيع أو المقايضة بدون أجر سواء داخل المنشأة أو خارج المنشآت (داخل المنزل أو خارجه). فإذا كانت الاجابة بنعم فيكون الفرد مشتغلاً وتصح الإجابات على ضوء ذلك".

انظر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، و منتدى البحوث الاقتصادية، البحث التتبعي لخصائص سوق العمل في مصر، كتيب تعليمات الباحثين، فبراير 2012، ص 8
(2) انظر على سبيل المثال: بشير صقر، الفلاح المصرى لا يلدغ من جحر مرتين – عن الأشكال التنظيمية للكفاح الفلاحى فى مصر، مركز ابحاث ودراسات الحركة العمالية والنقابية فى العالم العربى، مايو 2010

www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=216701&t=3

(3) حددت استمارة الاستقصاء 17 مجالاً للعمل ليس من بينها مساعدة الغير فى الأنشطة الزراعية. استمارة الاستقصاء الفردى، الفصل 4، القسم 2ر4. المسح التتبعي لسوق

أجر لربما جاءت النتائج مختلفة ولربما ظهر متوسط ساعات العمل الكلى للنساء فى الريف
4- توزيع متوسط عدد ساعات العمل بين النساء والرجال طبقا للحالة الاجتماعية:

تشير بيانات العينة إلى أن الزواج يؤدي إلى زيادة عبء العمل المنزلى غير المدفوع
لكل من النساء والرجال، إلا أنه كما هو متوقع تمثل هذه الزيادة بالنسبة للنساء "نقطة نوعية"
ضخمة.

فكما يوضح الجدول رقم (4) يبلغ متوسط ساعات العمل المنزلى غير المدفوع للنساء
المتزوجات نحو 37ر27 ساعة فى الأسبوع مقابل 13ر80 ساعة لغير المتزوجات. وعلى
الرغم من زيادة متوسط ساعات العمل المنزلى للرجال المتزوجين (5ر03 ساعة فى
الأسبوع) عنه بالنسبة لغير المتزوجين (2ر88 ساعة) فإن الواضح أن الفجوة بين النساء
والرجال فيما يتعلق بعبء العمل المنزلى تتسع بين المتزوجين لتصل إلى ما يزيد عن سبعة
أضعاف مقارنة بنحو خمسة أضعاف فيما بين النساء والرجال غير المتزوجين.

ويوضح الجدول رقم (4) أن الزيادة الكبيرة فى متوسط ساعات العمل المنزلى للنساء
المتزوجات مقارنة بغير المتزوجات تشمل كل أنواع ذلك العمل ولكنها تتركز بصفة أساسية
فى بند رعاية الأطفال وكبار السن والمرضى (أكثر من 14 ساعة للمتزوجات مقارنة بنحو
1ر7 ساعة لغير المتزوجات) يليه بند الخدمات المنزلية (37ر16 ساعة للمتزوجات مقارنة
بنحو 9 ساعات لغير المتزوجات).

جدول رقم (4)

متوسط ساعات العمل في الأسبوع حسب الحالة الاجتماعية

ساعة

غير متزوجين		متزوجون		نوع العمل
نساء	رجال	نساء	رجال	
13ر80	2ر88	37ر27	5ر03	1- العمل المنزلي غير المدفوع
0ر62	0ر80	1ر49	1ر30	أنشطة الزراعة وتربية طيور أو مواشى أو أغنام لغرض استهلاك الأسرة بما فيها حش حشيش، جمع محصول، عمل زبد، سمن أو جبن
2ر14	1ر22	4ر82	2ر41	التسوق للمنزل بما فيه شراء الطعام وملابس الأسرة ومستلزمات المنزل أو توصيل احد أفراد الأسرة لأنشطتهم
0ر15	0ر14	0ر21	0ر25	أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة فى المنزل
8ر96	0ر46	16ر37	0ر16	أنشطة منزلية بما فيها إعداد الطعام، غسيل الأطباق والمواعين، غسيل الملابس وكيها، تنظيف البيت
0ر23	0ر02	0ر35	0ر06	جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن أو أى أغراض أخرى
0ر73	0ر13	7ر00	0ر44	التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى
0ر97	0ر11	7ر03	0ر41	القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب القيام بأنشطة أخرى فى نفس الوقت
7ر35	28ر13	6ر56	44ر77	2- عمل السوق
21ر15	31ر01	43ر83	49ر80	الإجمالى
2150	4154	10564	9299	عدد المفردات

تم بناء الجدول وحساب المتوسطات بمعرفة الباحثة من بيانات المسح التتبعي لسوق العمل فى مصر ELMPS لعام 2012.

أما بالنسبة للرجال فتركز الزيادة فى متوسط ساعات العمل المنزلى بصفة أساسية فى بند التسوق و توصيل أفراد الأسرة لأنشطتهم حيث يبلغ ذلك المتوسط نحو 2ر41 ساعة أسبوعيا للرجال المتزوجين، بما يمثل ضعف الوقت المنفق على هذا النشاط من الرجال غير المتزوجين (22ر1 ساعة). ولعله من المثير للاهتمام أنه رغم التصور الشائع بزيادة تقبل الرجال المصريين للمساهمة فى أنشطة الخدمات المنزلية، تشير بيانات العينة على العكس إلى انخفاض الوقت المنفق على هذا البند بين الرجال المتزوجين مقارنة بغير المتزوجين، بحيث يؤدي الزواج فيما يبدو إلى نقل أية أعباء كان يتحملها الرجال فى هذا المجال إلى النساء⁽¹⁾!

وعلى صعيد آخر يوضح الجدول رقم (4) أن الفجوة فى عبء العمل الكلى بين النساء والرجال المتزوجين لا تتجاوز 6 ساعات أسبوعيا (8ر49 ساعات للرجال مقابل 8ر43 ساعة للنساء) فى حين أن هذه الفجوة تصل إلى نحو 10 ساعات بالنسبة لغير المتزوجين (13 ساعة للرجال مقابل 15ر21 للنساء) وهو ما يشير إلى أن الزيادة الكبيرة فى العمل المنزلى للنساء المتزوجات تعوض جزءا كبيرا من انخفاض ساعات عملهن بالسوق مقارنة بالرجال.

5- توزيع متوسط عدد ساعات العمل بين النساء والرجال المتزوجين طبقا لعدد أفراد الأسرة⁽²⁾:-

(1) فى تصورنا أن الجزم بتلك العلاقة يمكن أن يتطلب إجراء دراسة تتبعية لعينة من الرجال قبل وبعد الزواج. وهو ما يخرج عن نطاق الهدف الرئيسى لدراستنا الحالية.

(2) تم اختيار توزيع المتزوجين حسب عدد أفراد الأسرة بدلا من عدد الأبناء لأن البيانات الموجودة فى المسح عن عدد الأبناء تخص النساء فقط وبالتالي لا تتيح المقارنة مع

تؤدي الزيادة في عدد أفراد الأسرة إلى تزايد أعباء العمل المنزلي للنساء، وذلك على النحو الموضح في الجدول رقم (5). ويشير الجدول إلى أمرين هامين، أولهما أن الطفرة الكبيرة في عبء العمل المنزلي تحدث عندما يكون عدد أفراد الأسرة ثلاثة أفراد، حيث يرتفع متوسط ساعات العمل المنزلي للنساء من حوالي 13 ساعة في الأسبوع إلى حوالي 40 ساعة. وإذا افترضنا أن الفرد الثالث يعنى إنجاب طفل، فإن الجدول يؤكد ما سبق أن توصلت إليه الدراسات المماثلة من أن الزيادة الكبيرة في عبء العمل المنزلي على النساء المتزوجات تحدث مع الطفل الأول، ثم تحدث زيادات طفيفة بعد ذلك كلما تزايد عدد الأبناء⁽¹⁾.

الأمر الثاني هو أنه بعد مرحلة معينة ومع الاستمرار في زيادة عدد أفراد الأسرة يحدث تراجع طفيف في متوسط عبء العمل المنزلي على النساء. فيشير الجدول رقم (5) إلى أن متوسط عدد ساعات العمل المنزلي للنساء تصل إلى أقصاها (حوالي 40ر5 ساعة في الأسبوع) عندما يكون عدد أفراد الأسرة أربعة أفراد، وتراجع إلى نحو 39ر23 ساعة عندما يكون عدد أفراد الأسرة 5 أفراد، ثم إلى 37ر43 ساعة عندما يكون عدد أفراد الأسرة أكبر من خمسة أفراد. ويتركز هذا التراجع بصفة أساسية في بند رعاية الأطفال والمسنين والمرضى (من 16ر41 ساعة في المتوسط عندما يكون حجم الأسرة 4 أفراد إلى نحو 14 ساعة عندما يزيد عدد أفراد الأسرة عن 5)، وبند الأنشطة المنزلية (من 17ر29 ساعة في المتوسط عندما يكون حجم الأسرة 4 أفراد إلى 15ر74 ساعة عندما يزيد حجم الأسرة عن 5 أفراد)، وهو ما قد يعكس مساعدة الأبناء الأكبر في رعاية الأصغر من ناحية، فضلا عن تولى أعضاء

الرجال من حيث عدد ساعات العمل المنزلي، كما أن تلك البيانات تنصب على النساء المتزوجات من سن 18 حتى سن 49 عاما فقط وبالتالي لا تشمل كل الشريحة التي ينصب عليها البحث. انظر الفصل الثالث الخاص بمنهجية قياس وتقدير قيمة العمل المنزلي للنساء في مصر .

(¹) Rachel Kraft – Krantz, Measuring Time spent in Unpaid Household Work: Results from the American Time Use Survey, Monthly Labor Review, July 2009, p. 53.

الأسرة الأصغر سناً، ولا سيما البنات مسئولية القيام ببعض مهام الأنشطة المنزلية بدلا من الأم، ناهيك عن الجدة، من ناحية أخرى.

ويلاحظ أن زيادة عدد أفراد الأسرة لا يحدث طفرة في عبء العمل المنزلي للرجال. كما يشير الجدول رقم (5) إلى أن الزيادة الطفيفة التي تحدث في ذلك العبء تتركز في بند الأنشطة الزراعية وتربية الحيوانات وإعداد منتجات الألبان لاستهلاك الأسرة، التي تتضاعف تقريبا من 1ر11 ساعة عندما يكون عدد أفراد الأسرة اثنان إلى 19ر2 ساعة عندما يزيد حجم الأسرة عن 5 أفراد. بما يعنى أن الزيادة في الوقت المنفق تتجه إلى أعمال تشكل في طبيعتها امتدادا بشكل أو آخر لعمل الرجال المعتاد في السوق.

وعلى صعيد آخر يشير الجدول رقم (5) إلى نتيجة بالغة الأهمية، تتمثل في أن الفجوة في عبء العمل الكلي بين النساء والرجال المتزوجين تضيق بشكل واضح مع زيادة حجم الأسرة. فعند حجم أربعة افراد بلغ متوسط ساعات العمل الكلي للنساء 23ر48 ساعة بما يقترب كثيرا من متوسط عدد ساعات العمل الكلي للرجال الذي بلغ نحو 34ر50 ساعة. هذا التقارب في عبء العمل الكلي لا يعزى فقط إلى ضخامة عبء العمل المنزلي للنساء مقارنة بالرجال، بل أيضا إلى الزيادة الملموسة في متوسط عدد ساعات العمل للسوق بالنسبة للنساء بعد تجاوز صدمة الطفل الأول. فيلاحظ أن متوسط ساعات عمل النساء في السوق ترتفع من 15ر5 ساعة في الأسبوع عندما يكون حجم الأسرة 3 أفراد إلى نحو 75ر7 ساعة عند حجم الأسرة 4 أفراد.

وربما تعكس تلك النتيجة أن مسألة البحث عن مصدر إضافي للدخل لمواجهة ازدياد نفقات الأسرة، وبالتالي ازدياد عدد ساعات العمل في السوق، هو أمر لا يقتصر على الرجال، حيث تؤدي زيادة عدد الأبناء فيما يبدو إلى خروج النساء للعمل لمواجهة الزيادة في نفقات الأسرة. وقد يعزز ذلك ما أشرنا إليه سابقا من أن إجابات المبحوثات المتزوجات في المسح قد أكدت أن رعاية الطفل شكلت سببا للتوقف عن العمل في نحو 15% من الحالات، و أن

60% من المبحوثات أعربن عن موافقتهن على العودة إلى العمل حينما تسنح الفرصة، وإذا اقتضت الظروف.

جدول رقم (5)

متوسط ساعات العمل حسب حجم الأسرة

ساعة

عدد أفراد الأسرة					نوع العمل
أكثر من 5	5	4	3	2	
رجال					
5ر96	4ر87	4ر77	4ر62	4ر45	1- العمل المنزلي غير المدفوع
2ر19	1ر06	1ر00	0ر88	1ر11	أنشطة الزراعة وتربية طيور أو مواشى أو أغنام لغرض استهلاك الأسرة بما فيها حش حشيش، جمع محصول، عمل زبد، سمن أو جبن
2ر55	2ر29	2ر27	2ر30	2ر80	التسوق للمنزل بما فيه شراء الطعام وملابس الأسرة ومستلزمات المنزل أو توصيل أحد أفراد الأسرة لأنشطتهم
0ر31	0ر31	0ر22	0ر24	0ر10	أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة فى المنزل
0ر12	0ر12	0ر19	0ر15	0ر32	أنشطة منزلية بما فيها إعداد الطعام، غسل الأطباق والمواعين، غسل الملابس وكيها، تنظيف البيت
0ر08	0ر06	0ر05	0ر05	0ر02	جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن أو أى أغراض أخرى
0ر33	0ر54	0ر57	0ر54	0ر04	التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى
0ر38	0ر49	0ر47	0ر46	0ر06	القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب القيام بأنشطة أخرى فى نفس الوقت
43ر76	7ر8 44	5ر7 45	45ر38	44ر38	2- عمل السوق

عدد أفراد الأسرة					نوع العمل
أكثر من 5	5	4	3	2	
49,72	65,49	34,50	50,00	48,83	الإجمالي
2359	1990	2342	1647	950	عدد المفردات*

* لا يتضمن 11 مفردة تمثل عدد الرجال في الأسر المكونة من فرد واحد

عدد أفراد الأسرة					نوع العمل
أكثر من 5	5	4	3	2	
نساء					
43,37	39,23	40,48	39,93	12,94	1- العمل المنزلي غير المدفوع
2,46	1,50	1,12	1,01	0,52	أنشطة الزراعة وتربية طيور أو مواشى أو أغنام لغرض استهلاك الأسرة بما فيها حش حشيش، جمع محصول، عمل زبد، سمن أو جبن
4,54	5,03	5,12	4,72	2,56	التسوق للمنزل بما فيه شراء الطعام وملابس الأسرة ومستلزمات المنزل أو توصيل أحد أفراد الأسرة لأنشطتهم
0,19	0,29	0,23	0,15	0,10	أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة في المنزل
74,15	17,24	29,17	16,07	8,32	أنشطة منزلية بما فيها إعداد الطعام، غسيل الأطباق والمواعين، غسيل الملابس وكيها، تنظيف البيت
0,52	0,33	0,31	0,27	0,12	جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن أو أى أغراض أخرى
6,56	7,40	8,36	9,24	0,59	التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى

عدد أفراد الأسرة					نوع العمل
أكثر من 5	5	4	3	2	
7٠42	7٠44	8٠05	8٠47	0٠73	القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب القيام بأنشطة أخرى فى نفس الوقت
6٠41	7٠16	7٠75	5٠15	5٠70	2- عمل السوق
٠84 43	46٠39	48٠23	45٠08	18٠64	الإجمالى
2642	2152	2567	1944	1202	عدد المفردات**

تم بناء الجدول وحساب المتوسطات بمعرفة الباحثة من بيانات المسح التتبعى لسوق العمل فى مصر ELMPS لعام 2012.

** لا يتضمن 57 مفردة تمثل عدد النساء فى الأسر المكونة من فرد واحد

6- توزيع متوسط عدد ساعات العمل بين النساء والرجال المشتغلين وغير المشتغلين:

لايؤدى عمل النساء فى السوق فى مصر إلى أى تخفيض فى أعباء العمل المنزلى ، بل تستمر مسئوليتهن عن القيام بتلك الأعمال. ووفقا لبيانات العينة تعاني النساء فى مصر من الظاهرة المعروفة بوردية العمل المزدوجة، والتي تتمثل فى وردتى عمل إحداهما فى السوق والثانية فى المنزل. فيشير الجدول رقم (6) إلى أن النساء يعملن فى المتوسط 15ر37 ساعة عمل فى الأسبوع للسوق ونحو 31ر53 ساعة أخرى فى المنزل، ويترتب على ذلك أن إجمالى ساعات العمل للنساء المشتغلات يبلغ نحو 68ر68 ساعة فى الأسبوع مقابل نحو 53ر60 ساعة للرجال.

جدول رقم (6)
متوسط ساعات العمل للمشتغلين وغير المشتغلين

ساعة

غير مشتغل		مشتغل		نوع العمل
نساء	رجال	نساء	رجال	
29,94	1,95	31,53	4,89	1- العمل المنزلي غير المدفوع
1,00	0,15	2,33	1,41	أنشطة الزراعة وتربية طيور أو مواشى أو أغنام لغرض استهلاك الأسرة بما فيها حش حشيش، جمع محصول، عمل زبد، سمن أو جبن
3,86	1,16	5,10	2,20	التسوق للمنزل بما فيه شراء الطعام وملابس الأسرة ومستلزمات المنزل أو توصيل احد أفراد الأسرة لأنشطتهم
0,20	0,12	0,18	0,23	أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة فى المنزل
13,96	0,25	13,94	0,27	أنشطة منزلية بما فيها إعداد الطعام، غسل الأطباق والمواعين، غسل الملابس وكيها، تنظيف البيت
0,30	0,02	0,31	0,05	جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن أو أى أغراض أخرى
5,25	0,13	4,84	0,38	التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى
5,37	0,12	4,83	0,35	القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب القيام بأنشطة أخرى فى نفس الوقت
-	-	37,15	48,71	2- عمل السوق
29,94	1,95	68,68	53,60	الإجمالى
12588	3566	2629	11282	عدد المفردات

تم بناء الجدول وحساب المتوسطات بمعرفة الباحثة من بيانات المسح التتبعى لسوق العمل فى مصر ELMPS لعام 2012.

فعلى الرغم أن ظاهرة وردية العمل المزدوجة للنساء يمكن أن تكون قد اختفت في الدول الصناعية المتقدمة⁽¹⁾ سواء في ظل القوانين والتنظيمات الاجتماعية التي تكفل مشاركة المسئولية المجتمعية في رعاية الأطفال، وتحفز مشاركة الرجال في تولى مسئولية بعض تلك الأعمال⁽²⁾، أو لما يكفله مستوى التقدم الاقتصادي من توافر للخدمات العامة الأساسية وعلى رأسها الصحة والتعليم، وما يكفله التقدم التكنولوجي من أدوات منزلية كهربائية لاختصار الوقت والجهد، فالواضح أن الوضع في الدول النامية ومن بينها مصر لازال مختلفاً، ولا زالت وردية العمل المزدوجة واقعا تحياه النساء.

ومن ناحية أخرى يوضح الجدول رقم (6) حقيقة أن عبء العمل الكلى للنساء المشتغلات في مصر يزيد عن الرجال، إلا أن الفرق هو أن الجزء الأكبر من عمل الرجال المشتغلين (91%) عمل مدفوع الأجر، في حين أن جزءا كبيرا من عمل النساء المشتغلات (46%) هو عمل منزلي غير مدفوع الأجر، ناهيك عن أنه حتى فيما يتعلق بالعمل في السوق فإن البيانات الرسمية تؤكد كما سلفت الإشارة أن 48% من النساء المشتغلات في مصر يعملن في القطاع غير الرسمي، وأنه في ذلك القطاع تصل نسبة العاملات بدون أجر إلى نحو 63% من العاملات في الريف ونحو 41% من العاملات في الحضر.

7- توزيع متوسط عدد ساعات العمل بين النساء والرجال طبقا لمستويات المعيشة (الثروة)⁽³⁾:
يتوقع المرء أن يؤدي ارتفاع مستوى المعيشة (الثروة) إلى انخفاض عبء العمل المنزلي

(¹) Cathrine Hakim, How Can Social policy and Fiscal Policy Recognize Unpaid Family Work, p. 1-2

www.Ise.ac.uk/newsandMedia/news/archives/2010/08/CathrineHakimRenewal.pdf

(²) لمزيد من التفصيل في هذا الشأن انظر الفصل الثاني من هذه الدراسة بشأن التجارب العالمية لحساب قيمة العمل المنزلي غير المدفوع.

(³) لتوضيح منهجية تقسيم شرائح الثروة يرجى الرجوع إلى الفصل الثالث من الدراسة بشأن منهجية قياس وتقدير قيمة العمل المنزلي للنساء في مصر.

على النساء، باعتبار أن ارتفاع مستوى الثروة يعطى الإمكانية للأسرة لتأجير من يؤدي جزءا كبيرا من ذلك العمل. إلا أن البيانات المستخرجة من العينة والموضحة فى الجدول رقم (7) تشير إلى أن هذه المقولة تصدق بصفة أساسية على مستويات الثروة العليا، وأنه بالنسبة للطبقة المتوسطة يتزايد على العكس عبء الأعمال المنزلية مقارنة بالشريحة الأفقر من النساء.

فكما يوضح الجدول رقم (7) يبلغ متوسط ساعات العمل المنزلى للنساء فى شريحة الفقراء نحو 23ر28 ساعة فى الأسبوع، وترتفع إلى نحو 32 ساعة فى المتوسط للنساء فى الشريحة الثالثة والرابعة اللتين تمثلان المستوى المتوسط للمعيشة، فى حين تقتصر على نحو 27ر6 ساعة عند مستوى المعيشة فوق المتوسط - المرتفع.

ويلاحظ فيما يتعلق بتفاصيل العمل المنزلى غير المدفوع، أن الانتقال إلى شريحة أعلى للثروة يقترن بالتناقص المستمر فى نوعين من الأعمال المنزلية على وجه التحديد يتمثلان فى الأنشطة الزراعية وتربية الحيوانات وإعداد منتجات الألبان للاستهلاك المنزلى، وأعمال جلب المياه والوقود. ويعكس ذلك إلى حد كبير ما يقترن بتحسين مستويات الثروة من العيش فى مناطق ومباني سكنية تتمتع بمرافق أفضل من جهة، وازدياد القدرة على شراء المنتجات الزراعية والحيوانية من السوق من جهة ثانية، أو تأجير من يقوم بتلك الأعمال من جهة ثالثة.

أما فيما يتعلق بأنشطة الخدمات المنزلية ورعاية الأطفال والمرضى والمسنين، فيشير الجدول إلى زيادة متوسط ساعات العمل المبدول للنساء عند مستويات الثروة المتوسطة عنه بالنسبة لشريحة الفقراء، ثم انخفاضه لدى شريحة مستوى الثروة فوق المتوسط - المرتفع. وفى تصورنا أن هذه النتيجة قد تعكس ما هو ملحوظ عند الطبقة المتوسطة المصرية من تولى الأم مسؤولية القيام بالأعمال المنزلية مع ترك الأبناء والبنات يتفرغون للمذاكرة، بعكس الحال فى الأسر محدودة الدخل حيث تساعد البنات - حتى ولو كن فى مرحلة الدراسة - فى الأعمال المنزلية، مما يؤدي إلى تقسيم تلك الأعمال على عدد أكبر من الأفراد داخل الأسرة. كما يمكن أن تعكس تلك النتيجة ما توصلت إليه بعض الدراسات المفسرة للتمايز بين النساء والرجال فى

العمل المنزلى، من أن التقدم التكنولوجى وتوافر الأدوات المنزلية الكهربائية قد ساعد على تخفيض الجهد البدنى المبذول فى الأعمال المنزلية ولكنه لم يؤد بالضرورة إلى تخفيض الوقت المبذول فى تلك الأعمال. فترى تلك الدراسات أن توافر الأدوات المنزلية الكهربائية قد أدى إلى تشجيع نساء الطبقة المتوسطة على القيام بأعمال الخدمة المنزلية بأنفسهن بدلا من تأجير الغير للقيام بها. كما أن تخفيض الجهد البدنى قد أدى إلى تشجيع تواتر وتكرار بعض الأعمال المنزلية "الشاقة". وتذهب تلك الدراسات إلى أن وجود الغسالة الكهربائية على سبيل المثال قلل الجهد المبذول فى عملية الغسل، إلا أنه ساعد على تكرار وتواتر تلك العملية بحيث أدى إلى إمكانية تغيير ملابس الأسرة يوميا، وهو الأمر الذى كان يقتصر قبل ذلك على طبقة الأثرياء⁽¹⁾.

فى كل الأحوال الواضح أن النساء فى الطبقة المتوسطة المصرية يتحملن العبء الأكبر للخدمات المنزلية، وأن هذا العبء ربما لا ينخفض بشكل ملموس إلا عند مستويات الثراء المرتفعة. فعند تقسيم الشريحة الخامسة لمستويات الثروة لفصل شريحة أعلى 10% من المبحوثين ثراء لوحظ انخفاض متوسط ساعات العمل فى أنشطة الخدمات المنزلية إلى 12ر78 ساعة فى الأسبوع مقابل ما يقرب من 15 ساعة فى الأسبوع لنساء الطبقة المتوسطة. ولعله من المثير للاهتمام أيضا ما يوضحه الجدول رقم (7) من ارتفاع متوسط ساعات العمل المنزلى فى مجال رعاية الأطفال والمسنين والمرضى لنساء الطبقة المتوسطة بمختلف شرائحها (ما يتراوح بين 11 ساعة و 12 ساعة فى الأسبوع) مقارنة بكل من شريحة الفقراء والشريحة العليا (9حوالى ساعات فى الأسبوع لكل منهما)، وهو ما قد يعكس ما ذهب إليه الفكر النسوى الماركسى من أن نساء الطبقة المتوسطة يقمن بدور هام فى المساهمة فى تعليم الأبناء، حيث يفترض نظام المدرسة مسبقا أن هناك من يساعد الأبناء فى استذكار دروسهم

(¹) Loree A. Prineau, A Woman's Place: Unpaid Work in the Home, The American Journal of Occupational therapy, November 1992, p. 983

فى المنزل، و تقوم الأمهات عادة بهذه المهمة⁽¹⁾. كما يمكن أن يعكس أيضا تدهور نظام التعليم العام فى مصر وتزايد التركيز على دور المنزل والدروس الخصوصية لتعويض التراجع فى دور الدولة.

وبالرغم أنه من الصعب الجزم بأثر تلك العوامل على نتائج عينة البحث، فى ظل عدم الفصل فى أسئلة المسح بين رعاية الأطفال من جهة ورعاية المسنين والمرضى من جهة أخرى، فضلا عن عدم فصل المساعدات التعليمية عن بقية أعمال الرعاية، إلا أن المؤكد طبقا لبيانات العينة أن مسئولية مساعدة الأطفال فى الاستذكار فى داخل الأسرة تقع بصفة أساسية على عاتق النساء. فتشير إجابات الأطفال المبحوثين فى المسح (6 سنوات فأكثر) عن السؤال بشأن من الذى يساعد الطفل فى المذاكرة، إلى أنه فى 61% من الحالات كانت الإجابة هى الأم مقابل 12% من الحالات للأب⁽²⁾.

وأخيرا فإن الجدول رقم (7) يشير إلى أن الفجوة الضخمة بين متوسط ساعات العمل المنزلى للنساء والرجال تظل قائمة عند كل مستويات الثروة وتتسع قليلا عند الشرائح المتوسطة، بما يعكس تزايد عبء العمل للنساء فى تلك الشرائح على النحو السابق توضيحه.

(1) انظر الفصل الأول من الدراسة بشأن العمل المنزلى فى الفكر الاقتصادى

(2) إجابات السؤال رقم 2173 من استمارة الاستقصاء الفردى، الفصل 2 القسم 1ر2، المسح

التتبعى لسوق العمل فى مصر 2012

جدول رقم (7)
متوسط ساعات العمل المنزلى
حسب مستويات المعيشة (الثروة) لأفراد العينة

ساعة

مستويات المعيشة*					نوع العمل
فوق المتوسط- المرتفع	المستوى المتوسط	الشرحية الدنيا للمستوى المتوسط	فقراء - تحت المتوسط	فقراء	
رجال					
0ر20	0ر63	1ر13	1ر47	1ر97	أنشطة الزراعة وتربية طيور أو مواشى أو أغنام لغرض استهلاك الأسرة بما فيها حش حشيش، جمع محصول، عمل زبد، سمن أو جبن
2ر31	1ر99	1ر89	1ر91	1ر73	التسوق للمنزل بما فيه شراء الطعام وملابس الأسرة ومستلزمات المنزل أو توصيل أحد أفراد الأسرة لأنشطتهم
0ر14	0ر15	0ر24	0ر22	0ر26	أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة فى المنزل
0ر44	0ر27	0ر23	0ر21	0ر22	أنشطة منزلية بما فيها إعداد الطعام، غسيل الأطباق والمواعين، غسيل الملابس وكيها، تنظيف البيت
0ر01	0ر02	0ر04	0ر07	0ر07	جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن أو أى أغراض أخرى
0ر42	0ر42	0ر33	0ر24	0ر21	التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى

مستويات المعيشة*					نوع العمل
فوق المتوسط- المرتفع	المستوى المتوسط	الشريحة الدنيا للمستوى المتوسط	فقراء - تحت المتوسط	فقراء	
0ر42	0ر40	0ر28	0ر27	0ر12	القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب القيام بأنشطة أخرى في نفس الوقت
3ر94	3ر88	4ر14	4ر39	4ر58	الإجمالي
2777	2800	3096	3175	3000	عدد المفردات
نساء					
0ر33	0ر89	1ر35	1ر59	9ر21	أنشطة الزراعة وتربية طيور أو مواشى أو أغنام لغرض استهلاك الأسرة بما فيها حش حشيش، جمع محصول، عمل زبد، سمن أو جبن
4ر16	4ر19	4ر21	4ر19	6ر73	التسوق للمنزل بما فيه شراء الطعام وملابس الأسرة ومستلزمات المنزل أو توصيل أحد أفراد الأسرة لأنشطتهم
0ر16	0ر21	0ر26	0ر14	2ر00	أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة في المنزل
13ر87	7ر714	14ر55	13ر96	7ر412	أنشطة منزلية بما فيها إعداد الطعام، غسيل الأطباق والمواعين، غسيل الملابس وكيها، تنظيف البيت
0ر07	0ر17	0ر29	0ر36	6ر20	جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن أو أى أغراض أخرى
4ر55	6ر10	5ر76	5ر31	1ر94	التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى
4ر72	5ر60	5ر75	5ر45	8ر94	القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب القيام بأنشطة أخرى في نفس الوقت

مستويات المعيشة*					نوع العمل
فوق المتوسط- المرتفع	المستوى المتوسط	الشريحة الدنيا للمستوى المتوسط	فقراء - تحت المتوسط	فقراء	
2786	93	3217	3100	23	الإجمالي
	31			28	
2947	2934	3105	3178	305	عدد المفردات
				3	

تم بناء الجدول وحساب المتوسطات بمعرفة الباحثة من بيانات المسح التتبعي لسوق العمل في مصر ELMPS لعام 2012.

* طبقا للتقسيم الخماسي لأفراد المسح حسب مؤشر الثروة، والمقابلة بين هذا التقسيم وبيانات الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء لنصيب كل شريحة من إجمالي الاستهلاك السنوي للسكان وفقا لشرائح الانفاق العشرية، الواردة في بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك السنوي 2013/2012، ص 39. انظر شرح منهجية قياس وتقدير قيمة العمل المنزلي في الفصل الثالث من الدراسة.

ثانيا: تقدير المساهمة الإجمالية للنساء في النشاط الاقتصادي مقاسا بإجمالي ساعات العمل:

يتطلب تقدير المساهمة الإجمالية للنساء في النشاط الاقتصادي مقاسا بإجمالي ساعات العمل حساب ساعات العمل السنوية الكلية للنساء والرجال في مصر في الشريحة العمرية التي تقع في تعريف سن العمل أي 15 سنة - أقل من 65 سنة. وقد قمنا بحساب تلك الساعات للسنة المنتهية في يونيو 2012⁽¹⁾ بتطبيق النتائج الخاصة بمتوسط ساعات العمل الأسبوعية للرجال والنساء في العينة على إجمالي السكان في تلك السنة.

وتمثلت الخطوة الأولى في حساب عدد السكان في الشريحة العمرية المختارة على النحو الموضح في الجدول رقم (8) والذي يشير إلى أن عدد السكان في تلك الشريحة العمرية قد بلغ نحو 53ر3 مليون نسمة يتوزعون بنسبة 49% للإناث و 51% للذكور.

(1) تم إجراء المسح خلال الفترة مارس - يونيو 2012

جدول رقم (8)
أعداد السكان في مصر
للشريحة العمرية 15 - أقل من 65 سنة في يونيو 2012

نسمة

البيان	ذكور	إناث	جملة
ريف	14939320	14354717	29294037
حضر	12153415	11822864	23976279
جملة	27092735	26177581	53270316

المصدر: محسوب من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب السنوى 2013، إحصاءات السكان، جدول رقم (2 - 5)

وبتحديد عدد السكان من الذكور والإناث في الشريحة العمرية لقوة العمل، تم حساب عدد ساعات العمل السنوية لكل منهم على النحو الموضح في الجدول رقم (9)، الذي يشير إلى أن عدد ساعات العمل الكلية للنساء خلال السنة المنتهية في 30 يونيو 2012 قد بلغت 50ر058 مليار ساعة عمل مقابل 58ر197 مليار ساعة عمل للرجال. وبذلك مثلت مساهمة النساء نحو 46ر2% من إجمالي ساعات العمل خلال السنة المالية المذكورة.

جدول رقم (9)
إجمالي ساعات العمل للنساء والرجال
في السنة المالية المنتهية في يونيو 2012

مليون ساعة

نوع العمل	رجال	نساء	جملة
العمل المنزلى غير المدفوع	5919	41294	47213
العمل للسوق بأجر	52278	8764	61042
إجمالي ساعات العمل	58197	50058	108255
النصيب النسبى	53ر8	46ر2	100

محسوب بمعرفة الباحثة على أساس:

متوسط ساعات العمل السنوية للفرد = (متوسط ساعات العمل الأسبوعية ÷ 7) × (365 يوماً)

ساعات العمل السنوية لكل من الرجال والنساء = متوسط عدد ساعات العمل السنوية × عدد السكان لكل من الرجال والنساء في يونيو 2012

أما توزيع ساعات العمل الكلية للنساء والرجال حسب نوع العمل فيوضحها الجدول رقم (10) الذي يشير إلى أن العمل المنزلي غير المدفوع يشكل نحو 10% من إجمالي ساعات العمل للرجال مقابل 90% للعمل في السوق، في حين يمثل العمل المنزلي غير المدفوع 17ر5% من إجمالي ساعات عمل النساء مقابل 82ر5% عمل للسوق، ويؤكد ذلك الظاهرة المتكررة في دراسات استخدام الوقت في المجتمعات المختلفة من أن الجزء الأكبر من عمل النساء هو عمل غير مدفوع الأجر.

جدول رقم (10)

توزيع ساعات العمل الكلية لكل من الرجال والنساء
في السنة المالية المنتهية في يونيو 2012
حسب نوع العمل

مليون ساعة

نساء		رجال		نوع العمل
%	مليون ساعة	%	مليون ساعة	
82ر5	41294	10ر2	5919	العمل المنزلي غير المدفوع
17ر5	8764	89ر8	52278	العمل للسوق بأجر
100	50058	100	58197	إجمالي ساعات العمل

محسوب من بيانات الجدول السابق

ويتضح من العرض السابق أنه إذا كانت النساء في مصر يمثلن نحو 49% من السكان في الشريحة العمرية لقوة العمل فإنهن يسهمن بنحو 46ر2% على الأقل من إجمالي ساعات

العمل لتلك الشريحة (أخذاً في الاعتبار التحفظات سابق الإشارة إليها بشأن متوسط ساعات عمل النساء في الريف بعينة المسح)، وهو ما يدحض مقولة انخفاض مساهمة النساء في مصر في النشاط الاقتصادي.

رابعاً: تقدير القيمة النقدية للعمل المنزلي غير المدفوع للنساء ونسبته للنتائج المحلى الإجمالى:

لتقدير القيمة النقدية للعمل المنزلي غير المدفوع تم استخدام أسلوبى تكلفة الفرصة البديلة، وتكلفة المثل غير المتخصص على النحو السالف شرحه فى الفصل الثالث من الدراسة الخاص بعرض منهجية التقييم. وجاءت نتائج استخدام الأسلوبين المشار إليهما على النحو التالى:

1- التقييم باستخدام أجر الفرصة البديلة:

تم استخدام متوسط أجر الساعة على المستوى القومى لكل من النساء والرجال كتعبير عن تكلفة الفرصة البديلة. ووفقاً لذلك الأسلوب تم تقدير قيمة العمل المنزلي غير المدفوع فى مصر خلال السنة المالية المنتهية فى 30 يونيو 2012 بنحو 524ر5 مليار جنيه، بما يمثل نحو 34ر8% من الناتج المحلى الإجمالى. و توزعت تلك القيمة بين 455ر0 مليار جنيه للنساء (2ر30% من الناتج المحلى الإجمالى) و نحو 69ر5 مليار جنيه للرجال (6ر4% من الناتج المحلى الإجمالى). وذلك على النحو الموضح فى الجدول رقم (11).

جدول رقم (11)
تقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع
فى السنة المالية المنتهية فى يونيو 2012
وفقا لأجر الفرصة البديلة

جنيها

إجمالى	نساء	رجال	البيان
47213	41294	5919	عدد الساعات (بالمليون ساعة)
	11ر018	11ر745	متوسط أجر الساعة على المستوى القومى*
524495ر95	454977ر29	69518ر66	القيمة النقدية (بالمليون)
1508527ر1			الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية** (بالمليون)
34ر77	30ر16	4ر61	نسبة العمل المنزلى غير المدفوع إلى الناتج المحلى الإجمالى %

* محسوب من بيانات متوسط ساعات العمل وأجور العاملين النقدية الأسبوعية بالقطاعين العام والخاص، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات التوظيف والأجور وساعات العمل عام 2012، ص رقم 7

** الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية، وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد المصرى، سلاسل سنوية www.mop.gov.eg

2- التقييم باستخدام أجر المثل غير المتخصص:

تمشيا مع الطرح النظرى والتجارب العملية لاستخدام أسلوب تكلفة المثل غير المتخصص تم الفصل بين أنشطة العناية المنزلية بأنواعها المختلفة من ناحية، وأنشطة رعاية الأطفال والمسنين والمرضى من ناحية أخرى. وقد تم اختيار أجر ساعة العمل لكل من النساء

والرجال فى قطاع خدمات الغذاء والإقامة، كممثل لأجر أنشطة الخدمات المنزلية، وأجر ساعة العمل لكل من النساء والرجال فى قطاع خدمات الصحة وأنشطة العمل الاجتماعى، كممثل لأجر أعمال رعاية الأطفال والمرضى والمسنين (انظر تفاصيل المنهجية المستخدمة فى التقييم فى الفصل الثالث من الدراسة).

جدول رقم (12)

تقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع ونسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى فى السنة المالية المنتهية فى يونيو 2012 وفقا لأجر المثل غير المتخصص

جنيها

إجمالى	نساء	رجال	البيان
			خدمات العناية المنزلية:
32059	27002	5057	عدد الساعات (بالمليون)
	6ر339	5ر644	أجر الساعة*
199808ر53	171165ر68	28642ر85	القيمة النقدية (بالمليون)
			رعاية الأطفال والمسنين والمرضى:
15154	14292	862	عدد الساعات (بالمليون)
	9ر543	8ر717	أجر الساعة**
143902ر61	136388ر56	7514ر05	القيمة النقدية (بالمليون)
343711ر14	307554ر24	36156ر90	إجمالى القيمة النقدية للعمل المنزلى
	1508527ر1		الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية (بالمليون)
22ر79	20ر39	2ر40	نسبة العمل المنزلى غير المدفوع إلى الناتج المحلى الإجمالى %

* متوسط أجر ساعة العمل لنشاط خدمات الغذاء والإقامة

** متوسط أجر ساعة العمل لخدمات الصحة ونشاط العمل الاجتماعى

المصدر: محسوب من بيانات متوسط ساعات العمل وأجور العاملين النقدية الأسبوعية

بالتفاعلين العام والخاص، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات التوظيف والأجور وساعات العمل عام 2012، ص رقم 7

وكما يوضح الجدول رقم (12) تم تقدير ساعات عمل النساء فى خدمات العناية المنزلية بنحو 171ر2 مليار جنيه، وتقدير ساعات عملهن فى رعاية الأطفال والمسنين والمرضى بنحو 136ر4 مليار جنيه. وبذلك يكون إجمالى قيمة العمل المنزلى للنساء خلال السنة المالية المنتهية فى يونيو 2012 نحو 307ر6 مليار جنيه، بما يمثل نحو 20ر4% من الناتج المحلى الإجمالى فى تلك السنة.

كما بلغت تقديرات القيمة النقدية للعمل المنزلى للرجال نحو 28ر6 مليار جنيه لخدمات العناية المنزلية ونحو 7ر5 مليار جنيه لأعمال رعاية الأطفال والمسنين والمرضى. وبذلك بلغ تقدير إجمالى قيمة العمل المنزلى للرجال نحو 36ر1 مليار جنيه، بما يمثل نحو 2ر4% من الناتج المحلى الإجمالى للسنة المالية المنتهية فى يونيو 2012.

وبذلك يكون تقدير قيمة العمل المنزلى ككل خلال السنة المالية المنتهية فى يونيو 2012 قد بلغ نحو 343ر7 مليار جنيه بما يمثل نحو 22ر8% من الناتج المحلى الإجمالى، توزعت بين 20ر4% للنساء ونحو 2ر4% للرجال. وذلك كما هو موضح فى الجدول رقم (12).

يلاحظ مما سبق اختلاف تقدير قيمة العمل المنزلى المدفوع ونسبته للناتج المحلى، وفقا لنوع الأجر المستخدم فى التقييم. كما يلاحظ أن القيمة النقدية للعمل المنزلى باستخدام أجر المثل غير المتخصص أقل كثيرا عن القيمة المقدرة باستخدام اجر الفرصة البديلة، وهو ما يعزى لانخفاض مستوى الأجور فى القطاعات الممثلة لأنشطة العمل المنزلى عن المتوسط العام للأجور على المستوى القومى. ويمكن تلخيص النتائج التى تم التوصل إليها فيما يلى:

1- تراوحت تقديرات قيمة العمل المنزلى بين 343ر7 مليار جنيه و 524ر5 مليار جنيها بما يمثل على التوالى ما يتراوح بين 22ر8% و 34ر8% من الناتج المحلى الإجمالى فى

السنة المالية المنتهية فى 30 يونيو 2012.

2- تراوحت تقديرات قيمة العمل المنزلى للنساء بين 307ر6 مليار جنيه و 455 مليار جنيه بما يمثل على التوالى ما يتراوح بين 4ر20% و 2ر30% من الناتج المحلى الإجمالى فى السنة المالية المنتهية فى 30 يونيو 2012. وبأخذ المتوسط البسيط لهذين التقديرين يمكن القول بأن مساهمة العمل المنزلى للنساء فى مصر تمثل نحو 25% من الناتج المحلى الإجمالى.

* * * *

الخاتمة

الخاتمة

على الرغم أن نظام الحسابات القومية الذى تلتزم به دول العالم لا يزال يستبعد العمل المنزلى غير المدفوع باعتباره لايمثل نشاطا اقتصاديا موجهها للسوق، فإن تطور الفكر الاقتصادى والحركة النسوية خلال القرن العشرين ولا سيما منذ سبعينات ذلك القرن، قد أدت تدريجيا إلى الاعتراف بأهمية العمل المنزلى وأثره على مستوى رفاهية المجتمع. وأسفر الأمر فى النهاية عن إقرار لجنة الإحصاء فى الأمم المتحدة بضرورة إعداد حسابات تكميلية Satellite Accounts للحسابات القومية تختص بإحصاءات العمل المنزلى غير المدفوع وتوزيع ساعات ذلك العمل بين النساء والرجال، وذلك لاستكمال الصورة الحقيقية عن الأداء الاقتصادى والتقدم الاجتماعى، والتى يقصر مؤشر الناتج المحلى الإجمالى عن التعبير الكامل عنها.

وأدى قياس وتقدير قيمة العمل غير المدفوع وما أظهرته النتائج فى بلدان العالم المختلفة إلى توضيح المساهمة الكبيرة للعمل المنزلى فى مستوى معيشة المجتمع، وقيام النساء بالجزء الأكبر من هذا العمل. كما أوضحت مسح استخدام الوقت فى كثير من الأحيان زيادة عدد ساعات العمل الإجمالية للنساء مقارنة بالرجال، وبالتالي انخفاض عدد ساعات الراحة والترفيه التى يحصلن عليها. وقد ساعد هذا كله الحركة النسوية فى دول العالم على المطالبة بالحق فى تحقيق التوازن بين مسؤوليات الحياة/ العمل وإعادة توزيع تلك المسؤوليات بين

النساء والرجال على مستوى الأسرة، فضلا عن تدعيم مطالب المساواة فى الأجور، مع الأخذ فى الاعتبار أن تربية الطفل بالتحديد تمثل عملا من أعمال الخدمات العامة، واستثمارا بشريا للمجتمع ككل وليس للأسرة فحسب.

وتشير تجارب الدول المختلفة إلى ظهور أشكال من الاستجابة لبعض مطالب النساء، تتفاوت فى درجتها ومدى اتساعها من مجتمع لآخر، سواء على صعيد محاولة إعادة توزيع مسؤوليات رعاية الأطفال بين الرجال والنساء داخل الأسرة، أو تدخل الدولة لتحمل جزء من تلك الأعباء، فضلا عن توفير بيئة عمل "صديقة للأسرة"، كما تم تحقيق بعض التحسن على طريق إرساء مبدأ "أجر متساوى عن العمل المتكافئ" بين النساء والرجال، وتزايد الاتجاه إلى الاعتراف بحق النساء فى اقتسام الثروة التى تم تكوينها خلال فترة الزواج باعتبارها نتاجا لجهد مشترك يمثل العمل المنزلى جزءا منه .

وقد أسفرت محاولتنا لقياس وتقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع للنساء فى مصر ونسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى، اعتمادا على بيانات المسح التتبعى لسوق العمل فى مصر 2012، عن النتائج الرئيسية التالية:

1- تمثل النساء فى مصر نحو 49% من السكان فى الشريحة العمرية لقوة العمل و يسهمن بنحو 2ر46% على الأقل من إجمالى ساعات العمل المدفوع وغير المدفوع لتلك الشريحة، وهو ما يدحض مقولة انخفاض مساهمة النساء المصريات فى النشاط الاقتصادى.

2- تراوحت تقديرات قيمة العمل المنزلى للنساء بين 6ر307 مليار جنيه و 455 مليار جنيه بما يمثل على التوالى ما يتراوح بين 4ر20% و 2ر30% من الناتج المحلى الإجمالى فى السنة المالية المنتهية فى 30 يونيو 2012. وبأخذ المتوسط البسيط لهذين التقديرين يمكن القول بأن مساهمة العمل المنزلى للنساء فى مصر تمثل نحو 25% من الناتج المحلى الإجمالى.

3- تشير نتائج عينة البحث إلى الفجوة الكبيرة بين عدد ساعات العمل المنزلى لكل من النساء والرجال. حيث يبلغ متوسط عدد ساعات العمل المنزلى الأسبوعية للنساء فى مصر 30ر25 ساعة مقابل 4ر19 ساعة فقط للرجال.

4- تستأثر أعمال الخدمة المنزلية بالجزء الأكبر من وقت النساء المبدول فى العمل المنزلى غير المدفوع، حيث تستغرق أنشطة الخدمة المنزلية نحو 47% من إجمالى ذلك الوقت بواقع 14 ساعة أسبوعيا (مقابل نحو 0ر27 ساعة للرجال).

5- تعتبر أعمال رعاية الأطفال وكبار السن والمرضى مسئولية النساء بالدرجة الأولى، حيث يبلغ متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية للنساء فى ذلك المجال 10ر47 ساعة مقابل ساعة واحدة أسبوعيا للرجال.

6- يتوزع عبء أعمال البناء لمنزل الأسرة أو أعمال الصيانة فى المنزل بشكل شبه متساوى بين النساء والرجال (0ر19 ساعة فى الأسبوع للنساء مقابل 0ر20 ساعة للرجال) رغم التصور السائد بأن هذه الأعمال تكون عادة من نصيب الرجال، وخلافا لما تشير إليه الدراسات المماثلة فى المجتمعات الغربية من اضطلاع الرجال بشكل أساسى بمثل تلك الأعمال.

7- يبلغ متوسط عدد ساعات العمل المنزلى للنساء فى الريف نحو 30ر75 ساعة فى الأسبوع مقابل 4ر50 ساعة فقط للرجال. كما يبلغ متوسط الوقت المنفق فى الريف على أنشطة "جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن أو أى أغراض أخرى" ضعف الوقت المنفق على تلك المهام فى الحضر. وفى تصورنا أن استمرار وجود تلك المهام أصلا فى المجتمع المصرى يعكس فى جزء منه ما تكشفه البيانات الرسمية من أن 9ر2% من المنازل فى الريف و7ر4% من المنازل فى الحضر لا زالت تفتقر إلى مصدر للمياه النقية.

8- يؤدى الزواج إلى زيادة عبء العمل المنزلى غير المدفوع لكل من النساء والرجال، إلا أن

تلك الزيادة تمثل "نقطة نوعية" ضخمة بالنسبة للنساء، حيث يبلغ متوسط ساعات العمل المنزلى غير المدفوع للنساء المتزوجات نحو 37ر27 ساعة فى الأسبوع مقابل 13ر80 ساعة لغير المتزوجات. وتتسع الفجوة بين النساء والرجال فيما يتعلق بعبء العمل المنزلى للمتزوجين لتصل إلى ما يزيد عن سبعة أضعاف مقارنة بنحو خمسة أضعاف فيما بين النساء والرجال غير المتزوجين.

9- رغم التصور الشائع بزيادة تقبل الرجال المصريين للمساهمة فى أنشطة الخدمات المنزلية، تشير بيانات العينة على العكس إلى انخفاض الوقت المنفق على هذا البند بين الرجال المتزوجين مقارنة بغير المتزوجين، بحيث يودى الزواج فيما يبدو إلى نقل أية أعباء كان يتحملها الرجال فى هذا المجال إلى النساء.

10- تودى الزيادة فى عدد أفراد الأسرة إلى تزايد عبء العمل المنزلى للنساء، وتحدثت الطفرة الكبيرة فى ذلك العبء عندما يكون عدد أفراد الأسرة ثلاثة أفراد، حيث يرتفع متوسط ساعات العمل المنزلى للنساء من حوالى 13 ساعة فى الأسبوع إلى حوالى 40 ساعة. وإذا افترضنا أن الفرد الثالث يعنى إنجاب طفل، فإن نتائج عينة البحث تؤكد ما سبق أن توصلت إليه الدراسات المماثلة من أن الزيادة الكبيرة فى عبء العمل المنزلى على النساء المتزوجات تحدث مع الطفل الأول، ثم تحدث زيادات طفيفة بعد ذلك كلما تزايد عدد الأبناء.

11- يصل متوسط عدد ساعات العمل المنزلى للنساء إلى أقصاها (حوالى 40ر5 ساعة فى الأسبوع) عندما يكون عدد أفراد الأسرة أربعة أفراد، وتراجع لتقتصر على 37ر43 ساعة عندما يكون عدد أفراد الأسرة أكبر من خمسة أفراد. ويتركز هذا التراجع بصفة أساسية فى بند رعاية الأطفال والمسنين والمرضى، وبند أعمال الخدمة المنزلية، وهو ما قد يعكس الظاهرة المتعارف عليها فى المجتمع المصرى من مساعدة الأبناء الأكبر فى رعاية الأصغر من ناحية، فضلا عن تولى أعضاء الأسرة الأصغر سنا، ولا سيما

البنات مسئولية القيام ببعض مهام الأنشطة المنزلية بدلا من الأم من ناحية أخرى.

12- تضيق الفجوة في عبء العمل الكلى بين النساء والرجال المتزوجين بشكل واضح مع زيادة حجم الأسرة. فعند حجم أربعة افراد بلغ متوسط ساعات العمل الكلى للنساء 48ر23 ساعة بما يقترب كثيرا من متوسط عدد ساعات العمل الكلى للرجال الذى بلغ نحو 50ر34 ساعة. هذا التقارب في عبء العمل الكلى لا يعزى فقط إلى ضخامة عبء العمل المنزلى للنساء مقارنة بالرجال، بل أيضا إلى الزيادة الملموسة في متوسط عدد ساعات العمل للسوق بالنسبة للنساء بعد تجاوز صدمة الطفل الأول. وربما تعكس تلك النتيجة أن مسألة البحث عن مصدر إضافي للدخل لمواجهة ازدياد نفقات الاسرة، وبالتالي ازدياد عدد ساعات العمل في السوق، هو أمر لا يقتصر على الرجال، حيث تؤدي زيادة عدد الأبناء فيما يبدو إلى خروج النساء للعمل لمواجهة الزيادة في نفقات الأسرة.

13- تعاني النساء المشتغلات في مصر من الظاهرة المعروفة بوردية العمل المزدوجة، والتي تتمثل في وردتى عمل إحداهما في السوق والثانية في المنزل. ويترتب على ذلك أن إجمالي ساعات العمل للنساء المشتغلات يبلغ نحو 68ر68 ساعة في الأسبوع مقابل نحو 53ر60 ساعة للرجال.

14- على الرغم أن عبء العمل الكلى للنساء المشتغلات في مصر يزيد عن الرجال، إلا أن الجزء الأكبر من عمل الرجال المشتغلين (91%) عمل مدفوع الأجر، في حين أن جزءا كبيرا من عمل النساء المشتغلات (46%) هو عمل منزلى غير مدفوع الأجر، ناهيك عن أنه حتى فيما يتعلق بالعمل في السوق فإن البيانات الرسمية تؤكد أن 48% من النساء المشتغلات يعملن في القطاع غير الرسمي، و أنه في ذلك القطاع تصل نسبة العاملات بدون أجر إلى نحو 63% من العاملات في الريف ونحو 41% من العاملات في الحضر.

15- على الرغم من التصور الشائع بأن ارتفاع مستوى المعيشة (الثروة) يؤدي إلى انخفاض عبء العمل المنزلي على النساء، باعتبار أن ارتفاع مستوى الثروة يعطى الإمكانية للأسرة لتأجير من يؤدي جزءا كبيرا من ذلك العمل، فإن نتائج عينة البحث توضح أن هذه المقولة تصدق بصفة أساسية على مستويات الثروة العليا، وأنه بالنسبة للطبقة المتوسطة يتزايد على العكس عبء الأعمال المنزلية مقارنة بالشريحة الأفقر من النساء.

16- يرتفع متوسط ساعات العمل المنزلي في مجال رعاية الأطفال والمسنين والمرضى لنساء الطبقة المتوسطة بمختلف شرائحها (ما يتراوح بين 11 ساعة و 12 ساعة في الأسبوع) مقارنة بكل من شريحة الفقراء والشريحة العليا (حوالي 9 ساعات في الأسبوع لكل منهما)، وهو ما قد يعكس ما ذهب إليه الفكر النسوي الماركسي من أن نساء الطبقة المتوسطة يقمن بدور هام في المساهمة في تعليم الأبناء، حيث يفترض نظام المدرسة مسبقا أن هناك من يساعد الأبناء في استذكار دروسهم في المنزل، و تقوم الأمهات عادة بهذه المهمة. كما يمكن أن يعكس أيضا تدهور نظام التعليم العام في مصر وتزايد التركيز على دور المنزل والدروس الخصوصية لتعويض التراجع في دور الدولة.

17- بالرغم من صعوبة الجزم بأثر تلك العوامل على نتائج عينة البحث، في ظل عدم الفصل في أسئلة المسح بين رعاية الأطفال من جهة ورعاية المسنين والمرضى من جهة أخرى، فضلا عن عدم فصل المساعدات التعليمية عن بقية أعمال الرعاية، إلا أن المؤكد طبقا لإجابات المبحوثين أن مسؤولية مساعدة الأطفال في الاستذكار في داخل الأسرة تقع بصفة أساسية على عاتق النساء، حيث أشارت الإجابات إلى الأم في 61% من الحالات مقابل 12% من الحالات للأب.

18- تؤكد نتائج عينة البحث أكلوبة عزوف النساء عن العمل وتفضيلهن "البقاء في المنزل لرعاية عائلاتهن بعد الزواج". وتوضح النتائج أن القهر الذكوري عبر مؤسسة الزواج هو السبب الرئيسي لعدم استمرارهن في العمل بأجر. فعندما تم توجيه السؤال للمبحوثات

اللائى توقفن عن العمل بأجر عن السبب الرئيسى للتوقف، جاء فى مقدمة الأسباب رفض الزوج أو الخطيب (8ر44% من الحالات) فى حين شكلت رعاية الأطفال سببا لعدم الاستمرار فى العمل فى 5ر15% فقط من الحالات.

19- تمثل بيئة العمل "غير الصديقة للأسرة" فضلا عن صعوبة العثور على عمل بأجر مناسب أو حتى أى عمل، فى ظل مشكلات الركود الاقتصادى والظروف غير الملائمة فى القطاع الخاص، و التمييز ضد النساء، جزءا من الأسباب الرئيسية لتوقف النساء عن العمل. فقد شكل عدم وجود عمل مناسب وأجر مناسب أو عدم وجود عمل أصلا سببا للبقاء فى المنزل فى نحو 7ر17% من إجابات المبحوثات فى العينة.

20- أكدت إجابات المبحوثات سعى النساء المستمر للتوفيق بين واجبات العمل ومتطلبات رعاية الأطفال، حتى لو استدعى ذلك التوقف لفترة عن العمل، مع الاستعداد للعودة حينما تسنح الفرصة. وأوضحت الإجابات استعداد المبحوثات فى أكثر من 60% من الحالات للعودة إلى العمل وإن كان قد تم ربط ذلك فى بعض الأحيان بوجود حاجة للعمل أو الظروف أو نوع العمل المتاح. وتتفق تلك النتيجة مع ما أسفرت عنه نتائج عينة البحث من زيادة عدد ساعات العمل بالسوق للنساء بعد انقضاء صدمة الطفل الأول، ومع زيادة عدد أفراد الأسرة كما سلفت الإشارة.

21- تؤكد نتائج البحث أن العمل بأجر، على أهميته البالغة، لا يمثل بذاته شرطا كافيا لتحرير المرأة وتعزيز مكانتها وقدرتها على المشاركة فى صنع القرار. فلا يمكن الحديث عن ذلك التحرير إذا كان العمل بأجر يعنى القيام بوردتى عمل إحداهما فى خارج المنزل والثانية فى داخله، أو إذا كان ذلك العمل يتم فى غياب أى حماية قانونية وأى تأمينات اجتماعية ناهيك عن الحقوق النقابية. فتؤكد إجابات المبحوثات المشتغلات أن أكثر من 47% منهن يعملن بدون تأمينات اجتماعية وبدون تأمين صحى، و 5ر17% منهن يعملن بدون عقود، كما أن مدة العقود تبلغ سنة فأقل فى أكثر من 75% من الحالات،

فضلا عن أن أكثر من 70% منهن لا تتمتعن بعضوية أية نقابة مهنية أو عمالية.

وماذا بعد؟

إن تقدير القيمة النقدية للعمل المنزلى وإجمالى المساهمة الحقيقية للنساء المصريات فى النشاط الاقتصادى مقارنة بإجمالى مساهمة الرجال يمثل، على أهميته، مجرد خطوة لإرساء أساس موضوعى لتعزيز المكانة الاجتماعية للنساء وحققن فى المشاركة فى صنع القرار وفى تحقيق التوازن بين مسؤوليات الحياة/ العمل. وفى تصورنا أن خارطة الطريق فى هذا الشأن تشمل عددًا من المهام العاجلة على صعيد الإحصائيات القومية وعلى صعيد الحركة النسوية لعل من أبرزها:

1- ضرورة اعتراف الأجهزة الإحصائية الرسمية بأهمية العمل المنزلى غير المدفوع والالتزام بتضمين إحصائيات النوع الاجتماعى بيانات الوقت المنفق على ذلك العمل، فضلا عن إعداد تقييم دورى شامل للأنشطة المنزلية وإدراجها فى حسابات تكميلية Satellite Accounts لنظام الحسابات القومية، وذلك على النحو الذى حددته الأمم المتحدة.

2- تطوير مسوح استخدام الوقت التى تعد دوريا ضمن المسح التتبعى لسوق العمل فى مصر، بالتعاون بين منتدى البحوث الإقتصادية ERF و الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، لكى تتضمن مزيدا من التفاصيل المتعلقة بأنواع العمل المنزلى ولا سيما فيما يتعلق بتوزيع أعمال الرعاية لكل من الأطفال من جهة، والمسنين والمرضى من جهة ثانية، وتوضيح نصيب الأعمال المتعلقة بالمساعدات التعليمية ضمن أنشطة رعاية الأطفال من جهة ثالثة.

3- تطوير مسوح استخدام الوقت على النحو الذى يكفل الإحاطة الدقيقة بكل صور عمل النساء للسوق فى الريف المصرى، خاصة فى القطاع غير الرسمى، ولدى الأسرة، وفى إطار المساعدات المتبادلة ضمن آلية "المزاملة".

4- تطوير مسوح استخدام الوقت على النحو الذى يوسع مفهوم العمل المنزلى غير المدفوع ليشمل أيضا العمل التطوعى، بما يعطى صورة أدق لحجم ذلك العمل ومساهمته فى مستوى رفاهية المجتمع، ويوفر إمكانية أكبر للمقارنة مع البيانات العالمية المماثلة.

5- قيام الحركة النسوية فى إطار منظمات المجتمع المدنى والأحزاب السياسية بما يلى:

أ- التوعية المجتمعية بدور العمل المنزلى غير المدفوع فى رفاهية المجتمع والمساهمة الحقيقية للنساء فى النشاط الاقتصادى.

ب- الضغط لاستصدار التعديلات التشريعية اللازمة فى قانون العمل، بما يضمن بيئة عمل "صديقة للأسرة" فيما يتعلق بإجازات الوضع ورعاية الطفل، وإمكانيات العمل نصف الوقت.

ج- الضغط لتعديل قانون العمل ليشمل خدم المنازل والعمالة الزراعية، كخطوة أساسية لتوفير الحماية القانونية والتأمينية للنساء العاملات فى هذين المجالين.

د- تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بإنشاء دور الحضانة فى المنشآت التى يعمل بها حد أدنى محدد من النساء.

هـ- توعية النساء العاملات بأهمية إنشاء والانضمام إلى النقابات المهنية والعمالية للدفاع عن حقوقهن، وتوفير المعلومات والتدريب اللازمين لهن فى هذا الشأن.

و- تفعيل النصوص الدستورية بخصوص عدم التمييز، واستصدار التشريعات التى تكفل حظره وتجريمه، واستحداث وتفعيل آليات المتابعة اللازمة.

ز- الضغط لتطبيق الحد الأدنى للأجور فى القطاع الخاص.

ح- مقاومة أية تعديلات فى قانون التأمين الصحى يترتب عليها الانتقاص من أو رفع تكلفة الرعاية الصحية الإنجابية للنساء.

ط - تعديل الصورة الذهنية عن علاقة كل من النساء والرجال بالعمل المنزلى ورعاية

الأطفال، فى الكتب الدراسية، والإعلانات التجارية والأعمال الدرامية.

ك - تضمين خطط تطوير التعليم التوسع فى إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال لما قبل سن التعليم الرسمى.

ل - تضمين خطط تطوير وتحسين التعليم توسيع نطاق الأنشطة المدرسية خلال نهاية الأسبوع والأجازات الرسمية وعطلة الصيف.

م - تطوير معاش المرأة المعيلة ليخرج من مفهوم المساعدات الاجتماعية إلى مفهوم الحق فى حماية تأمينية تتحملها الدولة مقابل مساهمة النساء المعيلات فى تكوين رأس المال البشرى وإعداد القوى العاملة للمجتمع ككل.

ن- استصدار التشريعات الخاصة باقتسام الثروة بين الزوجين مع الاسترشاد بتجارب بعض الدول الإسلامية مثل ماليزيا، وبعض الدول العربية مثل تونس والمغرب.

* * * *

مراجع الدراسة

مراجع الدراسة

أولا باللغة العربية:

- 1- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ومنتدى البحوث الاقتصادية، البحث التتبعى لدراسة خصائص سوق العمل بجمهورية مصر العربية 2012، الاستمارة الفردية.
- 2- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية. 2013.
- 3- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات التوظيف والأجور وساعات العمل عام. 2013.
- 4- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات التوظيف والأجور وساعات العمل عام. 2012.
- 5- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2013/2012.
- 6- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، نتائج بحث القوى العاملة لعام 2012.
- 7- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المرأة والرجل فى مصر 2011.
- 8- وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد المصرى، سلاسل سنوية www.mop.gov.eg
- 9- نظام الحسابات القومية 2008، النسخة العربية، الموقع الالكترونى لوزارة التخطيط www.mop.gov.eg
- 10- قانون عدد 94 لسنة 1998 مؤرخ فى 9 نوفمبر 1998 يتعلق بنظام الاشتراك فى الأملاك بين الزوجين فى تونس.

11- مدونة الأسرة، القانون رقم 3-70 لسنة 2004 بالمغرب

www.ugtm.ma/siteugtm/pdf/codefamille_ar.pdf

ثانيا: باللغة الإنجليزية:

- 1- A. C. Pigou, Economics of Welfare, Macmillan and Co. Limited, London, 1932 [1978].
- 2- Amartya Sen, Development as Freedom, New York, Anchor Books, 1999.
- 3- Ann Chadeau, What is Households' Non-Market Production Worth? OECD Economic Studies No. 18, Spring 1992.
- 4- August Bebel, Woman under Socialism, 1879, translated by Daniel de Leon, New York, Labor News Company, 1961.
- 5- Cathrine Hakim, How Can Social policy and Fiscal Policy Recognize Unpaid Family Work.
www.Ise.ac.uk/newsandMedia/news/archives/2010/08/CathrineHakimRenewal.pdf
- 6- Cathrine Hakim, Women, Careers and work – life preferences, British Journal of Guidance and Counseling, August 2006.
- 7- Christine Delphy, Close to Home: A Materialist Analysis of Women's Oppression, University of Massachusetts, 1984.
- 8- Christine M. Koogel, Globalization and Women's Paid work: Expanding Freedom? Feminist Economics, 9, 2003.
www.tandf.co.uk/journals
- 9- Collin Clark, "The Economics of Housework", Bulletin of the Oxford University Institute of Statistics, 1958.
- 10- EJCL, Electronic Journal of Comparative Law, Matrimonial Property in Europe – A Link between Sociology and Family Law, Vol. 12, December 2008. www.ejcl.org
- 11- Elizabeth Blackwell, Cited in William Leach, True Love and Perfect Union, New York, 1980.

- 12- ERF, Egypt labor force panel survey 2012, micro data.
- 13- Family Justice Service, Matrimonial Property – General Information, Alberta, Canada.
www.albertacourts.ab.ca/fjs/selfhelp/FJS_Property_married_12.pdf
- 14- Friedraich Engels, The Origin of the Family Private Property and the State, 1884, Moscow, Progress Publishes, 1972.
- 15- Gianna C. Giannelli et al., GDP and the Value of Caretaking: How Much does Europe Care? IZA, Discussion Paper No. 5046, July 2010.
- 16- Gray S. Becker, A Theory of the Allocation of Time, Economic Journal, 1965.
- 17- ILO, Global Employment Trends for Women 2012.
- 18- Johnna Varjonen et al., Satellite Accounts on Household Production: Eurostat Methodology and Experiences to apply it, Statistics Finland, Working Papers 1/2014.
- 19- Loree A. Primeau, A Woman's Place: Unpaid work in the Home, The American Journal of Occupational Therapy, November 1992.
- 20 - Marilyn Waring, If Women Counted: New Feminist Economics, Harper Collins Publishers, Paper pack Edition, 1990.
- 21- Nancy Folbre, The Unproductive Housewife: Her Evolution in Nineteenth Century Economic Thought, Journal of women in culture and society, the University of Chicago, 1991.
- 22- Norliah Ibrahim et al., The Rights of the Wife to Claim on a Division of Matrimonial Property after Dissolution of Marriage: Malaysian perspective, Faculty of Law, International Islamic University of Malaysia.
www.childjustice.org/index.php/component/edocoman/?task=document.viewdoc&id=226&Itemid=468
- 23- OECD family database: OECD – Social Policy Division – Directorate of Employment, Labor and Social Affairs, "Key Characteristics of Parental Leave Systems, May 2014

- 24- OECD Family Database, "Time use for work, care, and other day-to-day activities", OECD – Social Policy Division – Directorate of Employment, Labor and Social affairs.
www.oecd.org/social/family/database
- 25- OECD, Cooking, "Caring and Volunteering: Unpaid Work Around The World", OECD Social, Employment and Migration Working Papers, No. 116, 2010.
- 26- OECD family database: OECD – Social Policy Division – Directorate of Employment, Labor and Social Affairs, Typology of Children and Early Education Services, December 2010.
- 27- OECD family database: OECD – Social Policy Division – Directorate of Employment, Labor and Social Affairs, Out – of – school – hours Care Services.
- 28- Oscar Lange, Political Economy, Volume I: General Problems, New York, Macmillan, 1963.
- 29- Rachel Krantz – Kent, Measuring Time Spent in Unpaid Household Work: Results from the American Time Use Survey, Monthly Labor Review, July 2009.
- 30- Ragui Assaad and Caroline Kraft, The Egypt Market Panel Survey: Introducing the 2012 Round, ERF, Working Paper 758, June 2013.
- 31- Rana Hendy, Rethinking Time Allocation of Egyptian Women: A Matching Analysis, Economic Research Forum, Working Paper No. 256, 2010.
- 32- Report by the commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress, www.stiglitz-sen-fitoussi.fr
- 33- Rosa Luxemburg, "Women's Suffrage and Class Struggle" in Dick Howard, Selected Political Writings of Rosa Luxemburg, 1912, New York, Monthly Review Press, 1971.
- 34- Simon Kuznets, National Income and its Composition, New York, National Bureau of Economic Research, 1941.

- 35- Statistics Sweden, Women and Men in Sweden - Facts and Figures 2010.
- 36- Summary of the Beijing Declaration and Platform for Action, Minnesota advocates for Human Rights, January 1996.
- 37- Therese Jefferson & John King, Never Intended to be a Theory about Everything: Domestic Labor in Neoclassical & Marxian Economics, Women's Economic Policy Analysis Unit, Curtin University of Technology, August 2001.
- 38- United Nations Statistics Division, Time Use Statistics to Measure Unpaid Work, Seminar on measuring the contribution of women and men to the economy, New York, 28 February 2013.
- 39 - UN Commission on The Status of Women – Fifty-seventh session Review Panel, "Equal sharing of responsibilities between men and women, including care giving in the context HIV/AIDS", 12 March 2013.
- 40- UNRISD, United Nations Institute for Social Development, "Gender Pattern and Value of Unpaid Work" – findings for China's first large scale Time Use Survey, October 2012.
- 41- Wally Secombe, Reflections on the Domestic Labor Debate and Prospects for Marxist-Feminist Synthesis, 1986.
- 42- Wally Secombe, The Housewife and Her Labor under Capitalism, New Left Review, 1974, No. 83.
- 43- World Bank, Valuing Women's Work, World Human Development Report 1992.

الملاحق

ملحق إحصائي رقم (1)
الخطأ المعياري وفترة الثقة لتقدير إجمالي ساعات العمل لعينة البحث
في الشريحة العمرية 15 - أقل من 65 سنة

متوسط عدد الساعات في الأسبوع Mean	فترة ثقة 95% Confidence Interval		الخطأ المعياري Standard Error	تقدير إجمالي الساعات في الأسبوع Total	عدد المشاهدات Observations	عدد المقدرات Number	المتغيرات Variables
أولاً: النساء							
1ر23	0ر 1948 2	0ر 17954	6023ر 389	18718	2345	152 17	أنشطة الزراعة وتربية الحيوانات لأغراض استهلاك الأسرة q4302h
4ر08	7ر 6338 0	3ر 60865	6122ر 641	62123	9363	152 17	التسوق للمنزل وتوصيل أفراد الأسرة لأنشطتهم q4303h
0ر19	7ر3 3321	2ر7 2616	149ر 179	2969	267	152 17	أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة في المنزل q4304h
13ر97	9ر 2150 48	1ر 21028 3	68ر 1215	21266 6	1344 0	152 17	أنشطة الخدمة المنزلية q4305h
0ر31	3ر2 5085	6ر8 4268	9944ر 207	4677	751	152 17	جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن q4306h
5ر18	0ر3 8076 5	9ر7 76958	7095ر 970	78862	4881	152 17	التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى q4307h
5ر29	1ر5 8231 8	8ر5 78563	5105ر 957	80441	4899	152 17	القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب بأنشطة أخرى q4308h
6ر42	6ر5 9908 3	3ر5 96254	4381ر 721	0ر 97669	2605	152 17	العمل للسوق crnumhrs1

متوسط عدد الساعات في الأسبوع Mean	فترة ثقة 95% Confidence Interval		الخطأ المعياري Standard Error	تقدير إجمالي الساعات في الأسبوع Total	عدد المشاهدات Observations	عدد المفردات Number	المتغيرات Variables
ثانياً: الرجال							
10ر1	56ر17449	44ر15350	9939ر534	16400	1284	148 48	أنشطة الزراعة وتربية الحيوانات لأغراض استهلاك الأسرة q4302h
96ر1	75ر29889	25ر28328	2551ر398	29109	5036	148 48	التسوق للمنزل وتوصيل أفراد الأسرة لأنشطتهم q4303h
20ر0	85ر3370	15ر2687	0703ر174	3029	611	148 48	أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة في المنزل q4304h
27ر0	155ر4395	845ر3664	9546ر185	4030	641	148 48	أنشطة الخدمة المنزلية q4305h
05ر0	8731ر798	1269ر555	63603ر61	677	139	148 48	جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن q4306h
32ر0	62ر5062	38ر4441	2336ر158	4752	771	148 48	التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى q4307h
29ر0	139ر4730	861ر4027	7919ر178	4379	597	148 48	القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب بأنشطة أخرى q4308h
01ر37	9ر552994	1ر546159	65ر1743	0ر549577	1117 6	148 48	العمل للسوق crnumhrs1

مستخرج بمعرفة الباحثة بالتعامل ببرنامج STATA على البيانات الخام للمسح التتبعي لسوق العمل في مصر 2012

ملحق إحصائي رقم (2)
الخطأ المعياري وفترة الثقة لتقدير إجمالي ساعات العمل لعينة البحث
المتزوجين في الشريحة العمرية 15 - أقل من 65 سنة

متوسط عدد الساعات في الأسبوع Mean	فترة ثقة 95% Confidence Interval		الخطأ المعياري Standard Error	تقدير إجمالي الساعات في الأسبوع Total	عدد المشاهدات Observations	عدد المفردات Number	المتغيرات Variables
أولاً: النساء							
149	77 1645 8	23 15071	4794 353	15765	1916	105 64	أنشطة الزراعة وتربية الحيوانات لأغراض استهلاك الأسرة q4302h
482	89 5204 2	11 49755	5338 583	50899	7491	105 64	التسوق للمنزل وتوصيل أفراد الأسرة لأنشطتهم q4303h
021	538 2547	462 1914	4677 160	2231	190	105 64	أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة في المنزل q4304h
37 16	0 1750 01	0 17085 7	01 1057	17292 9	1005 2	105 64	أنشطة الخدمة المنزلية q4305h
035	525 4011	475 3354	274 167	3683	591	105 64	جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن q4306h
700	09 7580 1	91 72128	5409 936	73965	4447	105 64	التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى q4307h
703	45 7610 3	55 72542	1567 908	74323	4393	105 64	القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب بأنشطة أخرى q4308h
656	47 7048 1	53 68224	3957 575	69353	1912	105 64	العمل للسوق crnumhrs1

متوسط عدد الساعات في الأسبوع Mean	فترة ثقة 95% Confidence Interval		الخطأ المعياري Standard Error	تقدير إجمالي الساعات في الأسبوع Total	عدد المشاهدات Observations	عدد المفردات Number	المتغيرات Variables
ثانياً: الرجال							
130ر	64ر 13030	36ر 11239	379ر 456	12135	944	9299	أنشطة الزراعة وتربية الحيوانات لأغراض استهلاك الأسرة q4302h
241ر	27ر 23069	73ر 21688	0715ر 352	22379	3689	9299	التسوق للمنزل وتوصيل أفراد الأسرة لأنشطتهم q4303h
025ر	198ر 2687	802ر 2032	5155ر 166	2360	476	9299	أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة في المنزل q4304h
016ر	012ر 1729	988ر 1342	05174ر 98	1536	281	9299	أنشطة الخدمة المنزلية q4305h
006ر	6685ر 650	3315ر 421	82467ر 57	536	105	9299	جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن q4306h
044ر	464ر 4411	536ر 3842	8792ر 144	4127	682	9299	التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى q4307h
041ر	148ر 4113	582ر 3452	039ر 168	3783	502	9299	القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب بأنشطة أخرى q4308h
77ر 44	6ر 419278	4ر 413377	235ر 1505	416328	8440	9299	العمل للسوق crnumhrs1

مستخرج بمعرفة الباحثة بالتعامل ببرنامج STATA على البيانات الخام للمسح التتبعي لسوق العمل في مصر 2012

ملحق إحصائي رقم (3)
الخطأ المعياري وفترة الثقة لتقدير إجمالي ساعات العمل لعينة البحث
غير المتزوجين في الشريحة العمرية 15 – أقل من 65 سنة

متوسط عدد الساعات في الأسبوع Mean	فترة ثقة 95% Confidence Interval		الخطأ المعياري Standard Error	تقدير إجمالي الساعات في الأسبوع Total	عدد المشاهدات Observations	عدد المفردات Number	المتغيرات Variables
أولاً: النساء							
0.62	855 1566	145 1089	0.242 121	1328	176	215 0	أنشطة الزراعة وتربية الحيوانات لأغراض استهلاك الأسرة q4302h
2.14	372 4944	628 4249	9.572 176	4597	777	215 0	التسوق للمنزل وتوصيل أفراد الأسرة لأنشطتهم q4303h
0.15	2184 415	7816 228	1.794 459	322	36	215 0	أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة في المنزل q4304h
8.96	49 1999 8	51 18551	8.621 348	19275	1648	215 0	أنشطة الخدمة المنزلية q4305h
0.73	2005 703	7995 292	0.292 103	498	77	215 0	جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن q4306h
0.73	975 1730	0.25 1399	0.7965 84	1565	171	215 0	التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى q4307h
0.97	613 2380	387 1805	9.141 145	2093	215	215 0	القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب بأنشطة أخرى q4308h
7.35	13 1633 0	87 15267	1.013 270	15799	371	215 0	العمل للسوق crnumhrs1

متوسط عدد الساعات في الأسبوع Mean	فترة ثقة 95% Confidence Interval	الخطأ المعياري Standard Error	تقدير إجمالي الساعات في الأسبوع Total	عدد المشاهدات Observations	عدد المفردات Number	المتغيرات Variables	
ثانياً: الرجال							
0ر80	ر709 3842	ر291 2847	ر7086 252	3345	251	415 4	أنشطة الزراعة وتربية الحيوانات لأغراض استهلاك الأسرة q4302h
1ر22	ر059 5388	ر941 4755	ر0566 161	5072	971	415 4	التسوق للمنزل وتوصيل أفراد الأسرة لأنشطتهم q4303h
0ر14	4621 ر698	ر5379 509	70158 ر47	604	119	415 4	أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة في المنزل q4304h
0ر46	ر452 2207	ر548 1624	ر0185 148	1916	264	415 4	أنشطة الخدمة المنزلية q4305h
0ر02	6815 ر132	31854 ر57	25742 ر18	95	25	415 4	جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن q4306h
0ر13	3686 ر658	ر6314 419	81983 ر59	539	69	415 4	التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى q4307h
0ر11	4923 ر583	ر5077 356	85961 ر56	470	68	415 4	القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب بأنشطة أخرى q4308h
ر13 28	ر4 1184 49	ر6 11526 0	ر0886 813	11685 5	2378	415 4	العمل للسوق crnumhrs1

مستخرج بمعرفة الباحثة بالتعامل ببرنامج STATA على البيانات الخام للمسح التتبعي لسوق العمل في مصر 2012

ملحق إحصائي رقم (4)
الخطأ المعياري وفترة الثقة لتقدير إجمالي ساعات العمل لعينة البحث
المشتغلين في الشريحة العمرية 15 – أقل من 65 سنة

متوسط عدد الساعات في الأسبوع Mean	فترة ثقة 95% Confidence Interval		الخطأ المعياري Standard Error	تقدير إجمالي الساعات في الأسبوع Total	عدد المشاهدات Observations	عدد المفردات Number	المتغيرات Variables
أولاً: النساء							
2ر33	ر925 6600	ر075 5639	ر921 244	6120	656	262 9	أنشطة الزراعة وتربية الحيوانات لأغراض استهلاك الأسرة q4302h
5ر10	ر79 1404 4	ر21 12767	ر7244 325	13406	2033	262 9	التسوق للمنزل وتوصيل أفراد الأسرة لأنشطتهم q4303h
0ر18	4219 591ر	ر2781 354	07812 59ر	473	50	262 9	أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة في المنزل q4304h
ر94 13	ر71 3751 0	ر29 35779	ر4758 441	36645	2396	262 9	أنشطة الخدمة المنزلية q4305h
0ر31	ر384 1000	ر6164 621	80834 95ر	811	144	262 9	جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن q4306h
4ر84	ر67 1341 5	ر33 12050	ر8355 347	12733	891	262 9	التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى q4307h
4ر83	ر6 1341 1	ر4 12010	ر9641 356	12711	879	262 9	القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب بأنشطة أخرى q4308h
ر15 37	ر65 9908 3	ر35 96254	ر4381 721	97669	2605	262 9	العمل للسوق crnumhrs1

متوسط عدد الساعات في الأسبوع Mean	فترة ثقة 95% Confidence Interval		الخطأ المعياري Standard Error	تقدير إجمالي الساعات في الأسبوع Total	عدد المشاهدات Observations	عدد المفردات Number	المتغيرات Variables
ثانياً: الرجال							
1ر41	ر02 1689 0	ر98 14805	ر12 531	15848	1213	112 82	أنشطة الزراعة وتربية الحيوانات لأغراض استهلاك الأسرة q4302h
2ر20	ر21 2550 1	ر79 24074	ر7823 363	24788	4182	112 82	التسوق للمنزل وتوصيل أفراد الأسرة لأنشطتهم q4303h
0ر23	ر92 2922	ر08 2267	ر9249 166	2595	528	112 82	أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة في المنزل q4304h
0ر27	ر859 3429	ر141 2742	ر9841 174	3086	465	112 82	أنشطة الخدمة المنزلية q4305h
0ر05	4342 707ر	ر5658 474	81703 58ر	591	123	112 82	جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن q4306h
0ر38	ر147 4554	ر853 3985	ر7237 144	4270	697	112 82	التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى q4307h
0ر35	ر238 4256	ر762 3613	ر5327 163	3935	541	112 82	القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب بأنشطة أخرى q4308h
ر71 48	ر9 5529 94	ر1 54615 9	ر65 1743	54957 7	1117 6	112 82	العمل للسوق crnumhrs1

مستخرج بمعرفة الباحثة بالتعامل ببرنامج STATA على البيانات الخام للمسح التتبعي لسوق العمل في مصر 2012

ملحق إحصائي رقم (5)
الخطأ المعياري وفترة الثقة لتقدير إجمالي ساعات العمل لعينة البحث
غير المشتغلين في الشريحة العمرية 15 – أقل من 65 سنة

متوسط عدد الساعات في الأسبوع Mean	فترة ثقة 95% Confidence Interval		الخطأ المعياري Standard Error	تقدير إجمالي الساعات في الأسبوع Total	عدد المشاهدات Observations	عدد المفردات Number	المتغيرات Variables
أولاً: النساء							
1ر0	71 1314 9	29 1197	15 300	12561	1683	125 88	أنشطة الزراعة وتربية الحيوانات لأغراض استهلاك الأسرة q4302h
3ر86	81 4972 7	19 47564	8643 551	48646	7319	125 88	التسوق للمنزل وتوصيل أفراد الأسرة لأنشطتهم q4303h
0ر20	836 8282	164 2163	8658 168	2496	217	125 88	أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة في المنزل q4304h
9ر6 13	2 1779 50	8 17351 5	138 1131	17573 3	1102 1	125 88	أنشطة الخدمة المنزلية q4305h
0ر30	414 4206	586 3483	0294 184	3845	606	125 88	جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن q4306h
5ر25	33 6784 1	67 64296	9928 903	66069	3986	125 88	التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى q4307h
5ر37	52 6939 2	48 65921	2186 885	67657	4016	125 88	القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب بأنشطة أخرى q4308h
ثانياً: الرجال							
0ر15	659	341	43696	528	69	356	أنشطة الزراعة

متوسط عدد الساعات في الأسبوع Mean	فترة ثقة 95% Confidence Interval		الخطأ المعياري Standard Error	تقدير إجمالي الساعات في الأسبوع Total	عدد المشاهدات Observations	عدد المفردات Number	المتغيرات Variables
	622	443	47			6	وتربية الحيوانات لأغراض استهلاك الأسرة q4302h
1ر16	93ر 4462	07ر 3847	8809ر 156	4155	831	356 6	التسوق للمنزل وتوصيل أفراد الأسرة لأنشطتهم q4303h
0ر12	4448 527	5552ر 330	46817 49	429	81	356 6	أعمال بناء لمنزل الأسرة أو أعمال صيانة في المنزل q4304h
0ر25	401ر 1006	5995ر 767	47828 60	887	168	356 6	أنشطة الخدمة المنزلية q4305h
0ر02	6229 120	37713 41	34079 18	81	14	356 6	جلب المياه وجمع حطب وقود للفرن q4306h
0ر13	3832 572	6168ر 331	37442 60	452	72	356 6	التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى q4307h
0ر12	4037 577	5963ر 286	49359 72	432	54	356 6	القيام برعاية الأطفال وكبار السن بجانب بأنشطة أخرى q4308h

مستخرج بمعرفة الباحثة بالتعامل ببرنامج STATA على البيانات الخام للمسح التتبعي لسوق العمل في مصر 2012

المحتويات

الصفحة

3

مقدمة

الفصل الأول

العمل المنزلى فى الفكر الاقتصادى

- 12 أولًا: تطور إحصاءات القومية والموقف من العمل المنزلى غير المدفوع للنساء
- 19 ثانيًا: العمل المنزلى غير المدفوع فى الفكر الاقتصادى الرأسمالى
- 23 ثالثًا: العمل المنزلى غير المدفوع فى الفكر الماركسى
- 26 رابعًا: الفكر الاقتصادى النسوى

الفصل الثانى

التجارب العالمية لحساب قيمة العمل المنزلى غير المدفوع

- 37 أولًا: قياس ساعات العمل المنزلى غير المدفوع
- 41 ثانيًا: التقييم النقدى للعمل المنزلى غير المدفوع
- 45 ثالثًا: قياس وتقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع فى مصر
- 46 رابعًا: أهم الآثار التى ترتبت على قياس وتقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع للنساء

الفصل الثالث

- 67 منهجية قياس وتقدير قيمة العمل المنزلى للنساء فى مصر

70	أولاً: مفهوم العمل المنزلى غير المدفوع
72	ثانياً: بيانات استخدام الوقت فى مصر
	ثالثاً: سمات عينة الدراسة للشريحة العمرية 15 – أقل من 65 سنة
77	رابعاً: أساليب تقدير القيمة النقدية لساعات العمل المنزلى غير مدفوع الأجر

الفصل الرابع

89	تطبيق المنهجية وتحليل النتائج
	أولاً: النتائج المستخلصة من العينة
121	ثانياً: تقدير المساهمة الإجمالية للنساء فى النشاط الاقتصادى مقاسا بإجمالى ساعات العمل
124	رابعاً: تقدير القيمة النقدية للعمل المنزلى غير المدفوع للنساء ونسبته للنتائج المحلى الإجمالى
131	المحلى الإجمالى
145	الخاتمة
153	مراجعالدراسة
	الملاحق